

دكتور محمد عمارة

المشكلة والضرورة

دار الهلال

كلمة

في هذا القسم - الثالث - والآخر - من دراستنا عن « فلسفة الحكم في الإسلام » يأتي حديثنا عن الجوانب التطبيقية للفكر النظري الذي عرضنا له بالدراسة في القسم الأول ، والقسم الثاني ..

وفي القسم الأول رأينا تجربة العرب المسلمين في تكوين « الدولة والسلطة » ، وعرضنا لدلالة هذه التجربة التي تجسدت في « دولة الخلفاء الراشدين » وما صاحب قيامها من فكر نظري في حقل السياسة وفلسفتها .. وما شهدته من صراع على السلطة ، وللدلالة والاسباب التي ارتبطت بذلك الصراع ..

كما عرضنا للدلالة السياسية لنشأة كل التيارات الرئيسية في حياة المسلمين السياسية والفكرية ..

وفي القسم الثاني من هذه الدراسة عرضنا لمصطلب القضية .. قضية فلسفة الحكم في الإسلام .. وآراء الفرقاء المختلفين حول طبيعة السلطة العليا في المجتمع ، وشروطها وصفاتها ، والطريق لقيامها ، والمؤسسات السياسية والدستورية اللازمة لاكتمال بنائها ..

وفي هذا القسم - الثالث والآخر - نعرض بالدرس

لقضية هامة تؤكد لنا دراستها أن « المعتزلة » - وهم
أخطر تيارات الإسلام الفكرية - لم يكونوا مجرد مفكرين
نظريين ، وإنما كانت لهم جهود سياسية تطبيقية عملاقة ،
حاولوا من خلالها وبواسطة وضع فكرهم السياسي
النظري في التطبيق ، وتجسيد فلسفتهم السياسية في
المجتمع الذي عاشوا فيه ..

فبعد أن حددوا طبيعة السلطة ، ميزوا بين ماهو
اختصاص للسلطة العليا وماهو حقوق للأمة .. ثم
مارسوا الدعوة لسيادة هذه الحقوق والحصول عليها في
المجتمع العربي الاسلامي ، منذ تبلور تيارهم الفكري
وحتى المحنة الكبرى التي أصابتهم بها قوى المحسافة
والتخلف والجمود في العصر العباسي ..

وسيرى الباحث والقارئ من خلال صفحات هذا القسم
مكان قضية « الثورة » في فكرنا السياسي الاسلامي ،
وموقف التيارات الفكرية الاسلامية المختلفة من هذه
القضية « القديمة - الجديدة » .. كما سيلمس عظم
المطاء الذي تقدمه دراسة هذه الصفحات من تراثنا حتى
للعصر والمجتمع الذي نعيش نحن فيه !

د . محمد عمارة

الثورة والنشاط السياسي

الفصل الاول

ماذا للإمام؟ وماذا للأمة؟

ان عملية اختيار الامام ، وترشيحه وتمييزه من بين من يتفقون معه في التحلى بصفات الامامة وشروطها ، ومبايعته بالامامة ، تمثل تعاقدًا دستوريا حقيقيا بكل مقاييس هذا التعبير ، فهناك اهل الاختيار ، بواسطة ممثليهم المعبرين عن ارادتهم والحائزين لثقتهم ، طرف اول ، وهناك الامام الذى بايعه وعقد له هؤلاء الممثلون ، طرف ثان ، واكل من الطرفين شروطه المحددة ، وصـفاته المنصوص عليها ، وكما لا تصح البيعة تحت ظروف من الاكراه والقسر للطرف الاول ، والا خرج الامر من الامامة الى سلطة التغلب ، فذلك لابد من قبول الطرف الثانى للمنصب الذى اختاروه له ، وذلك تفاديا من تولى من لديه صفات مستترة تقدح في اهليته للمنصب ، قد لا يعلمها الناس ولا اهل الاختيار ، « فلا بد من قبول الامام للعقد .. لانه اعرف بنفسه وبباطنه منهم ، فربما علم بما يقتضى تحريم دخوله في الامامة .. فلا بد من اعتبار الرضا والقبول فيه » (١) .. وحتى اذا لم يكن به ما يمنع من

(١) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٢٧٠ .

توليه المنصب ، واراد الاعتذار عن القبول ، كانت له حرية الاعتذار ، مع تبيان سبب اعتذاره ، ولا ترقى البيعة الى مستوى التكليف والالزام الا اذا كانت صفات الامامة غير مجتمعة في احد سواه ، عند ذلك يغلب الالزام والتكليف جانب حريته واختياره ، وتعلو ارادة الامة على رغبته في الاعتذار عن عدم القبول .. (٢) ..

وهكذا تكتمل لهذه المهمة السياسية والدستورية مقومات « التعاقد الدستوري » بين الامة وحاكمها ، وكما يقول الماوردي ، فان الامامة يعهد بها الى « اكثرهم فضلا ، واكملهم شروطا ، ومن يسرع الناس الى طاعته ، ولا يتوقفون عن بيعته .. فان اجاب اليها بايعوه عليها .. وان امتنع لم يجبر عليها ، لانها عقد مراضاة واختيار لا بدخله اكراه ولا اجبار (٣) .. » ولان الولايات اجمع لابد فيها من الاختيار .. (٤) ، كما يقول قاضى القضاة .. والامر الذى يؤكد المضمون الاجتماعى لهذا العقد هو لزوم طاعة الرعية للامام فيما هو من طاعات الله ، لانه لا يستطيع ان ينجز المهام التى فوضت اليه انجازها الا بطاعتها له في تنفيذها ، واعانتها له على هذا التنفيذ ... فهى اذ تدليعه ، في غير المعاصي ، تنزل عن قدر من حريتها الخاصة ، وتقيد اطلاق هذه الحرية في مقابل نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه تنفيذه من المهام ، وهذه القاعدة الجوهرية في « العقد الاجتماعى » ، يعبر

(٢) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٥١ .

(٣) (الاحكام السلطانية) ص ٧ .

(٤) (المغنى) ج ٢ ق ١ ص ٢٧٠ .

عنها القاضى عبد الجبار عندما يقول : « .. ومن جملة ما يدخل فى الإمامة : انه يلزم سائر الناس طاعته فيمما ليس فيه معصية ولا اقدام على محظور ومحرّم .. فيجب ان يطاع فى ذلك الباب ، وهذا مما يختص به دون غيره ، لان الطاعة لا تجب ، على هذا الوجه ، الا له .. فمن لم يطعه فهو مخطىء ، وان كان مشاقا له فهو فاسق ... لانه - « اى الامام » - قد لزمته للامة امور لا يمكنه القيام بها الا بغيره ، فلو لم نقل : ان طاعة غيره له لازمة لم يتمكن مما ذكرناه » من المهام المفوض اليه انجازها .. (٥) .

فهو « عقد اجتماعى » ، قائم على المراضاة والاختيار . فاذا تم عقد المراضاة هذا ، تم التكليف وقام الالتزام بالنسبة للامام ، ولذلك امتنع عليه ان يستقيل من منصبه ويتخلى عن مهامه طالما لم يوجد ما يمنع من نهوضه بتنفيذ ما فوضت اليه الامة ، ويستدلون على ذلك بما روى من « ان ابا بكر لما فرغ من قتال اهل « الردة » قام فى الناس خطيبا ثلاثة ايام ، يقول : اقبلونى .. » فرفض المسلمون استقالته ، فاستمر فى النهوض بمهام الخلافة (٦) . وان كان البعض يجيز استقالته استنادا لتلك الواقعة ، اذ لو لم يعلم ابو بكر جوازها لما عرضها .. واستنادا الى خلع الحسن بن على نفسه ، ولانه وكيل للمسلمين ، وللوكيل عزل نفسه .. (٧) .

(٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٤ .

(٦) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

(٧) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ ، ٢١٤ .

اما طبيعة الامور التى تفوضها الامة الى الامام ، وتبايعه كى يختص بنظرها والقيام عليها وتنفيذها ، والتى هى مجموع سلطاته ، وفيها نطاق اختصاصه ، فانها تجعل دولة الامامة دولة اقرب الى ما نسميه فى عصرنا « بالدولة الشمولية » ، اى التى لا يتف سلطانها عند حد الحكم بين الناس فيما يترافعون به اليها من المنازعات ، وحفظ الامن الداخلى ، والدفاع عن البيضة والحوزة والاستقلال فقط ، ثم ترك ماعدا ذلك لمبادرات الناس الذاتية وحريتهم الخاصة ، وانما هى دولة تمتد بنشاطها ونفوذها وسلطانها الى كل مجالات الحياة ذات الطابع العام المتصل بمجموع الناس وجماعتهم ، فكرية كانت تلك المجالات او اقتصادية او اجتماعية ، ولا تدع للفرد ان يحتكر لذاته وحريته الخاصة من المجالات الا مايختص بذاته ، دون تأثير على المجموع ، حال كونه قادرا على النهوض بما تختص به هذه الذات الفردية ، فاذا عجزت عن الوفاء بحق عالمها الخاص امتدت يد الدولة لتدير لها شؤونها الذاتية الخاصة ، وعدت عندئذ من المجالات العامة التى تشملها سلطة الدولة والامام ..

والحسن البصرى يقول ان الاسلام قد اعطى من شؤونه ومجالاته الى السلطان اربعة مجالات ، هى : « الحكم ، والفىء ، والجمعة ، والجهاد » فهذه « اربعة من الاسلام الى السلطان » (٨) . وفى الحكم ، كما هو ظاهر ، وكما حدث فى التجربة ، يدخل التنفيذ باجهزته ، والقضاء

(٨) (عيون الاخبار) لابن قتيبة . مجلد ١ ص ٢ . طبعة دار الكتب .

القاهرة .

بأجهزته ، وفي القىء يكون دور الدولة في المال والاقتصاد ،
وفي الجهاد يكون دورها العسكري ، وفي الجمعة يأتي دور
الامام في القيادة الدينية والروحية ، كقدوة حسنة
ترعى شعائر الاسلام وتنتصر لاخلاقيات الدين الحنيف ..

وهذه المهام الاربع نجدها مفصلة بعض التفصيل عند
الماوردي ، حين يقول : « .. والذي يلزم سلطان الامة من
امورها سبعة اشياء :

احدها : حفظ الدين من تبديل فيه ، والحديث على
العمل به ، من غير اهمال له .

والثاني : حراسة البيضة ، والذب عن الامة من عدو
الدين او باغى نفس او مال .

والثالث : عمارة البلدان باعتماد مصالحها ، وتهذيب
سبلها ومساكنها .

والرابع : تقدير مايتولاه من الاموال بسان الدين ، من
غير تحريف في اخذها واعطائها .

والخامس : معانة المظالم والاحكام ، بالتسوية بين
اهلها ، واعتماد النصفة في فصلها .

والسادس : اقامة الحدود على مستحقها ، من غير
تجاوز فيها ولا تقصير عنها .

والسابع : اختيار خلفائه في الامور ان يكونوا من اهل
الكفاية فيها ، والامانة عليها .. « (٩) .

ثم يرتفع هذا العدد الى عشرة ، عند الماوردي ايضا ،
وعند ابي يعلى ، ولكن دون الخروج عن هذه الاصول لهذه

(٩) (ادب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

المهام التي هي حدود تفويض الامة فيما فوضت
للامام .. (١٠) .

ونحن نلاحظ ان المهمة السابعة التي « تلزم » السلطان
من امور الامة ، هي اختيار الخلفاء والاعوان ، من الامراء
والحكام والقضاة ، وباقي اجهزة الحكم والتنفيذ ،
والقضاء ، والامن .. الخ .. الخ .. على ان يكونوا من
اهل الكفاية والامانة .. اي ان تصور الفكر السياسي هنا
خاص بالحديث عن « دولة » و « جهاز دولة » ، وليس
عن « امام فرد » وكفى .. فمبحث الامام والامامة هو
عنوان لمبحث الدولة وسلطة الحكم في البلاد .. وكل ذلك
مندرج بمعنى عند بحث ما يتعلق بالامامة والامام ...
وسنرى ان لبعض هذه الاجهزة نوعا من الاستقلال ،
يجعلها احيانا خارج سلطة الامام ، على نحو ما ، رغم انه
هو الذي يوليها ويقيمها كي تباشر ما لها من مهام ..
كما نلاحظ ايضا ان المهام المالية والاقتصادية للدولة قد
ثلت امرين من الامور السبعة - الثالث والرابع - حيث
تقرر ان للدولة سلطانا في عمارة البلدان ، اي دورا في
الاقتصاد ، جنظا ، وتجديدا ، وانشاء .. كما ان عليها
ان تقدر الحدود بين ماتصرف فيه من الاموال وما تدع
التصرف فيه للفرد وفق حرите الخاصة .. وهو
ما سنتناوله بعد قليل ..

ومادامت الامامة عقد مراضاة واختيار ، عهدت الامة

(١٠) (الاحكام السلطانية) للماوردي . ص ١٥ ، ١٦ . و (الاحكام
السلطانية) لابي يعلى . ص ١١ ، ١٢ .

موجبته الى الامام أن يتصرف في هذه الأمور السبعة من
أمورها ، بحيث يعاير فيها سلطانه على سلطان الفرد
والافراد الذين تتكون منهم هذه الامة ، فان بحث العلاقة
بين الإنسان الفرد وبين الدولة ، هو امر هام ، وتحديد
الحدود التي لكل منهما هو المدخل لبحث سلطات الامام
.. وماذا له ؟ وماذا للامة ؟..

ولقد حدد المعتزلة الفواصل بين اختصاص الفرد
واختصاص الدولة تحديدا دقيقا ، وأبرزوا وجهة نظرهم
في هذا الموضوع على نحو يستحق الإعجاب .. فعندهم :
اولا : ان دوافع الامام وغاياته ، سواء في أمور الدين
أو الدنيا ، يجب ان تحكم بمبدأ اساسي وهام وهو :
تحقيق ما يعود بالنفع ، وما يندفع به الضرر .. أي جلب
المصالح ، ودرء المفاسد .. هذا هو المبدأ الاساسي والغاية
العامة التي تستهدفها الدولة والامام ..

ثانيا : ان سائر مجالات النفع العام ، وميادين النشاط
التي يتحقق عنها عائد على الجماعة هي من اختصاصات
الدولة والامام .. على سبيل الوجوب ، لا الجواز ..
فاللولة مكلفة بالنهوض بمهام تلك المجالات .

ثالثا : ان جلب المنافع ودفع المضار في الأمور التي تخص
الفرد ، للفرد أن يسعى فيها وفي تحصيلا ، دون الدولة ،
على ان يكون اختصاصه بها مشروطا بأن يكون ذلك السعى
« بالوجوه المعقولة » .. وهذا الاختصاص هو على سبيل
الجواز لا الوجوب ..

رابعا : ان على الدولة ان تتدخل ، بدلا من الفر

لنهوض بالأمور التي هي من اختصاصه كفرد ، اذا عجز
عن القيام بها ، أو قام بها على نحو غير كامل ..

خامسا : ان للدولة والامام ، فوق كل ذلك ، حق
التدخل والتدخل في « مواضع مخصوصة » وأوقاف
مخصوصة فيما للفرد خصوص السعى فيه ..

وهذا التحديد لعلاقة الفرد بالدولة ، ودور كل منهما ،
وهو التحديد الذي يميل ، كما قلنا ، الى طابع « الدولة
الشمولية » ، يقدم له القاضي عبد الجبار صياغة دقيقة
التعبير عندما يقول : « ان الامام مدفوع ، فيما يتصل
بأمر السياسة ، الى امرين : أحدهما : أمر الدين ، والآخر
أمر الدنيا . وفي كل واحد منهما يلزمه النظر من
وجهين : أحدهما : ما يعود بالنفع ، والآخر : ما يندفع به
الضرر . وانما نصب لهذه الأمور التي ذكرناها ، اذا كانت
عائدة على الناس ، لان ما يخص كل واحد من اجتلاب
المنفعة ودفع المضرة ، بالوجوه المعقولة ، قد يجوز له
السعى فيه ، الا في مواضع مخصوصة . وانما يراد
بالامام لما لم يجز للانسان السعى فيه ، ولما لا يكمل
التصرف في منفعته ومضاره ، ولما يعود النفع والضرر فيه
على الكافة دون الاعيان المخصوصة .. » (١١) .

تلك هي الحدود العامة بين ما للفرد ، خاصا به ، وبين
ما للدولة والامام ..

اما المهام التي فوضت الامة امر انجازها للامام ومن
يوليه ، أي للدولة وجهازها ، فانها كثيرة ، تتناسب في
الكثرة والاتساع مع « الطابع الشمولي » الذي مال اليه

(١١) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٧ .

هذا الفكر السياسي .. ومن هذه المهام ما تختص الدولة بتدبيره وإنجازه وحدها .. ومنها ما تقوم فيه بدور المدبر مع الاستعانة بالامة على إنجازها ، لما لهذه المهام من طابع عام لا تستطيع الدولة بجهازها القيام بها وحدها من دون الجمهور ..

فمن النوع الاول مهام مثل :

١ - القيام على الاحكام اللازمة في المنازعات والاختلافات بين الرعية .. اذ الفصل في هذه القضايا ، والقطع فيها هو من اختصاص الامام والدولة ، لان في هذه الاحكام جبورا للبعض على رد حقوق للبعض الآخر ، وتنظيمها للاشهاد ، وتعديلا للشهود ، وغير ذلك من الامور التي لا يحق لغير الامام ودولته التصدي لها .. (١١) .

٢ - اقامة الحدود وتنفيذ العقوبات .. ولقد منع المعتزلة ان يتولى ذلك احد غير الامام وجهاز دولته ، لان العقوبة اذا كانت حقا لله فالامام او من ينوبه هو المتولى لانزالها ، وان كانت حقا لفرد او جماعة من الامة فانزالها حق الامام الذي فوضوا اليه هذه المهام .. حتى لقدسوا فرقا وميزوا بين النهي عن المنكر والمنع منه ، الذي هو واجب عامة المسلمين ، وبين اقامة الحد على مرتكب المنكر ، فأوجبوا الاول على الكل وخصوا الامام واعوانه بالثاني ، لان « النهي عن المنكر : هو مايجرى مجرى المنع منه ، فاما اقامة الحد فجار مجرى الجزاء على المنكر ، واحد الامرين يخالف الآخر » وضربوا لذلك مثلا بأن على الانسان ان يستنح عن المنكر بأمر أكثر واشد من تلك التي يمنع

(١٢) المصدر السابق ، ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ .

بها غيره من المنكر ، ومع ذلك فلا يجوز للمرء أن يقيم الحد على نفسه ! ..

واختلفوا مع الذين جعلوا لملك الرقيق اقامة الحد عليه ، وتناولوا الحديث النبوي الذي جاء فيه ان للرجل اذا زنت امته ان يجلد لها .. وقالوا : يجب ان يحمل على معنى : « أنه يتوصل الى جلدتها بان يحملها الى الامام ، كما يقال في الامام : انه يجلد ، على سبيل ذلك » .

واستأنسوا لموقفهم هذا بالاجماع على ان شهود اثبات الزنا ، مثلا ، لا يحل لهم ان يقيموا الحد ، مع انهم هم شرط اقامة هذا الحد ..

كما جعلوا للامام وحده قتل المرتد .. وقالوا : ان اهدار دم المرتد ، وسقوط القود عين يقتله ، اذا قتله ، لا ينفي ان حق قتله خاص بالامام ..

ولم يجعلوا لمرلي الدم تنفيذ القصاص ، وانما له المطالبة به ، كما له العفو عنه ، اما استيفاء القود فحق الامام ، لا يجوز لغيره ان يفعله ..

وميزوا بين ذلك وبين ان يقتل الانسان من اراد نفسه او ماله ، لانه عندئذ يكون دافعا للضرر عن نفسه وماله ، وحتى في مثل تلك الحالات فانه لا يحل له قتل المعتدي اذا استطاع منعه بما هو دون القتل ..

ورأى المعتزلة ان اختصاص الامام واعوانه باقامة الحدود وتنفيذ العقوبات هو الذي يجعل الامام حاكما لا مجرد حكم بين الناس ، والقول بغير ذلك يفتح الباب للفوضى عندما تتحول هذه المهام من اختصاص الامام

الى امور عامة يمارسها الناس كما يمارسون حقوقهم
المشتركة .. (١٣)

٣ - تكوين جهاز الدولة .. فذلك الامر خاص بالامام ،
وأى وال او امير او حاكم لا يكتسب « الشرعية » فى
ولايته ، فيحق له التصرف ، الا اذا كانت اقامته من قبل
الامام .. ولذلك فان الولاة والامراء الذين يوليهم السلطان
المتغلب المفتصب للسلطة لا شرعية لولاياتهم ولا لتصرفاتهم
واحكامهم ، حتى لو توفرت فيهم شروط الولاة وجرت
تصرفاتهم على مقتضى السنة والقانون .. « لان ذلك ليس
الا للامام ، وما يفعله غيره لا يؤثر » ، واذا مضت فى الناس
تصرفات ولاة السلطان المتغلب كانت هذه التصرفات مثل
مشورة الحكم يتوقف امضاؤها وتنفيذها على رضى طرفى
النزاع ، ومن هنا فارقت حكم الحاكم الشرعى المتولى من
قبل الامام ..

وهؤلاء الولاة والحكام الذين يوليهم الامام ، لهم نفس
شرعيته وسلطاته ، فمن كان منهم صاحب ولاية مطلقة
كانت له سلطة الامام المطلقة فى ولايته ، ومن كان صاحب
ولاية خاصة فله فيها سلطات الامام كذلك ، ولهم على
الرعية الطاعة فى الاحكام .. (١٤)

اما هذه الولايات التى يختص بها الامام فهى أربعة
اقسام :

القسم الاول : أولئك الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة
فى الاعمال العامة ، كالوزراء ..

(١٣) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٢ - ١٥٧ .

(١٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ و (أدب

القاضى) ج ١ ص : ١٣٩ .

والقسم الثانى : الولاة الذين تكون ولاياتهم عامة فى
أعمال خاصة ، لحكام الاقاليم ..

والقسم الثالث : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال العامة ، تقاضى القضاة ، والقائد العام للجيش ..

والقسم الرابع : الولاة الذين تكون ولاياتهم خاصة فى
الاعمال الخاصة ، وهم الذين يتولون الوظائف المحلية ،
كقاضى الاقليم ، وجامع الضرائب فيه (١٥) .

٤ - تولية القضاة ، ورعاية أعمالهم .. فليس لفـهـر
الامام ، او من ينوبه ، تولية القضاة . ومثلهم مثل الولاة
والحكام لا تحصل الشرعية لولايتهم وتصرفاتهم الا
باستنادها الى الاختيار الحر من الامام .. وتقيد القضاء
فى الدولة واجب وفرض متعين على الامام ، لانه لا يصح
الا من قبله ، ولانه داخل فى عموم ولايته
وسلطاته .. (١٦) .

ومع أن القضاة يتولون مناصبهم من قبل الامام ،
وتتوقف شرعية احكامهم وقوتها على هذه التولية منه ،
فان لهم من الاستقلال والسلطان ما يضمن لمنصبهم
واحكامهم أداء ما نيط بهم من مهام العدل بين الناس ...
فالقاضى بعد توليه القضاء ، يصبح نائبا عن الامـة
مستنابا فى حقوقها ، لا نائبا ووكيلا عن الامام ، ومن ثم فانه
لا ينعزل بعزل الامام ولا بموته ، بل ان لجهاز القضاء ثباتا
مستمدا من استمرار الامة وسلطتها .. « فالخليفة

(١٥) (الاحكام السلطانية) للماوردى . ص ٢١ . و (الاحكام

السلطانية) لآبى يعلى . ص ١٢ .

(١٦) (أدب القاضى) ج ١ ص ١٣٧ .

يستنيب القضاء في حقوق المسلمين ، فلم ينزلوا بموته وتغير حاله ... ولذلك لا يجوز للحليف ان يعزل القاضي بعير موجب « .. كما يقول الماوردي .. وليس له عزله الا بموجب يقتضي ذلك ، كان يظهر ضعفه في عمله ، او لوجود من هو اتم منه واقدر على اشاعه العدل في الاحكام ، ولا يكون عزله الا باجتهاد .. فاذا خالف الامام ذلك ، وعزل القاضي بلا اجتهاد وبلا موجب ، كان مخالفا للاولى ، وهذا العزل يمضي - لانه حكم من احكام الامام - اذا لم يخالف نصا او اجماعا ، والا رد العزل واوقف تنفيذه ، رغم انه حكم السلطة العليا في البلاد (١٧) ، ويؤكد استقلالية القضاء انه - رغم تولى رجالة امرهم من قبل الامام - هو جهة الفصل في القضايا التي يكون الامام طرفا فيها ، لانه جهاز له من الاستقلال ما يجعله مستنابا في حقوق المسلمين لا في حقوق الامام .. « فاذا اراد الامام محاكمة خصم جاز ان يحاكمه الى قضاته ، لانهم ولاية في حقوق المسلمين ، وان صدرت عنه ولاياتهم .. « .. اما اذا اراد ان يجعل النظر في هذه الخصومة الى من يتولاه من خارج الجهاز القضائي - كما يشهد عصرنا في المحاكم الاستثنائية والعسكرية احيانا - فاذا صدر امر الامام بتقاييد القضاء لذلك المتولى قبل رفع هذا النزاع الذي هو طرف فيه ، مضت جهة التقاضي هذه في نظر القضية والفصل فيها دون ان يكون لخصم الامام حق الاعتراض عليها ، اما اذا حدث الترافع في النزاع ، ثم انشا الامام جهة التقاضي هذه بعد ذلك ،

(١٧) المصدر السابق . ج ٢ ص ١٤٢ ، ٣٩٩ .

فلا يحق لها الفصل في الخصومة الا برضا الخصم ، اذ يكون له عندئذ حق الاعتراض عليها .. وكما يقول الماوردي : فانه « ان حاكم الامام خصمه الى واحد من رعيته جاز ، ثم نظر : فان قلده خصوص هذا النظر صار قاضيا خاصا قبل الترافع اليه ، فلم يعتبر فيه رضا الخصم ، وان لم يقلده النظر قبل الترافع اعتبر فيه رضا الخصم .. » (١٨) ، فالمحاكم الخاصة التي يشهدا عصرنا ، والتي تتألف بقرارات تصدر بعد وقوع الحدث موضع التجريم ، لخصوم الدولة والامام - حسب رأي المعتزلة - ردها والاعتراض عليها ! ..

ه - مدخل الامام في الشؤون المالية والحيثية الاقتصادية .. ويمثل هذا الجانب من جوانب سلطات الامام ومهامه احد القضايا التي تدل على نظرة المعتزلة التي اختارت « الطابع الشمولي » للدولة ، كما يقدم نموذجا للتوازن الذي حاولوا اقامته بين حقوق الفرد وحياته وحقوق المجتمع وحرية الدولة والامام .. فهم مبحث هام في موضوعنا هذا ، من زاوية فلسفته الاجتماعية ودلالاتها ، ومن زاوية تحديد طابع الدولة التي نحا نحوها فكر المعتزلة ..

لقد قرر المعتزلة حق الامام في التدخل في الاموال الخاصة بالافراد ، سواء بالاضافة لهم والتملك ايهاهم ، او بالاخذ منهم والازالة عنهم .. وقالوا : « ان للامام مدخلا في مال اهل التمييز والعقل .. لانه قد نصب

(١٨) المصدر السابق . ج ٢ ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

لتدبير خاص وعام في النفوس والاموال وما يتبعهما .. «
هذا من حيث المبدأ العام والقاعدة الكلية .

وهم يميزون بين نوعين من الاموال :

١ - الاموال الظاهرة ، ٢ - والاموال الباطنة ...
وبين نوعين من التصرف :

١ - التدبير . ٢ - والملكية ..

فالاموال الظاهرة : هي التي تأتي الى بيت المال وخزانة الدولة ، ثم تخرج منها الى مصارفها المحددة .. وفي هذه الاموال للامام مدخل ، فله ان يملك اصحاب الحقوق في هذه الاموال حقوقهم فيها ، بان يصرف لهم انصبتهم وسهامهم .. كما ان له ان يأخذ من هذه الحقوق والسهام ما للغير .. فالارض العشرية او الخراجية ، مثلاً هي نموذج لهذه الاموال الظاهرة ، والامام يأخذ منها العشر او الخراج ، وهذا هو الاخذ والازالة .. كما انه يضيف الى القائمين عليها ويدع لهم ما سوى الحقوق المقررة فيها ، وهذا هو التملك والاضافة ..

وليس هناك خلاف على ان للامام هذه الحقوق في هذه الاموال الظاهرة ..

أما الاموال الباطنة : فهي القائمة في حوزة الافراد .. وفيما يتعلق بتدبير هذه الاموال والتصرف فيها - « تشغيلها » فيما نسميه « بالدورة الاقتصادية » والتكسب بها في انواع المكاسب المختلفة ، لا خلاف على ان ذلك كله حق مصون لاصحابها وحائزيها اذا كانوا : عاقلين ، مميزين ، قادرين على ادارة التصرف الرشيد

(١٩) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٧ .

في هذه الاموال .. اذ « العاقل المميز هو املك بتدبير نفسه وبماله ، في اجتلاب المنافع اليها ودفع المضار عنها ، فلا مدخل للامام في هذا الباب » .

أما اذا فقد الحائز للمال هذه الصفات « كالصبي ، والمجنون ، ومن لا تمييز له أصلاً » او امتنع عليه القيام بهذا النشاط الاقتصادي لما منع يمنعه من ذلك ويحول بينه وبينه ... فان للامام مدخلاً في حفظ ذلك المال وتشغيله ..

هذا عن « تدبير » الاموال الباطنة .. وهو امر متفق عليه ، ولا خلاف فيه ..

بقيت قضية « الملكية » في هذه الاموال الباطنة ، لمن هي ؟ الامام والدولة ؟ أم للأفراد الحائزين ؟؟ .. اذ اختلفوا في هذا الموضوع .. فمنهم من أجراها مجرى الاموال الظاهرة ، فجعل حق الملكية فيها للامام والدولة ، ومنهم من جعل ملكيتها للحائزين لها .. وبعبارة القاضي عبد الجبار فانهم « اختلفوا في الاموال الباطنة ، فمنهم من يقول : تجرى مجرى الاموال الظاهرة - « فتكون ملكيتها للامام » - وفيهم من يقول : قد جعل الملك مرتباً به » ، أي بمديرها وحائزها ..

والذين قالوا انها ملك للحائزين لها اختلفوا في أصل ملكيتهم لها ومستند هذه الملكية ، وفي نوعها ، ومداها كذلك .. فقال فريق منهم قولاً يجعل من هذه الملكية ملكية « منفعة » لا ملكية « رقة » ، لانهم جعلوا الحق في هذه الاموال للامام ، وجعلوا الحائز وكيلًا في هذه الاموال عن الامام .

وبعض من هذا الفريق قال ان مستند هذه الوكالة عن الامام هو عقد امام سابق ، هو عثمان بن عفان الذى اقطع الصوافى والاموال العامة وأباح للعرب تملك الارض المفتوحة بعد ان منع ذلك عمر بن الخطاب . . فتصرف عثمان هو العقد الذى يمثل مستند هذه الوكالة فى الاموال الباطنة . . ومنع هذا البعض فسخ هذا العقد ، أى منع تغيير الوكيل ونزع صفة الحيازة عنه وحرمانه من التصرف الحر فى حيازته . . لانه « صار وكيل الامام بعقد امام متقدم لا يجوز فسخه » .

والبعض الآخر ، من هذا الفريق ، وافق على : ان الحق فى هذه الاموال هو للامام ، وعلى ان الحائز صفة الوكيل عن الامام فيها . . ولكنه خالف فى تأييد هذه الوكالة ، وقال : ان « للامام ان يعزل رب المال ، ويصير عند ذلك هو الحق ، لان عثمان هو الذى جوز ذلك فى ارباب الاموال ، فليس فعله بقضية واجبة على كل الحكام ! . . »

هذا عن الفريق الذى جعل ملكية « الرقبة » فى هذه الاموال للامام . . اما الفريق الثانى فهو الذى قال بأن حيازة هذه الاموال الباطنة انما هو على سبيل ان ملكية رقتما للحائز من لا للامام ، فهم يقومون فيها « على طريق الوكالة ، لانهم اولى بذلك » من الامام . .

هذا هو رأى المعتزلة فى مدخل الامام والدولة وتدخلهم فى الاموال : ففى الاموال الظاهرة : الملكية والتصرف للامام . . وفى الاموال الباطنة : له مزية ومدخل ، يتراوحيان بين الملكية ، عند البعض ، وبين الرعاية لضمان

« التشغيل » بواسطة اصحابها اذا استطاعوا والا فبواسطة الدولة ، عند البعض الآخر . . (٢٠) .

فاذا أضفنا الى ذلك ما قاله المعتزلة عن تفويض الامة لامامها ، بموجب عقد الامامة ، النعوض بسمارة البلدان ، صيانة وتجديدا وانشاء ، وذلك باعتماد مصالحها ، وتهذيب سبلها ومسالكها . . (٢١) ، علمنا مقدار ما للامام من حقوق فى الاموال والاقتصاد . .

تلك نماذج من المهام التى يختص الامام بمباشرتها ، بنفسه وبجهاز دولته . .

وهناك مهام يختص الامام بتديرها ، لكن ليس وحده ، ولا بحماز الدولة فقط ، وانما بواسطة الامة ككل ، وهى تلك التى يكون تدبير الامام فيها داخلا فى نطاق المسائل التى تعم الامة ، فلا تيسر انحازها بجهاز الدولة وحده ، وذلك مثل : الجهاد ضد أعداء الدين المعاندين له ، والفرازة الطامعين فى نفس الوطن أو ماله ، وحفظ البلاد « والمحاماة عليها والدفع عنها وعن أهلها . . (٢٢) » . . ففى هذه المهام يجتمع تدبير الامام والدولة الى الجهد العام للامة لتحقيق الغايات المرجوة فى تلك الميادين . . .



وقضية أخرى عرض لها المعتزلة فى مبحثهم الخاص بمهام الامام وسلطاته واختصاصاته ، وهى التى نسميها

(٢٠) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٧ - ١٥٩ .

(٢١) (أدب الدنيا والدين) ص ١٣٩ .

(٢٢) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٣ .

في فكرنا الدستوري المعاصر بقضية « الفصل بين سلطات الدولة الثلاث » : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية . ولقد أشرنا من قبل الى ذلك الحق في الاستقلال الذي تقرر للقضاء ، ونشير هنا الى أنهم قد قرروا لسلطة التشريع ايضا استقلالاً يميزها عن سلطة الامام ، التي هي في الاساس سلطة تنفيذ . . . ولقد مرت بنا نصوص كثيرة تحدث فيها المعتزلة عن أن الامام تنصبه الامة لتنفيذ الاحكام واقامة الحدود . . . وليست مهمة التشريع من بين المهام التي تفوضها له الامة بموجب عقد الامامة ، ولم يذكرها المعتزلة في الامور السبعة التي اعطت الامة امامها الحق في تدبيرها . .

صحيح ان شرط الامام ان يكون مجتهدا ، ولكنه واحد من المجتهدين ، وليس ألوحيد في الاجتهاد ، « والتشريع يصدر عن الكتاب والسنة ، أو اجماع الامة ، أو الاجتهاد ، وهو بهذا مستقل عن الامام ، بل هو فوقه ، والامام ملزم ومقيد به . وما الامامة في الحقيقة الا رئاسة السلطة التنفيذية . . » (٢٣) . . وكما يقول المستشرق جيوم : فان الامام « لا يملك اية مقدرة على تحويل القانون ، بل هو مضطر الى تطبيقه بحذافيره . . » (٢٤) .

والقاضي عبد الجبار يحدد الطبيعة التنفيذية لمنصب الامام فيقول : « اعلم أن الامام انما يحتاج اليه لتنفيذ هذه الاحكام الشرعية ، نحو اقامة الحد ، وحفظ البلد ، وسد الثغور ، وتجهيز الجيوش ، والغزو ، وتعديل

(٢٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٣٣٥ .

(٢٤) (القانون والمجتمع) ص ٤٢٦ .

الشهود ، وما يجري هذا المجرى . . » (٢٥) ، وهو فكر كان موضع التطبيق في الفترات العادلة من تاريخ الحكم في الدولة العربية الاسلامية ، عندما التزم بعض الخلفاء حدود المهام المفوضة اليهم ، على نحو ما فعل ، مثلاً ، عمر بن عبد العزيز ، الذي يقول فيما يرويّه عنه انس بن مالك : « لست بقاض ، ولكني منفذ ، ولست بخير من احد ، ولكني أثقلكم حملاً ! . . » (٢٦) .

تلك هي اختصاصات الامام ، كما رآها المعتزلة ، وهذه هي حدود التفويض الممنوح له من الامة بموجب « العقد الاجتماعي » ، عقد الامامة . . فللفرد نطاق وحرية وتدبير . . وللامام نطاق وحرية وتدبير ، وهناك محاولة لايجاد توازن بين الطرفين . . ولكن كفة الميزان في هذه المحاولة ، ومن خلال فلسفة المعتزلة في الحكم ، تميل لصالح الامام والمجتمع و « الدولة الشمولية » ، كما اتضح من النماذج التي اشرنا اليها ، وخاصة نموذج الاموال والاقتصاد .



وبديهي ان سلطات الامام هذه مرهون ممارسته لها بانتفاء عجزه عن هذه الممارسة ، ولذلك فليس في فكر المعتزلة أو غيرهم تحديد لمدة معينة تنتهي بانتهاؤها ولاية الامام ، فعقد التراضي غير مشروط بمدة زمنية ، وانما هو مشروط ، ضمناً ، بصلاح الامام وقدرته على انجاز

(٢٥) (شرح الاصول الخمسة) ص ٧٥٠ .

(٢٦) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٧١ .

ما هو مفوض اليه من اعمال .. ولذلك فان المرض ، مثلاً ،
يقدر في امامته اذا اثر في الصفات التي يجب توافرها
فيه . اما اذا لم يؤثر في تمكنه من مهامه وقدرته عليها فلا
يحول بينه وبين الاستمرار في الامامة .. فلا يخرج الامام
الصالح القادر عن منصبه الا الموت أو الامر الذي يحل محل
الموت بالنسبة له كإمام ، لا كفرد يخيا الحياة بمعناها
اللغوي .. ومثل الموت في ذلك ما يعرض له من : « الجنون ،
وبطلان الاعضاء والحواس ، والخرف ، والكبر .. الى
غير ذلك ، لان في مثل هذه الاحوال يتعذر عليه القيام
بما يختص الامام ، فتصير حياته كموته في وجوب
الاستبدال به ، وذلك واجب من جهة العقل ، لا يحتاج
فيه الى سماع ، لان المقصد باقامته اذا كان مما يبطل
ويزول بهذه الامور ، فلا بد من أن يخرج من كونه
اماماً .. » (٢٧) .

اما اذا عجز الامام عن النهوض بمهام الامامة لاسباب
خارجة عن ذاته ، مثل أن يغلب عليه البغاة والخوارج أو
يقهره الأعداء ، فان صفة الامامة وحقوق الامام لا تزول
عنه بذلك القهر ، ولا يصح أن يتخذ الناس لهم اماماً
جديداً .. « لان ذلك يجري مجرى العارض المانع من
التصرف » .. لانهم لو أقاموا اماماً جديداً مع بقاء القهر
والغلب كان حال الامام المغلوب ، وان أقاموه بعد
زوال القهر والغلب كان الاول هو الامام ، لبقائه على
صفاته وحقوقه في الامامة ، اذ لا يصح تنصيب امامين في
وقت واحد .. اما تصريف الامور وتسيير مصالح

(٢٧) (المفتي) ج ٢٠ ق ٢٠ من ١٦٩ .

الناس وأحكامهم في فترة القهر والغلب . حال كسبون
الامام مقيوراً ، أو محبوساً ، أو أسيراً ، مثلاً ، فانه يتم
عن طريق تعيين من ينوب عنه في القيام بذلك ، كنائب
عن الامام ، وليس امام جديداً .. وذلك مشروط بأن يكون
القهر والغلب خاصاً بذات الامام وشخصه ، اما اذا كان
عاماً للامة فان تعيين من ينوب عنه في تسيير امور الامامة
لن يكون مجدياً ، اذ لن يسمح به المتغلبون والاعداء ..
والجهة التي تقوم بتعيين النائب هو الامام المقيور ، اذا
استطاع ، فان عجز ، سواء بالقول أو الكتابة ، كان لاهل
الاختيار أن يختاروا من بينهم من ينوب عن الامام في
تسيير امور الحكم حتى يزول العارض الذي يمنع من
تصرف الامام ..

وعلى حالة القهر هذه قاس بعض المعتزلة وضع البلاد
اذا أتى عليها حين من الدهر تعذر فيه نصب الامام ،
لاستمرار الفتن والخروج وتمكن الخارجين ، أو للافتقار
الى من تتوفر فيه صفات الامامة ، فقالوا : ان « للمسلمين
أن يقيموا ، والحال هذه ، حاكماً أو أميراً ممن يصلح
لذلك ، لان هذا الحال حال عذر وضرورة ... » (٢٨) ..
هذا عن حال الامام وتصرفه عند حدوث القهر له
والغلب عليه ..

أما حكم التغلب وتصرفه ، فان المعتزلة ترفضه
وترفض اعطائه أية شرعية مهما تكن الظروف فليس هناك
مجال لتجوين تصرفاته ، بل الواجب هو منعه من بغيه
وتسلطه وإبطال ما هو عليه ، وبطلان تصرفاته تابع من

(٢٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١٦٥ - ١٦٧ . و (الاحكام
السلطانية) للماوردي . ص ١٩ ، ٢٠ .

استناده فيها الى أمر باطل وهو البغى والقهر والاستيلاء ..

لكن القضية التى فصل فيها المعتزلة ، بل واختلف البعض منهم مع جمهورهم فيها ، هى الكلام فى حكم التصرفات التى قام بها المتغلب ، والتى أنجزها بالفعل ، رغم عدم جواز ذلك له ومنه ، هل تجزى هذه التصرفات وتبرىء ذمة الناس اذا كانت زكاة جمعها منهم مثلا ، أو قودا وقصاصا انزله بمستحقه ، أو احكاما فصل فيها ؟ وهل يجوز للناس الذين وقعوا تحت تغلبه أن يستعينوا به فى الترافع عنده والاحتكام اليه ؟ .. أى ان القضية هى : ما حكم التصرفات الواقعية والفعلية التى تنجزها سلطة المستبد ودولته ؟ وموقف الناس من جهاز دولة الاستبداد والتغلب ؟

ان بعض متأخري المعتزلة الذين عاشوا فى زمن أصبح التغلب فيه هو الطابع الغالب على المجتمعات الاسلامية - مثل الماوردى « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » - قد مالوا الى القول بامضاء تصرفات المتغلب ، اذا جرت وفق احكام الدين ومقتضى العدل ، حتى لا تتوقف مصالح الناس وتفسد حياتهم ، فأدخلوا حالة الضرورة القائمة ، وشبه العامة ، فى الاعتبار ، ولكنهم ظلوا على التزامهم بأن هذه السلطة ليست هى الامامة وان صاحبها «متغلب» وليس بامام .. وفى ذلك يقول الماوردى : انه ينظر فى أفعال المستبد المتغلب الذى « يستبد بتنفيذ الامور » ، من غير تظاهر بمعصية ولا مجاهرة بمشاقة .. فان كانت جارية على احكام الدين ومقتضى العدل جاز اقراره

عليها ، تنفيذها لها واقرارا لاحكامها ، لئلا يقف من الامور الدينية ما يعود بفساد على الامة . وان كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين ومقتضى العدل لم يجز اقراره عليها » .

أى أن الماوردى يجيز امضاء احكام المستبد المتغلب وتصرفاته بشرطين :

١ - أن يكون تغلبه واستبداده بحيث لا يلفى كلفة سلطة الامام ومنصب الامامة ، بل يترك الامامة والامام - ولو من الناحية الشكلية - كما كان الحال على عهده مع خلافة بغداد بالنسبة للدول التى تغلبت على النواحي - وخاصة البويهيين - فلا يجاهر الامام بالمشاقة والمعاندة ..

٢ - أن تجرى الاحكام والتصرفات على قاعدة الدين ومقتضى العدل والانصاف .

اما اذا تخلف هذان الشرطان ، أو أحدهما ، فلا شرعية لاحكامه وتصرفاته ، وعلى الامام أن يسعى لازالة سلطة المتغلب ، « وأن يستنصر من يقبض يده ويزيل تغلبه .. » (٢٩) .

ورأى الماوردى هذا ليس برأى جمهور المعتزلة ، لانه قد عاش فى عصر غلبت عليه سلطة المستبدين ، حتى لقد عجز هو عن أن يعلن مذهبه فى الاعتزال .. أما جمهور المعتزلة فانهم يختلفون مع هذا الراى ، فهم يمنعون اجازة احكام المتغلب وتصرفاته فى كل ما لا يجوز التصرف فيه الا للامام .. فليس له ، ولا لمن يستنيبهم ، أن يحاكم الناس ويقضى بينهم ، وليس له أن يحبس الناس

(٢٩) (الاحكام السلطانية) ص ١٩ ، ٢٠ .

حبس عقوبة . ولا أن يقيم الحدود ، ولا أن يندخل في
الاموال تدخل الإمام .. فإذا حدث وقام بشيء من ذلك
فإن كان مما يمكن تداركه وإعادته إيجاراً ، فإن ما قام به
فيه باطلاً غير مجزئ ، أما إذا لم يمكن تداركه فإنه يمضي
ويكون مجزئاً .. فإذا أخذ من أموال الناس بعضها
وصرفها في المصارف التي حددتها ، فإن ذلك بمثابة
الاغتصاب ، وإذا أخذ منهم رثاة أموالهم لم تجز هذه
الزكاة إلا إذا ضمن دافعها ، بالتتبع والمراقبة ، وصولها
إلى مستحقيها ، وأمضاؤها والحكم بأجزائها في تلك الحال
نابع من كون حالها كحال ما إذا كان صاحبها هو الذي
أخرجها وصرفها في مصرفها ، دون المستبد المتغلب ..

أما إذا أقام حداً لا يمكن تداركه ، كأن قطع عضواً
مثلاً ، أو أعدم للقصاص ، فإن الحد والقصاص يسقط
باقامة المستبد له .. أما إذا كان الحد مما يمكن تداركه
واستئنافه ، كالجلد مثلاً ، فإنهم اختلفوا فيه ، فمنهم
من يقول : سقط الحد ، لأن الاستيفاء من الظهر قسّد
حصل ، ومن حق الحدود إن تدرا بالشبهات ، ومنهم من
جعل ذلك بمنزلة الضرب الذي يصيب عامة الناس من
سلطة الاستبداد ، فوجوده - في مقام الحد والقصاص
- كعدمه ، لا يجزئ ولا يسقط الحد عن من وجب
عليه ..

وفي الأحكام والتراتع والمقاضاة ، منع جمهور المعتزلة
من أن يستعين الناس بالبغاة ، ولم يجيزوا أمضاء الأحكام
والتراتع اليهم إلا إذا كانت الحالات لا تحتاج إلى الاجتهاد
كأن يكون الحق معلوماً ، ولا شبهة في عدالة البينة ،

أو كان هناك إقرار بموضوع النزاع .. فالاستعانة بهم
جائزة في الحالات التي يستطيع فيها الإنسان أن يتناول
حقه بنفسه ، لانتفاء الحاجة إلى الاجتهاد ، وفي الحالات
التي هي موضع اتفاق .. وذلك على شرط أن لا يكون
في هذه الحالات ما يجري مجرى الحدود والعقوبة ،
لأن ما كان كذلك فغير جائز الاستعانة فيه بالمتغلب بأي حال
من الأحوال (٣٠) .. بل لقد منع أكثر المعتزلة من الصلاة
خلف الإمام الجائر ، جمعة كانت الصلاة أو غير جمعة ،
وأوجبوا على من صلى خلفه إعادة الصلاة (٣١) !! .. ذ
الموقف منه هو وجوب خلع وإزالته والثورة عليه ..

ولقد قالت الزيدية والخوارج بقول المعتزلة هذا ،
فدعوا إلى الخروج على المتغلبين وإزالة سلطتهم ..

أما أهل السنة ، سواء أكانوا من أصحاب الحديث ،
أو الأشعرية ، أو الماتريدية - ومعهم في هذا الموقف
الشيعة الإمامية - فإنهم وإن استنكروا الاستبداد والتغلب
من حيث المبدأ ، إلا أنهم رجحوا كفة الاعتبارات العملية
الداعية إلى أمضاء الأحكام وإقامة الحدود ، وتصريف
الشؤون حتى تستمر حياة الناس وتستقيم على نحو
ما من الاستقامة ، رجحوا كفة هذه الاعتبارات العملية ،
وطوعهم الواقع الذي سادت فيه ظاهرة التغلب ، فأقروا
المستبدين على السلطة ، وقالوا بشرعية تصرفاتهم ،
واستنكروا الخروج عليهم بالثورة والسيف والقتال ...
قالوا بذلك ، وأن تفاوتت مواقف فرقهم وأعلامهم بين

(٣٠) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ س ١٦٠ ، ١٦١ .

(٣١) (مقالات الإسلاميين) ج ٢ س ١٢٩ .

التشدد والاعتدال والاستسلام لسلطان المستبدين ..
فأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقف نفس موقف
الماوردي ، فيجيز اقرار المستبد وامضاء أحكامه ، واعطاءها
الشرعية بشروط سبعة :

أحدها : ان يحفظ منصب الامامة ، فلا يغيرها ولا
يلغيها .

والثاني : ان يظهر الطاعة للامام ، دون العناد
والمباينة .

والثالث : ان يؤدي موقفه الى جمع كلمة المسلمين ،
لا تفرق كلمتهم .

والرابع : ان تظل عقود الولايات التي عقدها الامام
جائزة ، واحكام قضائه نافذة في هذه الولايات .

والخامس : ان يبرا المستبد من اغتصاب المال ، او
اخذة بغير حقه ..

والسادس : ان يتم في بلاده استيفاء الحدود بحق ..
والسابع : ان يكون المستبد حافظا للدين ، يأمر بحقوق
الله ، ويدعو الى طاعته من عصى !!

فاذا اكتملت للمستبد هذه الشروط اوجب ابو يعلى
على الامام ان يقلده الولاية ، فان لم تكتمل الشروط جاز
للإمام اظهار تقليده الولاية ، مداراة له واستدعاء لطاعته ،
وحسما لمخالفته ومعاندته .. واجتهد الامام في ان يستنيب
من ينهض بالاحكام والحدود (٣٢) .

(٣٢) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٢١ ، ٢٢ .

ونفس موقف الماوردي يقفه ابن خلدون كذلك ، بل
يستخدم معظم الفاظه ونفس صياغته .. (٣٣) ، مما
يزكي القول القائل بأستاذية الماوردي لابن خلدون .. (٣٤)
أما ابن حنبل فانه يدعو المسلمين الى مبايعة المستبد
المتغلب بامرة المؤمنين ، برا كان او فاجرا ، فالعدالة
ليست شرطا في الامامة عنده ، والخروج على ائمة الجور
منكر و « لا يحل » - « عنده » - لاحد يؤمن بالله ان يبيت
ولا يرى من غلبهم بالسيف اماما ، عادلا كان او فاجرا ،
فهو أمير المؤمنين ! » .. (٣٥) . واذا قام أكثر من
مستبد ، وتنازعوا ، وانقسم الناس ، فابن حنبل يدعو
ان تكون صلاة الجمعة - ومن ثم التأييد - « مع من
غاب » ! (٣٦) .

والغزالي ، من الاشعرية ، يرى خلع المستبد الذي لم
يستكمل شروط الامامة اذا امكن تمام ذلك دون قتال -
ولست أدري كيف يتصور امكان ذلك ، مع استبداده
بالقوة والسيف ؟! والا فالراي عنده هو : وجوب
طاعته ، والحكم بامامته .. فيقول : « والذي نراه ونقطع :
انه يجب خلعه ان قدر على ان يستبدل عنه من هو -
موصوف بجميع الشروط من غير اثاره فتنه وتهيج قتال
وان لم يكن ذلك الا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم
بامامته » ثم يجادل الذين يقولون بعدم شرعية نظم
المستبد وبطلان تصرفاته فيقول : اي القولين احسن ،

(٣٣) (المقدمة) ص ١٥٣ .

(٣٤) أنظر مقدمة محقق كتاب (أدب الدنيا والدين) .

(٣٥) (كتاب الامامة) لابي يعلى . ص ٢١٢ .

(٣٦) (الاحكام السلطانية) لابي يعلى . ص ٦ .

قول من يقول : ان « القضية معزولون ، والولايات باطلة ، والانكحة غير منعقدة ، وجميع تصرفات الولاية في أقطار العالم غير نافذة ، وانما الخلق كلهم مقدمون على الحرام؟؟ أو أن يقول : الامامة منعقدة ، والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار؟؟ » (٣٧) .. وهو يقف مع وجوب طاعته والحكم بامامته ، وكما يقول : « فان السلطان الظالم الجاهل متى ساعدته الشوكة ، وعسر خلعه ، وكان في الاستبدال به فتنة تائرة لا تطاق ، وجب تركه ، ووجبت الطاعة له ، كما تجب طاعة الامراء ، اذ ورد في الامر بطاعة الامراء ، والمنع من سل اليد عن مساعدتهم ، أوامر وزواجر ! » .

وهو يكتفى من المستبد باقليم من الاقاليم بأن يخطب للخليفة على المنبر ويضع اسمه على السكة ، ويفضـل طاعته عن الثورة عليه اذ « كيف نفوت رأس المال في طلب الربح ! » (٣٨) ، كما يقول .

ونفس الموقف يقفه ابن جماعة « ٦٣٩ - ٧٧٣ هـ - ١٢٤١ - ١٣٣٣ م » عندما يصور الامر كما لو كان غاية تجب الطاعة فيها للاقوى من المستبدين حتى لو كان جاهلا فاسقا ، فاذا أطاح به جاهل فاسق آخر كان هو الامام المطاع .. يقول : انه « ان خلا الوقت عن امام ، فتصدى لها من هو ليس من اهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف ، انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، لينتظم شمل المسلمين وتجتمع كلمتهم ، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا ، في الاصح . واذا

(٣٧) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٣٨) (احياء علوم الدين) ص ٨٩٣ ، ٨٩٤ .

انعقدت الامامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الاول بشوكته وجنوده انعزل الاول وصار الثاني اماما ! .. » (٣٩) .. وهو بذلك يطوع الفكر للاوضاع التي سادت في عصر المماليك الذي عاش فيه .. وهذا الفكر هو الذي جعل بعض الفقهاء يقولون : « من يحكم يطع ! » .. (٤٠) .

والتفتازاني يرى أن التغلب والاستبداد الذي ساد في عصر الاتراك ، وان أخل بأمر الدين ، ومنع قيام الامامة الكاملة ، الا أنه قد حقق بعض النظام في أمور الدنيا . (٤١) كما مر بنا رأى الاشعري الذي طالب باقرار المستبدين على سلطانهم ، وان كان قد طلب تسميتهم بالملوك بدلا من الخلفاء ! .

ولقد اتفقت الشيعة الامامية مع اهل السنة في موقفهم هذا ، فقالوا : « ان تصرف الفاصب لامر الامة اذا كان عن قهر وغلبة ، وسوغت الحال للامة الامساك عن النكير ، خوفا وتقية ، يجرى في الشرع مجرى تصرف المحق في باب جواز أخذ الاموال التي بقيت على يده ، ونكاح السبي ، وما شاكل ذلك ، وان كان هو بذلك الفعل موزورا ومماقبا .. » (٤٢) .. فهم يبررون للخضوع بالتقية ، ويمنعون الثورة والخروج الا خلف الامام الغائب المنتظر عندما يظهر ، وذلك ما جعلهم يتفقون مع اهل السنة ، رغم الاختلافات القائمة بين الفريقين ..

(٣٩) (دراسات في حضارة الاسلام) ص ١٨٨ (والنص منقول من تحرير الاحكام) ، بلا تصرف .
(٤٠) (القانون والمجتمع) ص ٤٣٠ .
(٤١) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٣ ، ٤٨٤ .
(٤٢) (تلخيص الشافعي) ج ١ ق ٢ ص ١٥٨ .

لهم رداء الله الذي كساني ! (٤٣) » ، وعند ذلك تسوروا عليه داره وقتلوه ..

منذ ذلك التاريخ ، وتلك الواقعة ، نستطيع القول بأنه قد ظهرت في دولة الخلافة ، وفي الفكر الاسلامي نظريتان :

الاولى : ترى أن الامام ، حتى بعد بيعته والعقد له ، لا يزال خاضعا لرقابة الامة ، وحسابها ، ومن ثم فإن حقها في عزله والثورة عليه قائم لا تبديل فيه ولا تغيير ، ولقد كانت هذه هي نظرية الذين طالبوا باعتزال عثمان لامر المؤمنين ..

والثانية : ترى أن الخلافة قميص سربل الله به الامام ، وان الرعية التي اختارت لم يعد من حقها أن تعزل ، وهذه النظرية التي هي اقرب الى القول « بالحق الالهي » منها الى القول « بالحق الطبيعي » هي التي قال بها عثمان ابن عفان ..

ولذلك فاننا نستطيع القول أن المعتزلة ، وكل الذين دافعوا عن حق الامة الدائم في الرقابة على الامام ، وفي خلعها اذا حدث أو حدث له ما يوجب الخلع ، كانوا الامتداد الفكري والعملي لتلك النظرية والموقف الذي نشأ على عهد عثمان ، كما كان خصوم هذا الحق من حقوق الامة الامتداد لفكر عثمان وموقفه من هذا الموضوع ..

ولقد قال المعتزلة بأن خلع الامام حق من حقوق الامة ، لان فلسفة الاختيار الذي يتم من الامة تقتضي انه : كما

(٤٣) (الامامة والسياسة) ج ١ ص ٢٣ ، ٢٧ .

ولقد تكون لهذه المبررات العملية التي ساقها أهل السنة حظوظ من الوجاهة في بعض المواقف والملايسات . ولكن الامر السلبي الذي أدى اليه هذا الموقف هو أنه : اعطى الشرعية لنظام الاستبداد بالسلطة ولحكم المستبدين حتى صار هو القاعدة ، وصار الخضوع له والطاعة لاهله هو الشريعة والقانون ، واصبح الحديث عن الامامة بشرطها وصفاته القائم بها لا يتجاوز نطاق المباحث الكلامية والفقهية في ارض الواقع والتطبيق ، كما أصبحت الثورة والخروج على أئمة الجور والاستبداد منكرا يوصف اصحابه بالخروج والمروق .. أي أن هذا الفكر المبرر لسلطة الاستبداد واستبداد المتسلطين قد جعل حكم الطغاة هو القاعدة ، ونظام الخلافة الاسلامية الشوروية هو الشذوذ والاستثناء ! ..

عندما اشتدت حملة الثائرين على عثمان بن عفان ، واتهموه بالضعف الذي بلغ حد ترك خاتمه لكتابه مروان ابن الحكم ، كي يكتب الى عامل مصر أن يقتل القوم الذين ثاروا ، بينما عثمان قد وعدهم خيرا ، وحملهم وعودا برفع المظالم التي منها يشكون ، ثم يختم مروان الكتاب بخاتم عثمان ، ويرسله على راحلته ومع غلامه .. عند ذلك طلب الثائرون من عثمان اعتزال الخلافة ، لانه ان كان قد علم نبأ الكتاب فقد فسق ، وان لم يكن يعلم فقد ضعف عن تولى ما فوض له المسلمون من المهام .. فرفض عثمان ، وقال قولته الشهيرة : اني « لن أنزع

أن لها أن تولى فإن لها أن تعزل وتغير .. فبينما قالت الشيعة : انه يولى - « بفتح اللام المشددة » - من قبل الله ، ومن ثم فلا يعزل .. قالت المعتزلة : « انه يولى - « بفتح اللام مشددة » - وينصب كالامير ، وان أهمل الصلاح والعلم ينصبونه اماما (٤٤) .. وأنه يستند الى جماعة المسلمين الذين لهم اقامته (٤٥) » .. فمصدر سلطته ، اذا ، هي الامة ..

كما أقروا حق الامة في الرقابة عليه ، بل وتأديبه والاخذ على يديه ، وذلك ردا على الشيعة الذين أنكروا حق الامة في ذلك ، وردا كذلك على من قال ، من أصحاب الحديث ، قولا يجعل الخضوع المطلق والاستسلام الدائم للامام هو الموقف الاسلام والسليم .. قال المعتزلة : ان « الامام يأخذ على يده العلماء والصالحون ، ينبهونه على غلظه ، ويردونه عن باطله ، ويذكرونه بما زل عنه ، وان زاغ عن طريق الحق استبدلوا به .. أما قول من قال : انه يأخذ على يد غيره ، ولا يؤخذ على يده ، ولا يعزل ، فغير مسلم .. » (٤٦) .

ولما منعت الشيعة أن تكون سلطة الامة أعلى من سلطة الامام ، في التأديب والعزل ، وقالوا : انه هو الذى يحاكم الناس ، فلا يصح اخضاعه لسلطة تحاكمه ، والا كان محتاجا لامام آخر يحاكمه ، وهكذا يحتاج الآخر الى ثالث .. الخ .. الخ .. قالت المعتزلة : ان حق الامة

- (٤٤) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ٩٢ ، ٩٣ .
(٤٥) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ١٦٦ .
(٤٦) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٩٦ .

في عزل الامام يجب أن لا ينزع ، أما محاكمته فيجب أن يعهد بها الى الامام الجديد ، لان ذنب الامام اذا بلغ حد الفسق أو استوجب اقامة الحد عليه وجب عزله ، وكانت محاكمته الى الامام الجديد .. (٤٧) ، لانه « اذا كانت الامة تقيمه اماما ليقيم الحدود ، فما الذى يمنع اذا وقع منه ما يوجب الحد أن تقيم اماما سواه ، فيقيم عليه الحد ؟ تم كذلك أبدا يفعل فى الاوقات اذا عرض عليه هذا الفعل ، فلا يؤدى ذلك الى ائمة لا نهاية لهم » (٤٨) . كما زعمت الشيعة ..

بل لقد مثل المعتزلة حال الامام اذا وقع منه ما ينساقى منصبه ومهامه وشروطه بحال الامام اذا مات ، فكما ان الموت يجعل منصب الامام شاغرا ، فكذلك الحدث المخل بمنصب الامامة يجعل هذا المنصب شاغرا ، مما يستوجب اقامة امام جديد بعد عزل الامام السابق .. وذلك عندهم أمر مجمع عليه « لانه لا خلاف أنه متى ظهر من الامام ما يوجب خلعه ، ان الواجب على المسلمين اقامة امام سواه ، وان ذلك بمنزلة موته ! » (٤٩) .

هذا عن حق الامة في عزل الامام ، من حيث المبدأ .. اما عن الاسباب التى تجعل هذا الحق للامة ، أو ، بمعنى أدق ، التى تخرج هذا الحق من دائرة « القوة » الى دائرة « الفعل » فهى وقوع حدث يستوجب الخلع ، اذ لا عزل الا بحدث ، ولا يمكن أن يكون العزل متروكا

- (٤٧) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٥٣ .
(٤٨) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ٣١٠ .
(٤٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ٢ ص ٤١ .

للاهواء ، ولا للأفراد ، وإنما هو حق لأهل الاختيار ،
ينتهض به ممثلوهم ، على نحو ما يحدث في الاختيار
والترشيح والبيعة والعقد .. هذا ما اتفق عليه كل
الذين اعترفوا للامة بهذا الحق .. فالباقلائي ، من
الاشعرية ، يسأل :

« هل تملك الامة فسخ العقد على الامام من غير حدث
يوجب خلعه ، كما أنها تملك العقد له » ؟

— ويجب : « لا .. » (٥٠) .

وأبو يعلى ، من أصحاب الحديث ، يقول : « والامامة
إذا انعقدت لم يكن لاحد فسخها من غير أن يكون هناك
حدث يوجب الفسخ .. » (٥١) ، كما يقول القاضي عبد
الجبار : ان الشرع قد أوجب في الامام « انه لا يخلع
الا عن فسق » وهو في ذلك يفارق منصب الامارة والامير
وغیره من المناصب ، التي يجوز فيها العزل دون فسق
أو حدث ، فلقد « ثبت بالشرع ، في الامامة ، ان الخلع
والازالة لا تجوز من غير حدث .. وان خلعه لا يجوز مع
السلامة ، لأجماعهم على ذلك » .. أما الدليل الشرعي
الذي يقدمه القاضي عبد الجبار ، فهو ما حدث على عهد
عثمان ، لانهم قد انقسموا يومئذ الى فريقين اثنين : الذين
رأوا انه قد أحدث أحداثا تستوجب الخلع طالبوا بخلعه ،
والذين أنكروا أحداثه لا تحدث تستوجب الخلع أنكروا طلب
خلعه ، ولم يكن هناك فريق ثالث .. يقول القاضي :
« .. لانهم اختلفوا في أيام عثمان على قولين ، لا ثالث
لهما : أما من يقول : انه أحدث ما يوجب خلعه . وأما من

(٥٠) (التمهيد) ص ١٧٩ .

(٥١) (كتاب الامامة) لأبي يعلى . ص ٢١٢ .

يقول : لم يحدث حدثا ، فلا يجوز خلعه . فما خرج
من هذين القولين فهو باطل بالاتفاق .. » (٥٢) .

ولقد قلنا : ان خلع الامام يجب ان يتم بطريق منظم ،
كما يتم اختياره وترشيحه والعقد له بطريق منظم ، ورغم
ندرة الحديث عن الهيئات والتنظيمات الدستورية في الفكر
الاسلامي ، واختفائها من الواقع العملي للحياة السياسية
التي غلب عليها الاستبداد بالسلطة ، الا ان المعتزلة يشيرون
الى ضرورة ذلك التنظيم واختصاصه بخلع الامام .
فيقولون ردا على الشيعة الذين ينكرون مبدا وقوع الخطأ
من الامام ، ومن ثم ينكرون عزله : « .. فيجوز في الامام
ان يخطئ ، ويكون هناك من ينبهه ويقومه ، وهم الامة
والعلماء الذين يبينون له موضع الخطأ ويعدلون به الى
الصواب . ولسنا نعني بذلك اجتماع الامة ، وإنما نريد
فرقة ممن يقرب منه ، ويحضره من العلماء ، ومن يعرف
موضع الغلط والتنبيه عليه ، لان ذلك عندنا يقوم مقام
تنبيه الامة ، لانه لا بد من دليل ظاهر على موضع الخطأ
منه . لانه لا يخلو ما أخطأ فيه من أن يكون من بسبب
الاجتهاد ، فما هذا حاله لا ينسب فيه الى الغلط ، بل
يجوز أن يكون مصيبا ، وان كان مخالفا لغيره من المجتهدين
وان كان من باب الأدلة فلا بد من أن يكون الدليل ظاهرا .
فاذا نبهه العلماء صار ذلك تقويما له ، واستدرك على
نفسه ، فان لم يفعل خرج عن كونه اماما ، ولزم اقامته
غيره .. » (٥٣) .

(٥٢) (المغني) ج ٢٠ ق ١ ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٥٣) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٥١ .

فالمطلوب هنا هو : فرقة وجماعة وهيئة قائمة في العاصمة ، وقريبة من الامام ، ومن أعضائها : العلماء ، وأهل الخبرة والاختصاص في المواطن والفروع التي تحدث فيها أخطاء الامام ، أى « من يعرف موضع الغلط والتنبيه عليه » . . . ولهذه الهيئة أن تنظر ، فان كان الحدث عن اجتهاد ، فلا يجب أن يؤاخذ الامام ، والا فان لها أن تنبه وتحذر وتنذر ، فان استجاب استمر على امامته ، والا خرج عن كونه اماما ولزم اقامة غيره . .

ولقد اتفق المعتزلة على أن الاحداث التي ينعزل لها الامام هي التي تبلغ درجة الفسق أو مايجرى مجرى الفسق ، واستندوا في ذلك الى اجماع الصحابة ، وقالوا : لقد ثبت باجماع الصحابة أن الامام يجب أن يخلع بحدث يجرى مجرى الفسق ، لانه لا خلاف بين الصحابة في ذلك ، وانما اختلفوا في أمر عثمان : هل أحدث حدثا يوجب خلعه ؟ أم لم يحدث ؟ » (٥٤) .

وليس ضروريا أن يبلغ في الفسق حد الكفر ، كما اشتراط ذلك نفر من أصحاب الحديث ، لان مادون الكفر من الفسق يقدح في عدالته (٥٥) ، فالنهي عن المنكر مثلا ، واجب عليه ، فاذا ترك النهي عنه كان ذلك فسقا يوجب عزله . . (٥٦) ، وكما يكون الفسق بالذنوب الكبير يقتضيه بجوارحه كذلك اعتبر المعتزلة ان الاعتقاد الفاسد المجانب لمذهب أهل الحق يعد فسقا ينعزل له الامام . . (٥٧) .

- (٥٤) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ١ ص ٢٠٣ .
 (٥٥) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
 (٥٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٢٣ .
 (٥٧) (المغنى) ج ٢٠ ق ١ ص ١٧٠ .

ولما كان عزل الامام يتم بواسطة ممثلى الامة ، فان هذا العزل يتم بظهور الفسق عليه ومنه ، لا بنفس الفسق . اذا كان خفيا مستترا ، لانه لا سبيل عندئذ الى طرح قضية عزله على الامة وممثليها (٥٨) . . وفى حال ما اذا ظهر منه الفسق ، ثم تاب منه قبل أن تعزله الامة وتختار لها اماما جديدا ، فمن المعتزلة من يرى ضرورة امضاء عزله ، ومنهم من يعتبر توبته مبررا لاستمراره فى الإمامة . . (٥٩) .

ومثل الفسق ، فى وجوب عزل الامام : النقص فى بدنه ، الذى يؤثر فى الصفات اللازمة لتمكنه وقدرته على اداء ما فوضت له الامة من المهام . وهذا النقص كما يكون فى الحواس يكون فى الاعضاء وفى التصرف . . (٦٠) . وكذلك يجب عزل الامام اذا خرج عن العدل الى الجور ، لانه « أن حكم بالحق استديمت امامته ، وان حكم بالجور انتقض أمره ، وتعين خلعه . . » (٦١) ، لان المعتزلة يتفقون ، ومعهم غيرهم كثيرون ، على وجوب عزله ، بل والثورة عليه اذا لم يعتزل . .

كذلك قال المعتزلة بخلع الامام اذا ضعف عن أمر الامة ، وقالوا انه حتى الصحابة الذين لم يقولوا بفسق عثمان ، ومنهم على بن أبى طالب ، ولم يرتبوا القول بعزله على الفسق ، فانهم قالوا بضعفه « عن تدبير الخلافة ،

- (٥٨) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧٠ .
 (٥٩) المصدر السابق . ج ٢٠ ق ٢ ص ١٧١ .
 (٦٠) (الاحكام السلطانية) للمازودى . ص ١٧ .
 (٦١) (شرح نهج البلاغة) ج ٩ ص ٢٩٤ .

وان اهله غلبوا عليه ، واستبدوا بالامر دونه ، فاستعجزه المسلمون ، واستسقطوا رأيه ، فصار حكمه حكم الامام اذا عمى ، او أسره العدو ، فانه ينخلع من الامامة » (٦٢) ! وفي استدلال المعتزلة على مشروعية عزل الامة لامامها اذا حدث منه شيء من ذلك استشهدوا ، وهم يردون على الشيعة ، باحدى خطب علي بن ابي طالب في أهل العراق عندما قال : « ... وليس يجب انكار امامة من عقدت له الامامة ، الا : ان يجور في حكم ، او يعطل حدا ، او يضعف عن القيام بها ... » (٦٣) .

فهو هنا يذكر من الاسباب الموجبة لعزل الامام عن الامامة : الجور ، وتعطيل الحدود ، والضعف عن النهوض بما فوضت له الامة من امورها ... وهو ما قالت به المعتزلة وانكرته الشيعة في قضية عزل الامام ...

وعلى حين اتفقت كلمة المعتزلة في هذه القضية فان أهل السنة ، من الاشعرية واصحاب الحديث قد اختلفوا فيها ... فالايحيى ، في « المواقف » والجرجاني في شرحها يقولان بخلعه وعزله من قبل الامة اذا حدث منه « ما يوجب اختلال احوال المسلمين وانتكاس امور الدين ، كما كان لهم نصيبه واقامته لانتظامها واعلاؤها ... » ، وفي حالة ما اذا كان خلعه لا يتيسر الا بفتنة - « ثورة » - و قتال اختار الناس ادنى الضررين ، فان كان ضرر القتال اخف من ضرر نقائه اختاروا خلعه بالقتال ، والا تحملوه مخافة الضرر الأشد ... (٦٤) ، والبغدادى يقف مع حق الامة

(٦٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٥٤ .

(٦٣) (تثبیت دلایل النبوة) ج ١ ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦٤) (شرح المواقف) مجلد ٣ ص ٢٦٧ .

في عزله ، وكما ان الزينغ عن العدل يوجب عزل الولاية والعمال والقضاة ، فهو كمثلهم ... (٦٥) . وبذلك يقول الجوينى أيضا ... (٦٦) ، وهو مذهب ابن حزم ، من الظاهرية ، الذى يقول : ان على الامام ان يحكم بالكتاب والسنة « فان زاغ عن شيء منهما منع من ذلك ، واقيم عليه الحد والحق ، فان لم يؤمن اذاه الا بخلعه خلع ورأى غيره منهم ... » (٦٧) ، فهو يضيف الى الحالات التى يخلع فيها الامام ، غير الفسق ... الخ ... ما اذا خيف منه الاذى ، ولم تأمن الامة اذاه الا بخلعه ... كما قال الشافعى بعزله للفسق والجور ، لان الفاسق ليس من أهل الولاية ، فكيف ينظر لغيره اذا كان لا ينظر لنفسه ؟! (٦٨) .

اما الذين انكروا خلعه ، فيشير الباقلانى الى مذهبهم بقوله : « وقال الجمهور من أهل الاثبات - « الصفاتية والمشبهة » - واصحاب الحديث : لا ينخلع بهذه الامور - « الفسق والظلم وتعطيل الحدود » - ولا يجب الخروج عليه ، بل يجب وعظه وتخويله وترك طاعته في شيء مما يدعو اليه من معاصى الله ... » كما يقول : « وعند اصحابنا ان حدوث الفسق فى الامام ، بعد العقد له ، لا يوجب خلعه ، وان كان مما لو حدث فيه عند ابتداء العقد لبطل العقد له ووجب العدول عنه ... » (٦٩) .

(٦٥) (أصول الدين) للبغدادى . ص ٢٧٨ .

(٦٦) (كتاب الارشاد) ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦٧) (الفصل فى الملل والاهواء والنحل) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٦٨) (شرح العقائد النفسية) ص ٤٨٨ .

(٦٩) (التمهيد) ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

فالفسق الظاهر ، والظلم ، وغصب الاموال ، وتناول
الناس بالضرب والاذى ، وتناول النفوس المحترمة ،
وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، لا يجب خلع هذا
الامام الذي يرمى كمن شئت ، عند هؤلاء . . . بل يقولون
بوعظله ، وبترك طاعته في « شيء » مما يدعو اليه من معاصي
الله . . . اي انهم يبيحون طاعته في « شيء » من المعاصي ،
وترك طاعته في « شيء » منها ؟! . . .

ويذهب النسفي ، من الماتريدية ، هذا المذهب ، ومعه
التفتازاني ، شارح عقائده ، ولكنهما يمعنان في الغرابة
عندما يعلنانه بشيوع الجور والفسق في البلاد بعد الخلفاء
الراشدين ، فيقولان : « . . . ولا ينزل الامام بالفسق : اي
بالخروج من طاعة الله تعالى ، والجور : اي الظلم على
عباد الله تعالى ، لانه قد ظهر الفسق وانتشر الجور من
الائمة والامراء بعد الخلفاء الراشدين ، والسلف كانوا
ينقادون لهم ، ويطيعون الجمع والاعياد باذنهم ، ولا يرون
الخروج عليهم (٧٠) » . فيتجاهلان اجماع سلف الامة على
وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومذهب اغلب
هؤلاء السلف في وجوب الخروج والسيف لتحقيق هذه
الغاية الشريفة .

ويذهب هذا المذهب نفر آخرون من اهل السنة ،
ولكنهم يمعنون في نوع آخر من الاغراب ، عندما يتجاهلون
قول من قال منهم بعزل الامام بالفسق والجور ، او
يهونون من رأى هذا الفريق ، فيقول النووي « ٦٣١ -
٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م » : « واجمع اهل السنة انه

(٧٠) (شرح المقائفة النسفية) ص ٤٨٨ .

لا ينزل السلطان بالفسق ، واما الوجه المذكور في كتب
الفقه لبعض اصحابنا انه ينزل - وحكى عن المعتزلة ايضا
- فلفظ من قوله : « من ادعى ان الله تعالى
انزلني بالفسق »
واراد به اذعانهم وفهمهم ان الله تعالى انزلني
بعزله اكثر منها في بقائه وينقل النووي عن القاضي
عياض « ٤٧٦ - ٥٤٤ هـ ١٠٨٣ - ١١٤٩ م » قوله :
« وقال جماهير اهل السنة ، من الفقهاء والمحدثين
والمتكلمين : لا ينزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق ، ولا
يخلع ، ولا يجوز الخروج عليه بذلك ، بل يجب وعظه
وتخويله ، للاحاديث الواردة في ذلك » . . .

ويحاول اصحاب هذا المذهب ، مذهب الاجماع على
الخضوع والطاعة لائمة الجور الفسقة الظلمة ، يحاولون
تفادي حجة من احتج بخروج الحسين وابن الزبير واهل
المدينة على بنى امية ، وخروج « جماعة عظيمة من التابعين
والصدر الاول على الحجاج مع ابن الاشعث » فيقولون :
ان هذا الخروج على الحجاج لم يكن لمجرد الفسق ، بل
لتغيير الشرع ومظاهرة الكفر . . . ولكنهم لم يقولوا : هل
كان ذلك هو حال يزيد وعبد الملك بن مروان ، اللذين خرج
عليهما الحسين وابن الزبير ؟! . . . كما يسلكون للخروج من
هذا الحرج سبيلا آخر عندما يزعمون ان الاجماع على
عدم العزل والخروج ، قد تم بعد ذلك العصر الذي خرج
فيه : الحسين ، وابن الزبير وابن الاشعث مع اهل الصدر
الاول والتابعين !! (٧١) .

(٧١) (شرح النووي) على (صحيح مسلم) ج ٢ ص ٢٢٩ .

والى مذهب هذا الفريق من الاشعرية والماتريدية ذهب اصحاب الحديث ، الذين انكروا عزل الامام بالجور او الفسق ، سواء اكان فسق جارحة ام فسق اعتقاد .. « لان فسقه لا يخرجُه عن الملة ، ولا يمنعه من النظر فيما نصب له ، فلا يجب خلعُه سواء اكان الفسق متعلقا بأفعال الجوارح ، وهو ارتكاب المحظورات .. كاخذ الاموال ، وضرب الابشار ، وتناول النفوس المحرمة ، وتضييع الحقوق ، وتعطيل الحدود ، وشرب الخمر ، ونحو ذلك .. او كان متعلقا بالاعتقاد ، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها الى خلاف الحق .. » .

ومن عجب ان اصحاب هذا المذهب يوجبون عزل الامام اذا ضعف بصره (٧٢) ، ولا يوجبون عزله اذا جرح عدالته ففسق وفجر ، وذهب في الناس مذهب الجور والظلم والاستبداد !؟ ..

وغنى عن التعليق ان هذا المذهب - كما يبدو صراحة من تعاليل التفتازانى بأن الجور والفسق قد عم بعد عهد الخلفاء الراشدين - مستمد من الواقع الظالم والظلم الذى ساد فى فترات معينة ومواطن محددة فى التاريخ السياسى للعرب والمسلمين ، وليس مستمدا من روح الاسلام وتعاليمه .. فيظل المعتزلة ، ومن وافقهم ، فرسان الدفاع عن الفكر الاسلامى النقى فى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عندما يوجبون عزل الامام بالفسق ، والجور ، والضعف عن القيام بأمر المسلمين ..

(٧٢) ابو يعلى (كتاب الامامة) ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٣ . و (الاحكام السلطانية) ص ٤ - ٦ .

اما عن استخدام القوة ، وخاصة القوة المسلحة كسبيل لعزل الامام الفاسق والجائر - وهى القضية التى كانوا يسمونها : « السيف » - فان الخلاف من حولها يماثل الخلاف على خلع هذا الامام وعزله .. والاشعرى يلخص مقالات الاسلاميين فى هذه القضية على هذا النحو :

١ - مقالة المعتزلة والزيدية والخوارج وكثير من المرجئة :

التى اوجبت استخدام السيف فى عزل الامام والثورة عليه ، عند حدوث الاحداث ، بشرط التمكن من الثورة التى تزيل البغي واهله ، وتقيم النظام الحق .. ولقد استدلوا على مقالتهم فى السيف بقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٧٣) ، وقوله : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر الله » (٧٤) . وقول الله لابراهيم عندما سأل عن مكان ذريته من ولاية الامر : « لا ينال عهدى الظالمين » (٧٥) .. (٧٦) ..

والمعتزلة يوجبون الخروج على ائمة الجور ، بل ويرون نصرة الخارجيين عليهم « وان كانوا ضالين فى عقيده اعتقدوها بشبهة دينية دخلت عليهم » لان الضال بشبهة اعدل واقرب الى الحق من الفاسق المتقلب بغير شبهة ، ولذلك فهم يرون نصرة الخوارج على معاوية ، لانهم كانوا ملتزمين بالدين بينما لم يظهر على معاوية مثل ذلك (٧٧) .. واشترط ابو بكر الاصم ان يكون الخروج

(٧٣) المائدة : ٢ .

(٧٤) الحجرات : ٩ .

(٧٥) البقرة : ١٢٤ .

(٧٦) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٧) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ .

مع امام عادل قد عقد الثوار له البيعة كي يقسودهم في الخروج .. (٧٨) . والقاضي عبد الجبار يعبر عن رأى المعتزله هذا ، ويربطه بتراث المسلمين في الثورة على ائمة الجور ، فيقول :

« وما يحل لمسلم أن يخلى أئمة الضلالة وولاة الجور اذا وجد أعوانا ، وغلب في ظنه أنه يتمكن من منعهم من الجور ، كما فعل الحسن والحسين ، وكما فعل القراء حين اعانوا ابن الاشعث في الخروج على عبد الملك بن مروان ، وكما فعل اهل المدينة في وقعة الحرة ، وكما فعل اهل مكة مع ابن الزبير حين مات معاوية ، وكما فعل عمر بن عبد العزيز ، وكما فعل يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، فيما أنكروه من المنكر .. (٧٩) » .

والزيدية بأجمعها قالت بقول المعتزلة هذا ، واشتراطوا في الثائرين أن يبلغ عددهم عدد اهل بدر ، ثلثمائة وبضعة عشر ثائرا ، ولقد طبقوا مقالته هذه عمليا ، فبـسـدات فرقتهم بثورة زيد بن علي بالكوفة ، ثم ابنه يحيى بن زيد بخراسان (٨٠) ، واستمرت ثوراتهم حتى لقد جعلوا من الخروج واشهار السيف البديل عن العقد بالنسبة للامام ..

وذهبت الخوارج كلها ، كذلك ، هذا المذهب ، فقالوا بوجوب « ازالة ائمة الجور ومنعهم أن يكونوا أئمة » بأى

(٧٨) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٧٩) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٧٤ ، ٢٧٥ .

(٨٠) المصدر السابق . ج ١ ص ١٥٠ . و (ثورة زيد بن علي) ص

١٣٦ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٧٣ .

شئ قدروا عليه ، بالسيف أو بغير السيف .. » (٨١) .

وعند الخوارج أن الخروج يجب اذا بلغ المنكرون على أئمة الجور أربعين رجلا ، وهذا هو حد « الشراة » ، وعليهم الخروج : « حتى يموتوا أو يظهر دين الله ويخمد الكفر والجور .. » ولا يحل لهم المقام الا اذا نقص عددهم عن ثلاثة رجال .. فان نقصوا عن الثلاثة قعدوا ، وكنتموا عقيدتهم ، وكانوا على مسلك « الكتمان » ، اذ مسالك الدين عندهم أربعة : الظهور : وهو قيام دولتهم ونظامهم تحت قيادة امام الظهور .. والدفاع : وهو التصدي لهجوم الاعداء ، تحت قيادة امام الدفاع ، كما حدث يوم النهروان عندما قادهم عبد الله بن وهب الراسبي ضد جيش علي بن ابي طالب . والشراء - وذكرنا معناه - واخيرا : الكتمان .. (٨٢) .

٢ - مقالة الشيعة ، من غير الزيدية :

وهم يرفضون استخدام السيف ، بل والخروج أصلا الا مع امامهم الغائب المنتظر عندما يظهر (٨٣) ..

٣ - مقالة اصحاب الحديث واهل السنة :

الذين أنكروا الخروج بالسيف على أئمة الجور ، حتى لو قتل هؤلاء « الأئمة » الرجال واسترقوا الذرية وسبوا وقالوا بامامة الفاجر والفاسق !! (٨٤) .

هذه هي مقالات فرق الاسلام في السيف ، أى في

(٨١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ٢٠٤ .

(٨٢) (مقدمة التوحيد وشروحها) ص ٥٠ - ٥٥ .

(٨٣) (مقالات الاسلاميين) ج ٢ ص ١٤٠ .

(٨٤) المصدر السابق . ج ١ ص ٣٤٨ . ج ٢ ص ١٤٠ .

الثورة والخروج المسلح على أئمة الجور والفسق
والفساد ..

وقضية أخرى قد ارتبطت في الفكر الإسلامي بقبول
فكرة الثورة أو رفضها ، وجودا وعدما .. تلك هي قضية
« المهدي المنتظر » ، الذي سيأتي كي يملأ الأرض عدلا
بعد أن ملئت جورا ..

ومعلوم ومشهور أن هذه الفكرة هي أقدم في التراث
الإنساني من ظهور الإسلام وظهور الخلاف على الإمامة بين
أهله .. فلقد عرفها الفرس .. بل وقامت على أساسها
عقيدة « المسيح والمخلص » في التراث الديني
للعبرانيين ..

والجانب الذي نريد أن نشير إليه هنا من فكرة
« المهدي والمهدية » هو أن الطابع المثالي الذي صورت
به قصة المهدي وظهوره ، والعدل المطلق الذي سيتحقق
على يديه ، قد كان رد فعل للظلم والجور الذي استشرى
في تلك المجتمعات ، فكانت « المهدية » حلم الإنسان
المقهور في مجتمع سدت فيه سبل العدل والإنصاف ..
ولما عجز هذا الإنسان عن تحقيق حلمه في العدل على أرض
الواقع ، تعلق بهذا الحلم الذي سيحققه ذلك المنتظر
في يوم من الأيام .. ولذلك انتشرت فكرة « المهدي
والمهدية » في صفوف الفرق التي رفضت الخروج على
أئمة الجور ، وعارضت استخدام الثورة والسلاح كسبيل
لتغيير المظالم التي يشن منها الناس .. لقد استبدلت هذه
الفرق الحلم المثالي بالثورة التي رفضتها ، على حين لم

تنتشر تلك الفكرة المثالية في صفوف الفرق التي مارست
محاولات التغيير وسعت سعيها عمليا لاستبدال المظالم
بقدر من العدل يسر الحياة للإنسان ..

فالخوارج ، والزيدية ، لم يعيروا التفاتا لهذه العقيدة ،
لأن أئمتهم الذين شهبوا سيوفهم وقاتلوا كانوا هم المهديين
الحقيقيين ، بينما انتظر الآخرون مخلصيهم ، ولا يزالون
حتى الآن ينتظرون ! . وكذلك لم يكن لهذه العقيدة
شأن يذكر في فكر المعتزلة وحركتهم .. أما الشيعة
الاثنى عشرية ، وأولئك الذين حرّموا الخروج ورفضوا
السيف من أهل السنة ، فإن قعودهم عن استخدام
سبيل الثورة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جعلهم
يحولون طاقات السعي إلى العدل عندهم من ميدان
الواقع والتطبيق إلى ميدان الحلم والوهم والخيال
.. (٨٥)

بل لقد تمتد هذه الظاهرة نطاق الفرق إلى مجال
القبائل العربية التي استبعدتها العصبية القرشية عن
ميدان السلطة وميزات الحكم ومفانمه .. فالقحطانيون
ينتظرون « القحطاني المنتظر » ، والمضربون ينتظرون
« التميمي » ، وكلب تنتظر « الكلبى » (٨٦) .. الخ ..
الخ .. لأنهم جميعا قد استبعدهم النسابون من القرشية
فأغلّقوا أمامهم الطريق إلى الخلافة ، نظريا ، كما استبعدهم
الأمويون فأغلّقوا طريق الحكم في وجوههم عمليا ..

(٨٥) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٤٠٤ ، ٤٠٥ ،
٤١٧ .

(٨٦) (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات) ص ١٢١ ، ١٢٢ .

فصعدوا احساسهم بالظلم والقتل والاجباط في شكل هذه العقيدة المثالية التي شاعت في صفوفهم في ذلك الحين .

بل ان هناك فرقا بعينها تراوحت عقيدتها في «المهدي» وتغيرت بتغير موقفها من الثورة وسل السيف ضد ائمة الجور . . فالكيسانية ، على عهد محمد بن الحنفية ، ثارت بقيادة المختار الثقفي ، وفي ذلك العهد كان ابن الحنفية ينكر فكرة المهدي . ويرفض تلقيبه بالمهدي ، بالمعنى المثالي الذي يتحدث عن المخلص المنتظر ، فلقد قال عندما سلم عليه البعض بقولهم : سلام عليك يا مهدي : « اجل انا مهدي ، اهدي الى الرشيد والخير ، اسمي اسم نبي الله ، وكنتي كنية نبي الله . فاذا سلم احدكم فليقل : سلام عليك يا محمد ، السلام عليك يا ابا القاسم (٨٧) » . فهو يطلب منهم ان لا سلموا عليه باسم المهدي ، ويفلق الباب امام هذه العقيدة كي لا تنتشر في الكيسانية . .

وعندما فشلت ثورة المختار ، ومات ابن الحنفية ، وساد الاجباط واليأس في الكيسانية ، كغيرها من فرق الشيعة التي اتخذت الامامة امامة دينية ، ورفضت الثورة والخروج ، عند ذلك سادت عقيدة « المهدي والمهدية » في الكيسانية ، وقالوا : ان مهديهم هو محمد ابن الحنفية ، وانه حي لم يمت ، في جبل رضوى ، سيعود ليملأ الارض عدلا بعد ان ملئت جورا . . وقرأنا ابيات كثير التي تقول :

هو المهدي خبرناه كمسب
اخو الاحبار في الحقب الخوالي

(٨٧) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٦٨ ، ٦٩ .

اتر الله عيني اذ دعاني
امين الله يلطف في السؤال

واثنى في هرواي على خيرا

رسائل عن بني وكيف حالي (٨٨)

اما الذين قبضوا على زمام السلطة واستاثروا بالخلافة فانهم سخرُوا من هذه العقيدة واصحابها ، وراوا ان المهدي هو من بيده السلطة وتحت امرته الجيوش . . . وعن هذا الموقف يعبر على بن الجهم ، شاعر المتوكل-العباسي ، عندما يقول :

ورافضة تقول : بشعب رضوى

امام . خاب ذلك من امام !

امام من له عشرون الفا

من الاتراك مشرعة السهام ! (٨٩)

هكذا تفاوت الموقف من عقيدة « المهدي » بتفاوت الموقع من السلطة والموقف من هذه السلطة أيضا :

* فالذين استاثروا بها سخرُوا من هذه العقيدة واصحابها ، وراوا ان القوة في الدولة والجيش لا في هذا الحلم المقيم .

* والذين اعتنقوا عقيدة الثورة والخروج على ائمة الجور راوا في ثوراتهم وقادتهم السبيل الوحيد والمعقول للخلاص ، فرفضوا ذلك الحلم أيضا . .

* اما الذين اصابهم الظلم والاضطهاد ، وفي ذات الوقت تكصوا عن طريق الثورة والخروج المسلح لتغيير

(٨٨) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٦١ .

(٨٩) (الاغاني) ج ١٠ ص ٣٦٦٩ .

الفصل الثاني

حقيقة المعارضة لبنى أمية

يخطئ البعض عندما يعتقد أن المعتزلة كانت فرقة دينية وفلسفية أكثر منها سياسية ، ولقد شاع هذا الخطأ حتى أصبح القارئ الذي يقرأ عن أصل « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » يظن أن ذلك امر يتعلق بالوعظية الحسنة والدفع بالتى هي أحسن في ميدان الاخلاق الفردية ، أو الاجتماعية على أكثر التقديرات تعميما . . . وان أصل « المنزلة بين المنزلتين » هو جزء من جدل عقيم يجب أن يوضع حيث توضع آثار العصور القديمة ، وليس فيه ما يستحق الاستلham والاستيحاء . . . وان أصل « العدل » والقول بالاختيار ، وأن كان هاما فيما يتعلق بالحرية ، إلا أنه قد اقتصر فى البحث والتناول على حرية الفرد ازاء خالقه ، وسلطان الخالق على الناس ، دون أن تمتد ابعاد هذا البحث لتشمل المجتمع بما فيه من علاقات متعددة الميادين والمجالات . .

وهذا الخطأ الشائع ليس وقفا على المثقفين قسري المتخصصين فى الدراسات والعلوم الاسلامية ، بل لقد اصاب بعض الدراسات الهامة التى ظهرت فى هذا الميدان . . فعندما تقرأ مثلا : « أن المعتزلة ينبغى أن ينظر اليهم

واقعههم ، فانهم تعلقوا بهذا الوهم ، وعلقوا امالهم فى الخلاص على « المهدي » وعقيدة « المهدية » ، وقالوا . « أن طبيعة الوضع الفاسد فى البشر ، البالغة الغابة فى الفساد والظلم . . تقتضى انتظار هذا المصلح « المهدي »

لانقاذ العالم مما هو فيه » . . (٩٠) ، وذلك بدلا من أن يقولوا : أن طبيعة هذا الوضع الفاسد تقتضى الثورة عليه لتغييره واستبداله بوضع اقرب الى العدل والانصاف .

والامر الذى يؤكد أن النكوص عن طريق الثورة ، والخوف من مخاطرها هو الذى دفع هذا الفريق الى ذلك الموقف هو ما عللوا به فكرة غيبة « المهدي » ، واسبابها ، فهم يجيبون عن سؤال : « ما السبب المانع من ظهوره ؟ والمقتضى لغيبته ؟ » . بقولهم : « يجب أن يكون السبب فى ذلك هو الخوف على النفس ، لأن ما دون النفس من الآلام يتحملة الامام ، ولا يترك الظهور لاجله . . » (٩١) . فالفارق بين هذا الموقف الذى يخشى صاحبه على نفسه ، وبين موقف الخوارج فى ثورتهم المتصاعدة ، والزبدية فى خروجهم المتكرر ، و المعتزلة فى الثورات التى سنتحدث عنها بعد قليل . . هو الفارق بين الذين سلوا السيف كى يغيروا الواقع ، دون وجل من الموت أو رهبة من الحرب ، وبين الذين حولوا الامامة الى عقيدة روحية ، وعلقوا الآمال فى التغيير على عقيدة المهدي وظهوره عندما يأذن الله له بذلك الظهور ! . .

(٩٠) (عقائد الامامية) ص ٧٨ .

(٩١) (تلخيص الشافى) ج ١ ص ٩٠ ، ٩١ .

— أولاً — على أنهم فرقة دينية فلسفية ، ثم سياسية بعد ذلك » وان مراجعة أصولهم الخمسة تجعلنا لا نجر منها « ما يمكن أن يعتبر مبدأ سياسياً إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ومع ذلك فإن هذا الأصل ليس سياسياً تماماً ، لأنهم تناولوه وقالوا به باعتباره « جزءاً من الإيمان » ، كما أن « بحث مرتكب الكبيرة — « المنزلة بين المنزلتين » — لم يبدأ لذاته ، وإنما كان فرعاً عن البحث في حقيقة الإيمان .. » .

عندما نقرا ذلك نقول : ان هذا الخطأ الشائع قد أصاب مثل هذه الدراسة ، ولن يشفع لها أن تقول ، بعد تجريد أصول المعتزلة من الطابع السياسي ، والحكم بأن هذه الفرقة « دينية » أولاً ، ثم سياسية بعد ذلك ، لن يشفع لهذا الخطأ القول بأن « المعتزلة قد أبدوا آراءهم السياسية في أكثر المسائل التي كانت موضع بحث في هذا العصر ، واشتركوا أيضاً في السياسة العملية ، فكان أثرهم اذن في ناحيتي السياسة النظرية والعملية اثراً خطيراً .. » (٩٢) .

ولقد كان باستطاعتنا أن نحيل في نقض هذا الخطأ على ما قدمناه في القسم الأول من هذه الدراسة عن المعتزلة ، ونشأتهم السياسية ، وأن نسهم في تبديد هذا الوهم ، ما ثبت في هذا البحث ، من أن نشأة كل الفرق الهامة في الإسلام إنما كانت نشأة سياسية ، وأن السياسة ، والامامة بالذات ، هم التي فرقت المسلمين فرقاً ، ووحدت الجماعات والافراد في فرقة أو مذهب متحد ، وأن المسائل

(٩٢) (النظريات السياسية الإسلامية) ص ٦٥ .

الدينية المحضة لم تكن سبباً في نشأة فرقة من الفرق الأساسية في يوم من الايام ، فقضية « التشبيهِ والتنزيه » ، رغم أهميتها وحساسيتها ، لتعلقها بتصوير الناس لذات الهيم ، لم تفرق المسلمين كما فرقهم الامامة .. بل وجدنا في صفوف الشيعة « مجسمة » و « منزهة » ، جمعهم مذهب واحد في الامامة ، ولم يفرق بينهم التشبيهِ والتنزيه ، حتى كان هشام بن الحكم من رؤوس المجسمة ، وامامة جعفر الصادق من المنزهين .. ووجدنا في صفوف الخوارج أغلبية تقول بالاختيار ، وأقلية لا تقول به ، ولكن جمعهم مذهب واحد في الامامة والسياسة والخروج على أئمة الجور والفساد ..

فلقد كانت السياسة ، اذن ، والامامة بوجه اخص . هي المحك الذي ولد شرارات الفرق والمذاهب في الاسلام ، ولقد ثبت من اشاراتنا الى أصول المعتزلة الخمسة في القسم الاول من هذه الدراسة الطبيعية السياسية في هذه الاصول ، والعامل السياسي في نشأتها وتطورها ..

كما ان الابواب والفصول التي عرضنا فيها نظرية الامامة وفلسفة الحكم وأصوله عند المعتزلة ، مقارنة بها عند الفرق الاخرى ، تثبت دور العامل السياسي في نشأة هذا الفكر ، وتجعل منه دوراً أساسياً ، وليس ثانوياً أو تابعاً ، كما توحى الافكار الخاطئة التي شاعت في هذا الموضوع .

وكما قدمنا ، فلقد كان باستطاعتنا ان نحيل في نقض هذا الخطأ على ما قدمناه في هذا البحث .. وكان ذلك

كافيا في تصحيح التصور لدور المعتزلة في الفكر السياسي الاسلامي .. ولكننا لو وقفنا عند هذا لكان كافيا في ابراز دور المعتزلة كمفكرين سياسيين ، لهم في السياسة وقضاياها الاساسية فلسفة ونمطا من انماط التفكير ، ولبعيت بعد ذلك ثغرة تتمثل في غياب الاجابة على هذا السؤال : هل كان المعتزلة - كساسة - مجرد فلاسفة سياسيين ؟ احترفوا صناعة الفكر السياسي عندما عرضوا لقضايا السياسة ؟ ام كانوا مشتغلين بالسياسة ، خرجوا بفكرهم من ميدان النظر الى حيز الواقع والتطبيق ؟؟

وعلى سبيل المثال .. فهم عندما قالوا بوجوب خلع الامام الجائر والثورة عليه .. هل قالوا ذلك ابراء للذمة فقط ، وكنوع من انواع « الترف الفكري » - في حقل الثورة - بتعبيرنا المعاصر ؟ ام انهم مارسوا العمل الثوري ، وكان لهم شرف محاولة وضع فلسفتهم السياسية موضع التطبيق والتحقيق ؟؟

ونحن نعتقد ان الاجابة على هذا السؤال ، وسد الثغرة التي تتمثل في بقاءه دون اجابة ، هو وحده الكفيل بتصحيح الخطأ الذي شاع فصنف المعتزلة في الفرق الدينية الفلسفية اولا ، والسياسية ثانيا ، ومن ثم فهو السبيل لتصحيح صورة المعتزلة ، واكتمال عناصرها في تصور الباحثين بهذا الميدان .. وهذه هي مهمة هذا القسم من اقسام هذا البحث ..

لقد نشأت المعتزلة في العهد الاموي ، وكان لابد لها ان

تقيم عملية انتقال السلطة من دولة الخلافة الراشدة الى بني امية ، خصوصا وأن ذلك الانتقال قد غير في طبيعة السلطة وشكلها ، فطبعها بطابع الملكية الوراثية ، واستبدل مضمون الشورى بالجبرية والاستبداد ..

ووسط ذلك الصراع الذي احتدم حول هذه القضية ، بين الخوارج والشيعة والمرجئة ، أدلى المعتزلة بدلوهم في هذا الامر ..

كانت الخوارج قد حكمت بكفر بني امية - كفر شرك او كفر نعمة ، على خلاف في ذلك - لانهم مرتكبو كبيرة . بل كبائر ..

وكانت الشيعة قد حكمت بكفر كل الصحابة فيما عدا النفر القليل الذين مالت قلوبهم لتنصيب علي اماما ، وفيما عدا الشيعة التي تكونت من بعد ..

وكانت المرجئة قد لجأت الى وضع الاحاديث النبوية كى تبرر انتقال السلطة لمعاوية ، وتضع له في الاسلام مركزا فريدا يزيه ائمة الشيعة ، بمن فيهم علي بن ابي طالب .. فنسبوا الى ابن عمر انه قد روى عن الرسول عليه الصلاة والسلام قوله لمعاوية : « يا معاوية انت مني وانا منك ، لتزاحمني على باب الجنة كهاتين .. » وأشار بأصبعه الوسطى والتي تليها ! وكأنهم قد أرادوا بهذا الحديث الموضوع الرد على تفسير الشيعة - او وضعها - لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله : « انت مني بمنزلة هارون من موسى .. الخ » ، وحديث الغدير : « من كنت مولاه فعلى مولاه .. » !

ونسبوا الى ابي الدرداء رواية يقول فيها : دخل

الرسول على أم حبيبة وعندها معاوية - وهي زوج الرسول وأخت معاوية - فقال لها الرسول : « أو تحبينه يا أم حبيبة ؟ فقالت : أرى والله يارسول الله ، قال : فأحبيه ، فأنى أحب معاوية ، وأحب من يحبه ، وجبريل وميكائيل يحبان معاوية ، والله عز وجل أشد حبا لمعاوية من جبريل وميكائيل » ! .. وهم يردون بذلك على الأحاديث المشابهة التي روتها الشيعة في مناقب علي ، والتي لا تختلف إلا في استبدال اسم معاوية بعلي ، تقريبا ؟! ..

ونسبوا إلى العرياض بن سارية أنه سمع الرسول يقول : « اللهم علم معاوية الكتاب ، ومكن له في البلاد ، وقه العذاب » .. فأشاروا إلى أن النبي دعا له بالخلافة والحكم ؟! ..

ونسبوا إلى عبد الله بن عمر قوله : كنت مع رسول الله فقال : « يطلع عليكم من هذا الباب رجل من أهل الجنة » فطلع معاوية . ثم قال من الغد مثل ذلك ، فطلع معاوية ، فقال رجل : يارسول الله هو هذا ؟ قال : نعم !

ومن الطريف في قصة وضع الأحاديث أنه قد جاء من نسب إلى عبد الله بن عمر ذاته قوله : « كنت مع رسول الله ، فقال : « يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتي يبعث يوم القيامة على غير ملتي - أو على غير سنتي ... فطلع معاوية . فقال : هو هذا » !

كما قد جاء من نسب إلى ابن مسعود قوله : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم معاوية على منبري هذا فاقتلوه ! » (٩٣) .

(٩٣) أنظر في كل هذه الأحاديث (كتاب الإمامة) لأبي يعلى . ص ٢٠٨ - ٢١٠ (فصل في إمامة معاوية) .

وسط هذا الصراع الفكري - الذي امتهنت بعض أطرافه قدسية الحديث وعقول الأمة ، والذي بلغ حد الحرب والثورة الخارجية المستمرة ، حاول المعتزلة ، بالعقل والمنطق ، أن يقدموا تقييما للدولة الأموية ، ويحددوا الموقف منها ، في ضوء أصولهم الفكرية التي كونت مذهب فرقتهم وتيارهم الفكري .. ولقد جاء تقييمهم لها في سياق تقييمهم لتطور قضية السلطة والخلافة منذ أن نشأت عقب وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام .. وهم قد قسموا ذلك التطور إلى « طبقات » ، أي أجيال ومراحل وفترات ..

فهناك عصر النبوة وأبي بكر وعمر والسنوات الست الأولى من حكم عثمان .. وهو عصر التوحيد ، والالفة ، واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة ..

ثم عصر الأحداث التي أتاهما عثمان ، والتي انتهت بقتله .. وتنصيب علي بن أبي طالب خليفة على المسلمين ..

ثم عصر علي ، الذي تميز بالفتن المتصلة والحروب المترادفة ، والذي استمر حتى استشهد على يد أشقى الخلق : ابن ملجم ! ..

ثم عصر الدولة الأموية ، الذي بدأ رسميا عندما تنازل الحسن بن علي لمعاوية بن أبي سفيان عن الإمرة ، فيما سمي « بعام الجماعة » ، والجاحظ يوجز تقييم المعتزلة ، الذي اتفقوا عليه جميعا ، لهذا العصر فيقول : « فعندما استولى معاوية على الملك ، واستبد على بقية الشورى ، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين في العام الذي سموه عام الجماعة ، وما كان عام جماعة ، بل كان

عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ، والعام الذي تحولت فيه الإمامة ملكا كسرويا ، والخلافة غصبا قيصريا ، ولم يعد ذلك أجمع : الضلال والفسق !.. (٩٤) » .

فدولة بنى أمية وحكامها وولاتها ، يحكم عليها المعتزلة - في الجملة - بالضللال والفسق ، لأنها قامت على ذنب من الذنوب الكبائر ، وهو تحويل الخلافة الشورية إلى ملك وراثي عضود ، ولأنها مارست من المظالم والكبائر ما امتلأت به صحائف آثار كثيرة من كتب أهل الاعتزال ..

فمعاوية : استلحق زياد بن سمية ، فخالف قول الرسول عن أن الولد للفراش .. وقتل حجر بن عدي ومسحبه .. وأعطى مصر لعمر بن العاص طعمة وإقطاعا لقاء مكره وإياه بعلى بن أبي طالب في صيفين وقبلها وبعدها .. وعطل الحدود بالشفاعة والقراية .. واستبد بأموال الأمة فتصرف فيها إعطاء ومنعا كما شاء .. وأورث الملك لابنه يزيد .. فأحدث بذلك : ومثله كثير معه - حسب قول الجاحظ - : « أول كفره كانت في الأمة » ! وممن كل ذلك ؟ ممن يدعى إمامتها ، والخلافة عليها ؟! .. » .

وزيد بن معاوية : كان منه ما كان ، غزا مكة ورمى الكعبة وهدم بيت الله الحرام .. وقتل الحسين .. وعاث في الدولة فسادا طفحت به كتب التاريخ !..

وكذلك صنعت المروانية ، خلا عمر بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد « الناقص » ..

هذا هو تقييم المعتزلة لمعاوية ، واغتصابه سلطة الخلافة ، وتغييره مضمونها وشكلها ، وما أحدث في البلاد

(٩٤) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٧ - ١١ ، ١٤ - ١٦ ، ١٨٩ .

من أحداث ، وتقييمهم للدولة الأموية .. وهو تقييم قد اتفقوا عليه ، لأنه كان منبع أصل « المنزلة بين المنزلتين » الذي هو أحد أصولهم الخمسة ..

فالحياط يقول عن الحكم بفسق معاوية وبنى أمية والبراءة منهم : « هذا قول لا تبرأ المعتزلة منه ، ولا تعتذر من القول به ! » (٩٥) .

وابن أبي الحديد يقول : « لقد اتفقت المعتزلة على أن أمراء بنى أمية كانوا فجارا ، عدا عثمان وعمير بن عبد العزيز ، ويزيد بن الوليد .. » (٩٦) .

وأبو علي الجبائي ، يفسقهم ، ويعجب من فرقة « النوابت » ، أهل الحشو ، الذين ينكرون البراءة منهم .. (٩٧) . ويرى أنبيعة الحسن بن علي لمعاوية باطلة لأنها « وقعت على حد الإكراه ، لظهور أهل الشام وقهرهم ، وخوف القتل لو وقع الامتناع عن البيعة .. » (٩٨) .

والقاضي عبد الجبار ينكر أن يكون « عام الجماعة » وما تم فيه من البيعة لمعاوية مسوغا لشرعية خلافته ، لأنه مفقود لشروط الإمامة ، مرتكب لأمور تستوجب فسقه ، أهمها اغتصاب السلطة بالقتل والقتال .. ولأن الأجماع المزعوم لم يقع ، فكان هناك من ينكر عليه حتى في حضرته وكان هناك الحسن والحسين ومحمد بن علي بن الحنفية

(٩٥) (الانتصار) ص ٩٨ .

(٩٦) (شرح نهج البلاغة) ج ٢ ص ٣٠٩ .

(٩٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٧٨ .

(٩٨) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٦ .

وابن عباس واخوته ، وغيرهم كثيرون يظهرون ذمه
والوقعة فيه ..

كما روى القاضي عن شيوخه ، وقال هو كذلك : ان
فسق معاوية ودولة بنى امية لا خلاف فيه ، وانما
الخلاف هو في كفر معاوية ، اذ ان البعض يشكك في
اسلامه ؟! (٩٩) .

والمعتزلة وان اختلفوا مع الخوارج ، الا انهم في تقييمهم
للفرق والمواقف السياسية فضلوا الخوارج - بما
لا يقارن - على الامويين ، فالخوارج كانوا زهادا خشنين
في الدين ، ملتزمين بناموسه ، ينهون عن المنكر ، ويوجبون
الخروج على ائمة الجور ، ويطلبون الحق ، ويحامون عن
عقيدة اعتقدوها ، وان اخطأوا فيها .. اما معاوية : فلم
يكن يطلب الحق ، ولا يحامي عن اعتقاد ، بل كان همه
توطيد الملك ، حتى سلك الى ذلك كل سبيل .. (١٠٠) .

وبينما كانت الخوارج تدعو الى المساواة على اساس
الدين والعقيدة ، وتزهد في عرض الدنيا ، عمل الامويون
على استرقاق جمهور كبير من المسلمين ، بالعصبية القبلية
طورا ، وبالاستعباد المالى طورا آخر ، فكانوا يختمون
اعناق المسلمين ، من الموالى ، ويوسمونهم كما توسم
الخيال ، علامة لاستعبادهم ، وكانوا يبيعون الناس في
الدين ، ان هم عجزوا عن الوفاء به ، كما كان الامر في
الرق عند الرومان ! بل لقد باع الحجاج بعض خصوم
سلطته السياسيين كما يباع الرقيق .. وعندما حبا

(٩٩) المصدر السابق ج ٢٠ ق ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . و ج ٢٠ ق ٢
ص ٧٠ ، ٧١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ .
(١٠٠) (شرح نهج البلاغة) ج ٥ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٩ .

مسلم بن عقبة ، والى المدينة ، لياخذ بيعة أهلها ليزيد بن
معاوية ، جعلهم يبايعون - في مسجد رسول الله - « على
ان كلا منهم عبد قن لامير المؤمنين يزيد بن معاوية ! » وام
يستثن من ذلك الا الحسين بن على الذى بايعه على انه
اخوه وابن عمه ! (١٠١) .

وجدير بنا ان نتنبه الى ان هذا التقييم هو تقييم
سياسي ، لدولة سياسية ، نبع من اسباب سياسية ،
فنقطة انطلاق المعتزلة في ادانتهم للدولة الاموية هي
اغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويل الخلافة من خلافة
شورية الى ملك وراثى عضود ارتكبوا في ظله ما يرتكبه
الملوك وصنعوا ما يصنعه الجبارون ..

فلم يكن خلاف المعتزلة مع بنى امية على توحيد الله او
نبوة رسوله ، اذ هم يقولون : « ان الملوك من بنى امية
ما كانوا ملحدة ولا زنادقة ولا اعداء لرسول الله ، بل كانوا
على ملة الاسلام ، ويحبون رسول الله ودينه ، ويبرؤون
من اعدائه » .. ثم يحدد المعتزلة نقطة الخلاف ، فيقولون
عن هؤلاء الملوك : « ولكنهم شاربوا ذلك بحب الدنيا ،
وايثار العاجلة ، وقتل من يأمرهم بالقسط من الناس ،
وغیر ذلك من الكبائر والمناكير التى ارتكبوها .. »

وهم لا يبخسون معاوية حقه في العمل الذى نهض به
في الدولة ، قبل اغتصابه السلطة ، فيعترفون بأن «معاوية
قد استعمله رسول الله ، واستعمله غير واحد من
الخلفاء بعده على ثغور الروم ، فضبطها ، وفتح الفتوح ،
وغزا معه في تلك المغازى خلق كثير من المهاجرين

(١٠١) المصدر السابق . ج ١٥ ص ٢٤٢ .

وعامة من قال بالعدل والتوحيد يتفقون فيها مع المعتزلة كل الاتفاق ..

فهو يرى أن الذي « أفسد أمر هذه الامة اثنان : عمرو ابن العاص ، يوم أشار على معاوية برفع المصاحف ، والمغيرة بن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ، ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة » (١٠٣) ... فيتفق مع المعتزلة ، أو يتفق معه المعتزلة في ادانة اغتصاب السلطة ، وتغيير شكلها ومضمونها على يد الامويين .

وهو يدين معاوية عندما يقول : « اربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه الا واحدة لكانت موبقة : انتزاعه على هذه الامة بالسيف حتى اخذ الامر من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذور الفضيلة ، واستخلافه بعدده ابنه ، وادعائه زيادا ، وقتله حجرا واصحاب حجر . فيا ويلا له من حجر ، يا ويلا له من حجر واصحاب حجر !! » (١٠٤) .. فيشخص انتقال السلطة الى بنى امية نفس التشخيص الذي يراه المعتزلة ..

وهو يدين الفئة من الفقهاء الذين حسنت علاقتهن ببنى امية ، فالتمسوا لها ما يبرر مظالمها وفسوقها ، بينما شغلوا أنفسهم وأرادوا أن يشغلوا الناس بالبحث في توافه المسائل وصغائر الامور ، ويدين معهم بنى امية ساداتهم ، فعندما يأتيه وكيع بن أبي الاسود ليسأله : « يا أبا سعيد

(١٠٣) (النظريات السياسية الاسلامية) ص ٦٨ (والمرجع ينقل عن تاريخ الخلفاء) للسيوطي . ص ٧٩ .
(١٠٤) المرجع السابق . ص ٦٨ ، ٦٩ (والمرجع ينقل عن تاريخ ابن الاثير ج ٣ ص ٢٠٩) .

والانصار والبدرين ، وكانت فيه عفة عن اموالهم . وكان عمر كثير التصفح لاحوال العمال والاستبدال بهم ، فما وجد عليه ولا استبدل به . فلما مضى عثمان كان من امر معاوية ما كان من الخلاف على أمير المؤمنين « على » .. فأحبط عمله ، وضل ضلالا بعيدا .. » (١٠٢) .

فهو تقييم سياسى ، من منطلق سياسى ، يراهم ملوكا وولاة وامراء ، فسقة ، فقدوا شرط العدالة ، ومن ثم فان الخروج عليهم ، والثورة ضدهم ، عند التمكن . واجب على المسلمين ..

ذلك هو تقييم المعتزلة لدولة بنى امية .

ولم تكن نشأة هذا التقييم قالية ولا مصاحبة لانشقاق المعتزلة عن اصحاب الحسن البصرى وعامة الذين شاركوهم القول بالعدل والتوحيد ، أى أن هذا التقييم ، الذى يرى عدم صلاح الامويين للحكم ، لم يكن خاصا بمن قال « بالمنزلة بين المنزلتين » ، لاننا نجد الحسن البصرى - وهو الذى يقول بنفاق مرتكب الكبيرة - يقف من الدولة الاموية موقف النقد والاثام والعداء ، وان اختلف مع بعض المعتزلة في الموقف من بعض الثورات التى شبت ضد الامويين ، والتى أيدوها وتحفظ الحسن بشأن تأييدها ونصرتها .. أما العداء للسلطة الاموية ، والقول باغتصاب الامويين للسلطة ، وتحويلهم لها من خلافة الى ملك ، وادانة ظلمهم ، وفضح مظالمهم ، فالحسن

(١٠٢) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٨١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ .

ما تقول في دم البراغيث يصيب الثوب ، ايساى فيه ؟ »
يجيب الحسن ، على مسمع من أصحابه فيقول : « يا عجباً
ممن يلغ في دماء المسلمين كأنه كلب ، ثم يسأل عن دم
البراغيث !! » وعند ذلك ينهض وكيع فيخادر مجلس
الحسن « يتخلج (١٠٥) في مشيته كتخلج المجنون » فيشيعه
الحسن ، مشيراً اليه ، بقوله : « ان لله في كل عضو منه
نعمة فيستعين بها على المعصية . اللهم لا تجعلنا ممن
يتقوى بنعمتك على معصيتك ! » (١٠٦) .

وهو يرسم سورة الموك بنى أمية وعمالهم وولاتهم على
البلاد ، وما استأثروا به من الترف الى درجة التخمّة ،
وما امتازوا به من المجافاة لخلق الاسلام ، فيقول ، بعد
ان تلا قول الله سبحانه : « انا عرضنا الامانة على
السموات والارض والجبال .. (١٠٧) الآية ، يقول : « ان
قوما غدوا في المطارف (١٠٨) العتاق ، والعمائم الرقاق ،
يطلبون الامارات ، ويضيعون الامانات ، يتعرضون للبلاء
وهم منه في عافية ، حتى اذا اخافوا من فوقهم من اهل
العفة ، وظلموا من تحتهم من اهل الذمة ، اهزلوا دينهم ،
واسمنوا براذينهم (١٠٩) ، ووسعوا دورهم ، وضيقوا
قبورهم ، ألم ترهم قد جددوا الثياب ، وأخلقوا الدين ؟!
يتكئ احداهم على شماله ، فيأكل من غير ماله ، طعامه
غصب ، وخدمه سخرة ، يدعو بخلو بعد حامض ، وبحار

- (١٠٥) يتحرك ويتمايل حركة المضطرب .
- (١٠٦) (الحيوان) ج ١ ص ٢٢٥ .
- (١٠٧) الاحزاب : ٧٢ .
- (١٠٨) هي الاثواب من الخز ، تزينها اعلام .
- (١٠٩) دواب الحمل .

بعد بارد ، ورطب بعد يابس ، حتى اذا اخذته الكظة ،
تجشأ من البشم (١١٠) ، ثم قال : يا جارية ، هاتى
حاطوما (١١١) يهضم الطعام ! يا أحمق ! لا والله ، ان
تهضم الا دينك . اين جارك ؟! اين يتيملك ؟! اين مسكينك
اين ما اوصاك الله ، عز وجل ، به ؟! .. » (١١٢) .

وعندما يتسلط الحجاج على العراق ، ويبدأ فيه سيرته
التسويره بجنابته الاشهر ، ياخذ الحسن في يده ودمه ،
ولا يحف عن ذلك ابداً ، فيقول فيه . « مازال النفاق
مفعوعاً حتى عم الحجاج عمامه ، وقلل سيفاً . . . لقد
انا اعيمش اخيمش ، له جميمة يرجلها ، وأخرج الينا
بنانا قصارا والله ماعرق فيها عنان في سبيل الله ، فعال .
بايعونى ، فبايعناه ، ثم رفى هذه الاعواد - « المنبر » -
ينظر الينا بالتصغير ، وينظر اليه بالتعظيم ، يامرنا
بالمعروف ويحجبه ، وينهاها عن المنكر ويرتكبه . . . »
ولما بنى الحجاج قصره المسمى « بالخضراء » بمدينة
« واسط » دعا الناس كي يطوفوا بالقصر ويدعوا له
بالبركة ، فخرج الحسن مع من خرج ، ولكنه اراد ان يسب
الحجاج على الملأ ، ثم خشي بطش جنده وانتقامه ، فغادر
المكان عائداً الى البصرة ، وهو يقول : « لقد نظـرنا
يا اخيث الاخبيين ، وافسق الفاسقين ، فأما اهل السماء
فمقتوك ، وأما اهل الارض ففروك . ثم قال : ابى الله
تعالى للميثاق الذي اخذه على اهل العلم ليبيننه للناس
ولا يكتُمونه . . » (١١٣) .

- (١١٠) التخمّة .
- (١١١) أى ما خوما يهضم الطعام .
- (١١٢) (امالى المرتضى) ق ١ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
- (١١٣) المصدر السابق . ص ١ ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ .

وهو يرفض احتجاج ولاية بنى أمية بأن مايقتر فوئه من آثام إنما هي بحق الطاعة التي لزمتهم للخلفاء والبيعة التي لهم في أعناق الولاة . . فعندما قدم عمر بن هبيرة ، واليا على العراق ، من قبل يزيد بن عبد الملك استدعى الشعبي والحسن البصري للقاءه بمدينة « واسط » ، وقال لهما : « ان يزيد بن عبد الملك عبد اخذ الله ميثاقه ، وانتجبه لخلافته ، وقد اخذ بنواصينا ، واعطيناه عهدنا ومواثيقنا وصفقة ايدينا ، فوجب علينا السمع والطاعة ، وانه بعثنى الى عراقكم ، غير سائل اياه ، الا انه لا يزال يبعث الينا في القوم نقتلهم ، وفي الضياع نقبضها ، او في الدور نهدهمها ، فنولية من ذلك ما ولاه الله ! فما تريان ؟ » .

ويروى الرواة ان الشعبي اجاب جوابا فيه بعض اللين ، اما الحسن فانه قال له : « يا عمر ، انى انهاك عن الله ان تتعرض له ، فان الله مانعك من يزيد ، ولا يمنعك يزيد من الله ، انه يوشك ان ينزل اليك ملك من السماء ، فيستنزلك من سريرك ، ويخرجك من سعة قصرك الى ضيق قبرك ، ثم لا يوسعك عليك الا عملك . ان هذا السلطان انما جعل ناصرا لدين الله ، فلا تركبوا دين الله وعباد الله بسلطان الله ، تذلوهم به ، فانه لا طاعة لمخاوق في معصية الخالق جبل وعز ! » (١١٤) .

ولقد كان يرى ان ملوك بنى أمية وولاتهم قد اذهبوا آخرتهم بدنياهم ، وانهم مفلسون يوم القيامة من الحسنات والطيبات ، فعندما يسأله رجل قد تخرج من اخذ عطاءه

(١١٤) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

من هذه السلطنة : « يا ابا سعيد ، اخذ عطاءى ؟ ام ادعه حتى اخذه من حسناتهم يوم القيامة ؟ » يجيبه الحسن : « قم ، ويحك ! خذ عطاءك ، فان القوم مفاليس من الحسنات يوم القيامة ! » (١١٥) .

وعندما كان البعض يحاول وقف حملة الانتقاد والهجوم على بنى أمية ، بدعوى ان ملك نوع من « الغيبة » التي نهى عنها الله في قوله سبحانه : « ائحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه ! » (١١٦) ، كان الحسن يرفض ذلك القول ، ويعلن ان المقام مختلف ، لانه « ليس للفاسق المعلن غيبة ، ولا لاهل الاهواء والبدع غيبة ، ولا للسلطان الجائر غيبة ! » (١١٧) ، فيفتح للناس ، بفتواه هذه ، باب النقد والتجريح في بنى أمية والفسقة والابتدعة من الامراء والولاة والعمال . .

كان هذا هو موقف الحسن البصري من الدولة الاموية ، نقدها ، وادانها ، واطلق في ملوكها وامرائها ، ومظالمهم ، لسانه الذي كان من امضى اسلحة عصره ، لما كان له من المكان الذي تفرد به وانفرد عن الاقران والانداد . .

ولقد اصاب الحسن من بنى أمية ما اصاب الذين عارضوا حكمهم واستبدادهم بالامر . . فحاربوه في رزقه ، ومنعوا عنه عطاءه حتى اعاده اليه عمر بن عبد العزيز (١١٨) واضطرته مطاردتهم له وطلبهم اياه الى الاختفاء عن اهله ومنزله ، حتى لقد ماتت ابنته وهو متوار ، فلم يستطع

(١١٥) المصدر السابق . ق ١ ص ١٥٩ .

(١١٦) (آمال المرتضى) ق ١ ص ١٦٠ .

(١١٧) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١٤٨ .

(١١٨) الحجرات ق ١٢ .

ان يحضر الصلاة عليها ودفنها ، ويروى ذلك « ثابت البناني » فيقول : « ماتت ابنة الحسن ، وهو متوار ، فأتيته ، فقال : افعلا كذا ، وافعلوا كذا .. واذا اخرجتموها فمروا محمد بن سيرين يصل عليها ! » (١١٩) ولكن « معارضة » الحسن للدولة الاموية لم تصل الى حد « الثورة » عليها ، والدعوة « للخروج » بالسيف والقوة ضد ولايتها وامرائها .. وهنا موطن من مواطن خلافه مع نفر من المعتزلة ونفر آخر ممن قال بالعادل والتوحيد .. فهو قد وقف عند حد « المعارضة » و « النقد » و « الادانة » ، ورفض « الثورة » و « الخروج » و « السيف » ، بل ونهى الناس عن سلوك سبيلها في التغيير .. فهو لم يدع الى « الرضا » بحكم الامويين ، ولم يطلب « الاستكانة » لهم ، وانما طلب السعى للتغيير ، ولكن عن غير طريق « الثورة » والسيف والخروج والقتال .. فهو قد ولى القضاء في ظل الدولة الاموية ، ولكنه لم يأخذ على قضائه اجرا .. (١٢٠) وفي الوقت الذي دعا فيه كثير من اهل العدل والتوحيد، والمعتزلة كلهم ، الى الثورة والسيف لتغيير الدولة الاموية رفض الحسن ذلك ..

ولقد كانت مكانة الحسن ، التي لم تبلغها مكانة احد من معاصريه ، تجعل من موقفه المعادى للثورة والخروج عقبة كبيرة في طريق الذين اعلنوا الثورة ضد الامويين .. ففي ثورة عبد الرحمن بن الاشعث « ٨٥ هـ ٧٠٤ م »

(١١٩) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ .

(١٢٠) المصدر السابق . ج ٧ ق ١ ص ١١٦ ، ١٢٥ .

ضد الحجاج وعبد الملك بن مروان ، شارك نفر من اهل العدل والتوحيد ، بل وشارك فيها أخو الحسن : سعيد بن ابي الحسن ، كما شارك فيها الجعد بن درهم ، ولكن الحسن نهى الناس عن الخروج مع ابن الاشعث ، ولما طالت أيام الثورة دون ان تحقق نصرا حاسما ، ذهب نفر من تلاميذ الحسن - الذين ثاروا - اليه يدعونه لتأييدها ، وقالوا له : « يا ابا سعيد ، ماتقول في قتال هذا الطاغية - « الحجاج » - الذي سفك الدم الحرام ، وأخذ المال الحرام ، وترك الصلاة ، وفعل وفعل ؟ فقال الحسن : أرى ان لا تقاتلوه ، فانها ان تكن عقوبة من الله فما أنتم برادى عقوبة الله بأسيا فكم ، وان يسكن بلاء فاصبروا حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين .. » فرفضوا قوله ، وخرجوا من عنده يسبونهم ويقولون : « نطيع هذا العليج ؟ ! » ومضوا الى القتال مع ابن الاشعث حتى استشهدوا جميعا !

ولقد طلب الثوار من ابن الاشعث ان يكره الحسن على الخروج معهم ، لان خروجه سيكسب الثورة تأييدا بغير حدود ، وسيجعل الجماهير تقاتل من حوله وتقتل بين يديه كما كان الحال من حول جمل عائشة يوم قتالها لعلي بن ابي طالب ! ، فقالوا لابن الاشعث : « ان سرك ان يقتلوا حولك كما قتلوا حول جمل عائشة فأخرج الحسن ، فأرسل اليه فأكرهه » على الخروج .. ولكنه غافلهم ، وقر منهم ، بان القم بنفسه في بعض الانهار « حتى نجا منهم » وكاد بهلك يومئذ ؟ ! » .

والامر المؤكد ان الامويين قد استفادوا من موقف الحسن هذا من الثورات التي اشعلها ضدهم ابن الاشعث ويزيد

ابن المهلب ، بالرغم من انه لم يكن يدعو الى تأييد دولتهم .. فلقد سأل سائل : « يا أبا سعيد ، ما تقول في الفتن ، مثل يزيد بن المهلب وابن الاشعث ؟ فقال : لا تكن مع هؤلاء ولا مع هؤلاء » فسأله واحد من أهل الشام - انصار بني أمية - : « ولا مع أمير المؤمنين يا أبا سعيد ؟! » فقال : « نعم .. ولا مع أمير المؤمنين ! » .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فلقد استفاد الامويون من تخذيل الحسن عن الثورة ، ودعوته للتغيير بواسطة « الصبر والسكينة والتضرع » ... وقوله لمن دعوا الى الخروج على الحجاج : « انه ، والله ، ما سلب الله الحجاج عليكم الا عقوبة ، فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف ، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع ! .. فلو ان الناس اذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا ما لبثوا ان يفرج عنهم ، ولكنهم يجزعون الى السيف ، فيوكلون اليه ، فسوالله ما جاءوا بيوم خير قط .. ان الله انما يغير بالتوبة لا بالسيف ! » ..

فهل كان صحيحا ان الحسن اتخذ هذا الموقف خوفا من الحجاج وحبسه ، كما قال له اخوه ؟! « (١٢١) .. ربما .. ام هل كانت معرفته الغزيرة بتاريخ الحروب والفتن والثورات هي التي جعلته يخشاها ، فلقد كان ، كما يروون : « من رؤوس العلماء في الفتن والدماء » (١٢٢) اي الثورات والحروب ؟! ربما ايضا ..

ام هل كانت « نوعية » الثوار وقيادتهم غير جاذبة

(١٢١) المصدر السابق : ج ٧ ق ١ ص ١١٨ - ١٢١ ، ١٢٥ .

(١٢٢) المصدر السابق : ج ٧ ق ١ ص ١٨ .

لرضاه ؟؟ ربما ، كذلك .. فلقد خطب في الناس ينهاهم عن الخروج في ثورة يزيد بن المهلب ضد يزيد بن عبد الملك سنة ١٠٢ هـ ، فقال : « أيها الناس ، الزموا رجالكم ، وكفوا أيديكم ، واتقوا الله مولاكم ، ولا يقتل بعضكم بعضا .. انه لم تكن فتنة الا كان أكثر أهلها الخطباء والشعراء والسفهاء وأهل التيه والخيلاء ، وليس يسلم منها الا المجهول الخفي والمعروف التقى .. » (١٢٣) .. وهل كان بذلك يعبر عن رأى « الارستقراطية الفكرية » في الثورة كعمل عنيف يستهوى العامة والجماهير أكثر مما يستهوى الصفوة المستنيرة ، حتى لو انكرت الظلم والاستبداد ؟؟ ربما كان الامر كذلك ايضا ..

وربما كانت هذه الاسباب ، مجتمعة ، قد لعبت دورا اساسيا في تشكيل هذا الموقف الذي وقفه الحسن البصرى من الثورة كطريق للتغيير ..

ولكن ثوار عصره قد هاجموا موقفه هذا ، وقالوا : ان مصالحه الخاصة او اضريت لهب ثائرا ، قال ذلك مروان ابن المهلب ، عندما خطب في الناس ، فتحدث عن الحسن دون ان يسميه ، فقال : « لقد بلغنى ان هذا الشيخ الضال المرائى يشبط الناس . والله لو ان جاره نزع من خص داره قصبة لفلل يرعف انفه ! اينكر علينا ، وعلى اهل مصرنا ، ان نطلب خيرا وان ننكر مظلمتنا ؟! والله ليكفن او لانحين عليه مبردا خشنا ! » فقال الحسن : والله ما أكره ان يكرمنى الله بهوانه ! فقال ناس من

(١٢٣) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥٢ .

اصحاب الحسن : او ارادك ، ثم شئت لمنعناك ! . فقال لهم : فقد خالفتمكم اذا الى مانهيتكم عنه ! آمركم الا يقتل بعضكم بعضا مع غيري ، وادعوكم الى ان يقتل بعضكم بعضا دوني ! » (١٢٤) .

فهو ضد القتال والسيوف حتى لو كان دفاعا عنه وعن نفسه ! .

ولكن .. مهما تكن الاحتمالات التي حاولنا ان نفسر بها موقف الحسن من الثورة ضد بني أمية فاننا نشعر انها غير كافية ، ونشعر ان في موقفه المعادى لثورة ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ما يتناقض مع عدائه للدولة الاموية وتقييمه لظالمها ، وهو التقييم الذي تحدثنا عنه ..

ولما كان امر اهل العدل والتوحيد - حتى ذلك التاريخ الذي قامت فيه هذه الثورات - كان امرا موحدا ولم يكن انشقاق المعتزلة قد حدث بعد ، فان موقف الحسن هذا يعنى انه كان موقف جمهور اهل العدل والتوحيد ، فبم نستطيع ان نفسره التفسير الذي يطعن اليه العقل ؟

انا تقدم لذلك التفسير مفتاحا يتمثل في تلك العبارة التي ذكرها « ابن سعد » في طبقاته عندما يقول : « حدثنا شعبة ، قال : قلت لقتادة : ممن كان يأخذ الحسن : انه لا يجوز الخلع الا عند السلطان ؟ قال : عن زياد » .. (١٢٥) .

فهذه العبارة تعنى : ان الحسن كان يقول بخلع الاسام

(١٢٤) المصدر السابق ج ٨ ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
(١٢٥) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١١٦ .

الجائر ، ككل اهل العدل والتوحيد ، وكل الخوارج . ولكنه كان لا يجيز ذلك ، او بالاصح لا يوجب به ، الا عند السلطان ، اى عندما يكون للثوار سلطان يمكنهم من خلعه وارساء نظام مستقر عادل بدلا من نظامه الجائر .. وهذا هو مبدأ المعتزلة وشرطهم للثورة والخروج لخلع الامام الجائر ، كما اشرنا اليه في القسم الثانى من هذه الدراسة ..

فلم يقف الحسن اذا من الثورة موقف الرفض المبدئى والمطلق ، ولكنه رفض تلك الثورات التي شهدا عصره ، وقال فيها تلك الاقوال التي اشتبهت على كل الذين سجلوها ورووها .. فهو مع الثورة ، بشرط التمكن من التغير ، وضدها اذا كانت امكانيات نجاحها وضمانات العدل في البديل الذي تقدمه غير باعثة على الاطمئنان ..

ولكن موقف الحسن هذا لم يمنع نفرا من اصحابه ، اهل العدل والتوحيد ، وفيهم اخوه ، من الاشتراك في ثورتى ابن الاشعث ويزيد بن المهلب ، ضد الامويين .. فمعبد الجهمى شارك في ثورة ابن الاشعث (١٢٦) ، وكان يومها زعيم القائلين « بالقدر » في البصرة ، وعندما هزمت الثورة حبسه الحجاج ، وحرّم عليه الطعام سوى خبز الشعير والملح والكراث ؟ ! .. ثم قتله .. (١٢٧) ، والجعد ابن درهم شارك في ثورة يزيد بن المهلب .. (١٢٨) ولم يكن الحسن البصرى في موقفه هذا ، من الدولة الاموية ، معبرا عن موقف ذاتى ينفرد به وحده ، بل كان

(١٢٦) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٥ .

(١٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٠ .

(١٢٨) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ (حوادث سنة ١٠٢ هـ)

موقفه هو موقف تيار أهل العدل والتوحيد ، الفسكرى والسياسى . اذ كانوا جميعا على عداء لهذه الدولة . .

فمحمد بن سيرين - وكان تاجر بز - كان لا يتعامل فى تجارتها ، بيعا أو شراء ، بالدراهم الحجاجية التى ضربها الحجاج بن يوسف ! وذلك تعبيرا عن ادانته لامارة الحجاج ، على نحو ما نسميه فى عصرنا « بالمقاطعة الاقتصادية » ! (١٢٩) . وكان - كالحسن البصرى - وغيره من أهل العدل والتوحيد قد قطعت الدولة عنه العطاء وضيق عليه سبل الارتزاق (١٣٠) .

وعمر بن عبيد يقيم امراء الدولة الاموية وحكامها فيراهم عصابة من اللصوص يسرقون حقوق الناس علانية وجهرا ، فلقد مر يوما بجماعة يعكفون على شئ ويتجمهرون من حوله ، فسأل : ما هذا ؟ فقالوا له : انه سارق يقطعون يده ، فقال : لا اله الا الله ، سارق السر يقطعه سارق العلانية (١٣١) !

وهكذا اتفق موقف أهل العدل والتوحيد ، فى تلك المرحلة ، على النقد والادانة للدولة الاموية ، كما اتفقوا على وجوب خلع امراء هذه الدولة وقلب مظالمهم عند التمكّن والسلطان . . ولكنهم اختلفوا : حول اهلية ثورات ابن الاشعث وابن المهلب وحظهما من النجاح وضمنان العدل فى التغيير . . فحجب عنهما الحسن وفريق تلك الاهلية ، ومن ثم رفض المشاركة فيهما ، وخذل الناس عن الانخراط فيهما . . بينما ظن فريق من اصحابه

(١٢٩) (طبقات ابن سعد) ج ٧ ق ١ ص ١٤٧ .

(١٣٠) المصدر السابق : ج ٥ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٣١) (عزّون الاخبار) مجلد ١ ص ٥٦ .

اهلية هاتين الثورتين للتغيير المطلوب ، فشـارك فيهما واستشهد فى معاركهما . . فهو خلاف فى التقدير والحساب داخل معسكر فكرى واحد ، هو معسكر أهل العدل والتوحيد . .



والامر الذى يؤكد ان معارضة المعتزلة للدولة الاموية لم تكن تذكيها عوامل قبلية او عرقية ، وانها كانت نابعة من الخلاف الفكرى وتباين المواقف ازاء قضية العدل فى الحكم بين الناس ، هو موقف المعتزلة من خلافة عمر بن عبد العزيز « ٩٩ - ١٠٢ هـ - ٧١٧ - ٧٢٠ م » فهذا الخليفة لم يختره المعتزلة ، بل وصل الى منصبه بنظام الوراثة الذى ادانه ويدينه المعتزلة ، ولكنه سلك فى الناس سلوكا كان أشبه مايكون بالثورة على اوضاع الامويين ومبرائهم ، فلقد أعاد النظر فى حيازة امراء بنى امية للثروة التى انتهبوها منذ ان استبدوا بالخلافة ، فألقى اقطاعاتهم ، وصادر ثرواتهم ، وأعادها جميعا الى بيت مال المسلمين ، وكما يقول صاحب « الاغانى » : انه قد « بدأ بلحمته وأهل بيته ، فأخذ ما كان فى أيديهم ، وسمى أعمالهم « المظالم » . . » . ولما فرغ امراؤهم وعامتهم ، واتمروا فى الذى حل بهم ، بعثوا اليه عمته فاطمة بنت مروان تطلب اليه الرجوع عما بدأ فيه ، فأفضى اليها بحديث حدد فيه نهجـه فى الاموال ، عندما أنبأها أن هذه الثروة هى ثروة عامة الامة ، وأنه لا يحل لاحد ان يحوزها دون أصحابها ، الذين هم عامة المسلمين « فالله تعالى بعث محمدا رحمة ، لم يبعثه عذابا ، ثم قبضه اليه ، وترك للناس نهرا

الى زعيم ثورتهم على عهده : شوذب - بسطام اليشكري
 « ايه بلغنى انك خرجت غضبا لله ولنبيه ، ولست اولي
 بذلك منى ، فهللم أناظرك ، فان كان الحق بأيدينا دخلت
 فيما دخل فيه الناس ، وان كان فى يدك نظرنا فى
 امرنا ! » . فاستجاب بسطام ، ووضعت الحرب
 اوزارها ، ودخل ممثلون عن الخوارج الى دمشق يناظرون
 الخليفة ، وانتهت المناظرة الى ان طلبوا منه خلع يزيد
 ابن عبد الملك من ولاية العهد بعده ، فلما قال لهم : لقد
 ولاه غيرى ، قالوا له : ارايت لو وليت مالا لغيرك ، ثم
 وكلته الى غير مأمون عليه ، اترك كنت اديت الامانة الى
 من ائتمنك ؟! فطلب منهم المهلة ليقرر قراره فى نظـام
 توارث الملك ، اى فى الاساس الذى يقوم عليه حكم
 الامويين ! (١٣٣) .

ثم التفت الى الاضطهاد الذى كان واقعا على العلويين
 والهاشميين ، فأوقفه ، ومنع السنة التى سنّها معاوية
 بلعن على بن أبى طالب على المنابر فى المساجد ، حتى مدحه
 شاعر الشيعة كثير عزة بقصيدة مطلعها :

وليت فلم تشتم عليا ولم تخف
 برياً ولم تتبع مقالة مجرم

وقلت فصدقت الذى قلت بالذى

فعلت ، فأضحى راضيا كل مسلم ! (١٣٤)

ثم التفت الى اهل العدل والتوحيد ، فبدأ معهم حوارا
 تولاّه معه غيلان الدمشقي ، الذى قال له : « اعلم

(١٣٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - أحداث سنة
 ١٠٠ هـ) .

(١٣٤) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٨ .

شربهم فيه سراء ، ثم قام ابو بكر فترك النهر على حاله ،
 ثم ولى عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولى عثمان
 اشتق من ذلك النهر نهرا ، ثم ولى معاوية فشق منه
 الانهار ، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان
 وعبد الملك والوليد وسليمان ، حتى افضى الامر الى ، وقد
 يبس النهر الاعظم ، ولن يروى اصحاب النهر حتى يعود
 اليهم النهر الاعظم الى ماكان عليه !

فلما سمعت عمته مقالته قالت له : « قد اردت كلامك
 ومذاكرتك ، فاما اذا كانت هذه مقالتك فلست بذاكرة
 لك شيئا ابدا » . ورجعت الى قومها فأنبأتهم النبأ ،
 وعابت عليهم تزويجهم آل عمر بن الخطاب ، ذلك الزواج
 الذى أثمر فى الشجرة الاموية من أعاد سيرة عمر بن
 الخطاب فى الاموال والعدل بين الناس (١٣٢) !

فهو خليفة أموى ، تولى الخلافة بالتوارث الملكى ،
 ولكنه يقيم تطور العدل والظلم فى الامة ، تاريخيا ،
 كما يقيمه المعتزلة ، بل والخوارج ، مع اختلاف فى المنطلق
 والتفاصيل . . ولذلك وجدناه يعلن فى الدولة ما يمكن
 ان نسميه بمبدأ « السلام العام » . . فهو قد أوقف
 الفتوح التى كانت قد فقدت صلتها بحرب الدعوة الى
 الاسلام وحمايتها ، وتحولت الى غزو تجمع به المفسانم
 وتستنفذ به طاقات القبائل حتى لا تثور أو تتمرّد ! . .
 وأوقف جباية الجزية ممن دخل فى الاسلام من شعوب
 البلاد التى فتحها المسلمون . . ثم التفت الى ثورة الخوارج
 المستمرة ، فطلب الى اصحابها أن يحل « سلام الهدنة »
 بينهم وبين الدولة ، ريثما يتحاورون ويتناظرون ، فكتب

(١٣٢) (الاغانى) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦ .

يا عمر ، انك أدركت من الاسلام خلقا باليا ، ورسما عافيا .. وربما بجت الامة بالامام ، وربما هلكت بالامام ، فانظر اى الامامين انت ، فانه تعالى يقول : « وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا » (١٣٥) ، فهذا امام هدى ، ومن اتبعه .. واما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم ائمة يدعون الى النار » (١٣٦) .. « (١٣٧) .. وانتهى الحوار بان طلب عمر من غيلان ان يضم اهل العدل والتوحيد جهودهم لجهوده ، قائلا له : « اعنى على ما انا فيه ! » ، فقبل غيلان ، وطلب من عمر ان يعهد اليه ببيع الاموال والتحف والنفائس التى صادرها من امراء بنى امية - « المظالم » - فكان يدعو الناس اليها قائلا : « تعالوا الى متاع الخونة .. تعالوا الى متاع الظلمة .. تعالوا الى متاع من خلف الرسول فى ائمة بغير سنته وسيرته .. من يعذرني ممن يزعم ان هؤلاء كانوا ائمة هدى ، وهذا يأكل والناس يموتون من الجوع ؟! » (١٣٨) .

ولقد سأل غيلان يوما عمر بن عبد العزيز : « ان اهل الشام تزعم انك تقول فى المعاصي : انها بقضاء الله تعالى ؟! فقال : ويحك يا غيلان ! او لست ترانى اسمى مظالم بنى مروان ظمما ؟! » (١٣٩) .

واراد عمر ان يرد على زعماء اهل العدل والتوحيد اعطياتهم التى حبسها عنهم اسلافه ، فكتب الى رؤوسهم

(١٣٥) الانبياء : ٧٣ .

(١٣٦) القصص : ٤١ .

(١٣٧) ابن المرتضى (المنية والامل فى شرح كتاب الملل والنحل)

اللوحة ٤٨ . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

(١٣٨) المصدر السابق . اللوحة ٤٨ .

(١٣٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٥ .

بدلك ، فقبل بعضهم - مثل الحسن البصرى - ورفض بعضهم حتى يكون ذلك الامر عاما فى كل اهل العدل والتوحيد لا خاصا بزعمائهم فقط ! اذ اجابه محمد بن سيرين بقوله : « ان فعل ذلك بأهل البصرة فعلت ، واما غير ذلك فلا ! » واجاب خارجة بن زيد : « ان لى نظراء . فان امير المؤمنين عمهم بهذا عمهم ، وان هو خصصنى به فانى اكره ذلك له ! » فاعتذر اليهم عمر بان « المال لا يسع ذلك ، ولو وسعه لفعلت ! » (١٤٠) .

هكذا ساد السلام فى الدولة الاموية ، فى عهد عمر ابن عبد العزيز ، الذى لم يطل به العمر ، وهكذا تولى وايد اهل العدل والتوحيد ، لأول مرة ، خليفة من بنى امية ، لم يصل الى منصبه بالاختيار والبيعة والعقد ، وانما وصل اليه بالميراث ، ولكنهم غضوا الطرف عن ذلك ، وقالوا : انه قد اصبح للخلافة اهلا بالعدل الذى اشاعه ، وقال عمرو بن عبيد يشخص ذلك « الوضع الدستورى » الفريد : لقد « اخذ عمر بن عبد العزيز الخلافة بغير حقها ، ولا باستحقاق لها ، ثم استحقها بالعدل حين اخذها ! » .. (١٤١) . وعبر ابو على الجبائى عن تولى المعتزلة ، جيلا بعد جيل ، لعمر بن عبد العزيز ، وتشخيصهم لعلة ذلك التولى فقال : « ان عمر بن عبد العزيز كان اماما ، لا بالتفويض المتقدم ، لكن بالرئاسا المتجدد من اهل العدل ! » .. (١٤٢) .

(١٤٠) (طبقات ابن سعد) ج ٥ ص ٢٥٦ . ٢٥٧ . و ج ٧ ص ١

ص ١٤٧ .

(١٤١) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٥٢ .

(١٤٢) (المغنى) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

بفتح الدال وسكون الهاء وفتح اللام - قرب مصوع (١٤٥) ..
وهي جزيرة ببحر اليمن « ضيقة حرجة حارة »
يضرب بها المثل في البعد عن العمران ، حتى ليقول
الشاعر عن حبيبته :

ولو أصبحت خلف الثريا لزرتها
بنفسى ولو كانت بدهلك دورها (١٤٦) !

ولقد زاد من عداة هشام لاهل العدل والتوحيد
اسهامهم النشاط ، بل الاساسى ، فى الثورة التى قادها
ضده زيد بن على سنة ١٢١ هـ - التى ستحدث عنها
فى الفصل القادم - ولقد استمر هذا النفى وذلك
الاضطهاد على عهد الوليد بن يزيد .. وعندما كلمه البعض
فى السماح لهم بالعودة الى اوطانهم ، رفض ، وأصر
على الالتزام بما فعله فيهم هشام بن عبد الملك ، بل
واعتبر هذا العمل « مما ترجى منه المغفرة لهشام ! » (١٤٧)

وفى عهدى هشام والوليد بن يزيد اخذ الناس
يستسرون بقول العدل والتوحيد ، فيسأل سائل ابا وائلة
اياس بن معاوية : « ما يمنعك ان تصف القول فى القدر ،
وقد ابصرته ؟ فيقول : قد ، والله ، ناظرت غيلان ،
وابصرت الحق والعدل ، ولكنى اكره ان اصلب كما
صلب ! » (١٤٨) ، ويشهد عمرو بن دينار ، بمكة ، رجلا

- (١٤٥) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٢٤ .
ترجمة د. محمد عبد الهادى ابوريده . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .
(١٤٦) صفى الدين البغدادي (مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة
والبقاع) تحقيق على البيجاوى . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
(١٤٧) (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .
(١٤٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٣٢٧ .

ويشير المؤرخون الى ان بنى مروان قد دسوا لعمر بن
عبد العزيز السم ، عندما ادركوا عزمه على تغيير نظام
وراثة العرش والملك ، فلم يلبث بعد طلبه مهلة من ممثلى
الخوارج « الا ثلاثا حتى مات » .. (١٤٣) . وبمؤوته
انقضى عهد « السلام العام » فى الدولة الاسلامية ، وعادت
الحروب الخارجية سيرتها الاولى ، بل اشد من سيرتها
الاولى ، وشهد اهل العدل والتوحيد - خاصة فى عهد
هشام بن عبد الملك « ٧١ - ١٢٥ هـ ٦٩٠ - ٧٤٣ م » -
اضطهادا لم يسبق لهم به عهد من قبل .. فلقد كان هشام
صغيرا عندما سمع غيلان يسب اسلافه وهو ينادى على
مظالمهم بدمشق زمن عمر بن عبد العزيز ، فقال يومها :
« هذا يعينى ويعيب اجدادى ، والله ان ظفرت به
لاقطعن يديه ورجليه » .. فلما ولى الحكم ، طلب
غيلان ، ففر من دمشق ، ثم وقع فى قبضتهم ، فأدخلوه
السجن مع صاحب له يدعى « صالح » .. وكانت بطانة
مروان وحاشيته حافلة بالعلماء من اصحاب الحديث ،
فأفتوه بقتل غيلان وصاحبه .. وبعد مناظرة بين غيلان
وبينهم قال هشام : « لا اقالنى الله ان لم اقتله » فأمر
به وبصاحبه فرفعا على الصليب عند « باب كيسان »
بدمشق ، ثم قطعت ايديهما ، ثم أرجلهما ، ثم ألسنتهما ،
حتى فارقا الحياة ! .. (١٤٤) .

وعم الاضطهاد اهل العدل والتوحيد ، واتخذ لهم
هشام منفى ينفيهم من الارض اليه فى جزيرة « دهلك » -

- (١٤٣) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٥٥٦ (طبعة المعارف - احداث سنة
١٠٠٠ هـ) .
(١٤٤) (المنية والامل) الاوحة ٤٨ .

من اهل العدل والتوحيد تقوده الشرطة الى السجن .
 فيسأل : « ما لهذا ؟ فيقول الناس له : يتكلم فى القدر .
 فيقول : اليس اُضاف الخير الى ربه ، والشر الى نفسه ؟!
 قالوا : بلى . قال : فهو أولى بالحق منكم ، فيقولون له :
 فما يمنعك ان تتكلم ؟! فيقول : أخشى أن يصنع بى ما صنع
 بهذا ! » .. (١٤٩) ، وتظل هكذا حال اهل العدل
 والتوحيد حتى تقوم ثورتهم التى يقتلون فيها الوليد بن
 يزيد ، ويرفعون بها الى منصب الخلافة خليفة منهم هو
 يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ .

الفصل الثالث

حقبة الثورة على بنى أمية

فى بدايات العقد الثالث من القرن الثانى الهجرى بدأت
 ثورات المعتزلة ضد حكم الامويين وبالتحديد فى سنة
 ١٢٢ هـ .. وكانت معارضتهم قبل ذلك لم تتعد النقد
 والرفض والادانة .. أما حقبة الثورة هذه فهى التى
 بدأت بثورة زيد بن على ضد هشام بن عبد الملك سنة
 ١٢٢ هـ .

ولقد كانت ثورة زيد بن على - وهو رأس الشيعة
 الزيدية بعد ذلك - أولى ثورات المعتزلة ، كما كانت
 ثورة اعتزالية خالصة ، وذلك لانه لم تكن هناك فى ذلك
 التاريخ فرقة زيدية ، بالمعنى الذى حدث ووجد بعد
 ذلك .. وانما كان هناك - من فرق المعارضة - خوارج ،
 وشيعة امامية يتزعمهم جعفر الصادق . اتخذوا الامامة
 امامة دينية ، ورفضوا طريق الثورة والخروج على بنى
 امية ، فى انتظار أن يأذن الله بزوال ملكهم ، ولم يروا
 الثورة طريقا لزوال هذا الملك .. وكانت هناك المعتزلة
 يتزعمها فى العراق واصل بن عطاء ، وفى الشام غيلان
 الدمشقى ..

وكان زيد بن على احد فتيان آل البيت الذين اعتنقوا
 مذهب المعتزلة ، وتعلم على يدى واصل بن عطاء

(١٤٩) المصدر السابق . ص ٢٢٣ .

عندما ذهب الى المدينة يبشر بالاعتزال .. وكان لزيد اخ هو محمد الباقر ، وكان اخوه الباقر وجعفر الصادق - « ابن الباقر » - على خلاف معه بسبب دخوله في الاعتزال .. ولم تكن نقطة الخلاف الجوهرية بين زيد وبين جعفر هي قضية العدل والتوحيد ، فلقد كانوا فيها متفقين ، على وجه الاجمال ، وانما كان الخلاف حول قضية الثورة والخروج .. فالمعتزلة يوجبون الخروج المسلح والثورة على ائمة الجور ، بينما جعفر وانصاره ينكرون ذلك ، ويحذر جعفر انصار الثورة من آل البيت فيقول لهم : « ان بنى أمية يتطاولون على الناس حتى لو طاولتهم الجبال لطالوا عليها ! وهم يستشعرون بغض أهل البيت ، ولا يجوز ان يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله بـزوال ملكهم ! » (١٥٠) .

ولكن فتیان أهل البيت وشبابهم قد بدأ يتبلور فيهم تيار ثوري ، يرفض تحول الامامة على يد جعفر الصادق الى عقيدة روحية ، ويستنكف الخنوع لمظالم الامويين ، وفريق من هذا التيار انفصل عن الامامية ، فيما بعد ، وكون الحركة الاسماعيلية ، التي نهجت نهج المقاومة بالثورة (١٥١) ، والفريق الآخر انضم الى المعتزلة يقوده زيد بن علي زين العابدين ..

ومما يؤكد أن هذا الانشقاق في صفوف أهل البيت كانت قضية الموقف من الثورة والخروج هي سببه الاول والاساسي ، ذلك الاعتراض الذي اثاره محمد الباقر في

وجه اخيه زيد بن علي عندما قال له ان متابعتي لمذهب واصل بن عطاء في الخروج والثورة ، وقوله بأن ذلك هو طريق الامامة ، ينفي عن ابيهم علي زين العابدين صفة الامامة ، وبعبارة الباقر لزيد : انه « على قضية مذهبك ، والدك ليس بامام ، فانه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .. » (١٥٢) . ولقد كان هذا هو بالفعل مذهب واصل ، فلم يكن يرى في الامامة الروحية المهمة الحقيقية للامام ..

ولقد كان المعتزلة ، وفيهم هذا الفريق الشائر من أهل البيت ، بزعامة زيد بن علي ، يهتمون جعفر الصادق وانصار الامامة الروحية بالضعف والخوف من تبعات الثورة ، والركون الى حياة الدعة والهدوء ، والاشتغال بأمور الدنيا والكلف بها .. ولقد دارت مناظرة بين الفريقين شارك فيها واصل وزيد وجعفر الصادق ، وذلك عندما ذهب واصل الى المدينة ، ونزل بمنزل علي ابن ابراهيم بن أبي يحيى ، وعقد مجلسا حضره نفر من أهل البيت الذين انخرطوا في مذهب الاعتزال ، وفيهم : عبد الله بن الحسن - وهو والد محمد و ابراهيم ، اللذين سيقودان ثورتين من ثورات المعتزلة ضد بني العباس - وأخوة عبد الله بن الحسن ، وزيد بن علي ، ومحمد بن عجلان ، وأبو عباد اللهبى .. وغيرهم ... ولقد جاءهم جعفر الصادق مع فريق من انصاره . وفي المناظرة بينهما قال جعفر لواصل مشيراً الى ذلك الانقسام الذي حدث في صفوف أهل البيت بدخول فريق من ابنائه الاعتزال : « .. انك ، يا واصل ، اتيت

(١٥٠) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

(١٥١) (أصول الاسماعيلية) ص ١٠٦ ، ١١١ .

(١٥٢) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٤ ، ٨٥ .

بأمر تفرق به الكلمة ، وتطعن به على الإئمة ! » فرد عليه واصل بكلام جاء فيه : « .. انك ، يا جعفر ، وانى الهممة ، شغلك هم الدنيا ، فأصبحت بها كلفا ، ومسا آتيناك الا بدين محمد .. فان تقبل الحق تسعد به ، وان تصدف عنه تبوء بائثك .. ! » .. وشارك زيد ابن على فى المناظرة فأغلظ القول لجعفر ، وقال له فيما قال : « .. انه مامنك من اتباع واصل الا الحسد لنا ! » (١٥٣) .

فهذا الفريق من أهل البيت ، هم اذن معتزلة ، ولم تكن للزيدية فرقة ولا مذهب فى ذلك التاريخ ، ومن ثم فان ثورة زيد بن على هى ثورة معتزلية لحما ودما .. ولقد ظل أمر ماسمى بعد ذلك بالزيدية هكذا زمنا طويلا . فزيد قد « اقتبس الاعتزال من واصل بن عطاء ، وصارت أصحابه كلها معتزلة » .. (١٥٤) ، وابنه يحيى كان من قبل ثورة أبيه ومن بعدها ، وقبل خروجه هو وحتى صلبه فى خراسان على مذهب المعتزلة ، وقبل ان يصاب « فوض الامر بعده الى محمد و ابراهيم » ابنى عبد الله بن الحسن (١٥٥) ، وهم معتزلة كذلك .. بل لقد ظلت الزيدية ، حتى بعد تبلورها كفرقة ، معتزلية فيما يتعلق بالاصول ، وكما يقول الشهرستاني : فانهم « فى الاصول يرون رأى المعتزلة حذو القذة بالقذة (١٥٦) ، ويعظمون ائمة الاعتزال

(١٥٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل ص ٢٠ ، ٢١) .
(١٥٤) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٣ .
(١٥٥) المصدر السابق . ج ٢ ص ٨٥ .
(١٥٦) القذة : ريشة السهم .

اكثر من تعظيمهم ائمة أهل البيت .. ! » (١٥٧) .. اى ائمة الشيعة الامامية . ومن هنا يصبح القول بأن الزيدية قد « سبقوا المعتزلة فى الظهور ، سواء على مسرح السياسة او فى ميدان المعتقدات » (١٥٨) هو قول بين الشذوذ !

وكان الفريق القاعد من أهل البيت يعترض على زيد بن على بأن ثورته وطلبه البيعة بالامامة له فيها اغتصاب الامامة من أخيه محمد الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق ، فنفى ذلك الاتهام بأن الباقر لم يدع الامامة لنفسه ، ولم يدعها أبوهما على بن الحسين ، زين العابدين لان الامامة لمن يحارب ائمة الجور لا للقاعدين عن الثورة والقتال ، وفى ذلك يقول زيد : « هؤلاء يقولون : حسدت أخى وابن أخى ، احسد أبى حقا هو له ؟ لبئس الولد أنا من ولد ! انى لكافر ان جحدته حقا هو له من الله ، ما ادعاها على بن الحسين ولا ادعاها أخى محمد بن على منذ أن أصبحت حتى فارقتى .. ! » (١٥٩) .

وكان بدء ثورة زيد بن على بالكوفة ضد هشام بن عبد الملك ليلة الاربعاء لسبع بقين من المحرم سنة ١٢٢ هـ ، وكان البعض يجادلوه فى سبب خروجه على الامويين ، ويقولون له : اذا كان أبوك وعمر قد استأثرا بالخلافة دون أهل البيت ، ومع ذلك فأنت لا تبرأ منهما ، وتبؤ لهما ،

(١٥٧) (الملل والنحل) ج ١ ص ١٦٢ (طبعة القاهرة ، بتحقيق محمد سند كيلانى ، سنة ١٩٦١ م) .
(١٥٨) (ثورة زيد بن على) ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
(١٥٩) المرجع السابق . ص ١٤٢ (والمرجع ينقل عن (الحور العين) ص ١٨٨) .

وتترحم عليهما ، فماذا فعلت بنو أمية أكثر من ذلك ؟
فكان يجيب : « ان هؤلاء ليسوا كأولئك ، ان هؤلاء ظالمون
لى ولكم ولانفسهم ! » (١٦٠) .

وكان نص البيعة التى بايعه الناس عليها يقول : « انا
ندعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ،
وجهاد الظالمين ، والدفع عن المستضعفين ، واعطاء
المحرومين ، وقسم هذا الفء بين اهله بالسواء ، ورد
الظالمين ، واقفال المجرم (١٦١) ، ونصره اهل البيت على
من نصب لهم وجهل حقهم .. (١٦٢) .

وكان زيد يقول للناس : « انه لو لم اكن الا انا وابنى
لخرجت على هشام .. فليس الامام منا من ارخى عليه
ستره ، وانما الامام من شهر سيفه .. ! » (١٦٣) .

ولقد شاركت العامة فى هذه الثورة الاعتزالية ، لانها
لم تخش العقوبات الاقتصادية التى هدد بها هشام بن
عبد الملك الثوار ، فلقد كتب هشام الى عامله على الكوفة
يوسف بن عمر يقول له : « .. فادع اليك اشراف اهل
المصر ، واوعدهم العقوبة فى الاشبار واستصفاء الاموال ،
فان من له عقد او عهد منهم سيبطىء عن زيد ، ولا يخف
معه الا الرعاع ، واهل السواد ، ومن تنهضه الحاجة ،
استلذاذا للفتنة .. فبادهم بالوعيد ، واعضضهم

(١٦٠) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٧٢ (أحداث سنة ١٢٢ هـ) .
(١٦١) يقال : جمر الامير الجند ، أى ابقاهم فى ثغر العدو ولم يرجعهم
الى اوطانهم .
(١٦٢) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ١٧٢ (طبعة المعارف - أحداث سنة
١٢١ هـ) .
(١٦٣) (ثورة زيد بن علي) ص ١٠٤ ، ١٤١ .

بسوطك ، وجرد فيهم سيفك ، واخف الاشراف والاوساط
قبل السفلة ! » (١٦٤) .

ولقد افلحت خطة هشام هذه مع الثوار ، فانصرف عن
زيد من بايعه من الاشراف ، الذين خافوا على اموالهم ان
يستصفىها هشام ، ثم ارادوا تبرير نكوصهم عن الثورة
وتكثهم بيعة زيد ، فقالوا : ان الامامة كانت فى علي بن
الحسين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ،
ولذلك فنحن نرفض امامة زيد ، لانه لا حق له فيها ،
قالوا ذلك ليموهوا على الناس ، وهم انما رفضوه « لما
بلغهم ان سلطان الكوفة يطلب من بايع زيدا ، ويعاقبهم ،
فخافوا على انفسهم ، وخرجوا من بيعة زيد ، ورفضوه
مخافة من هذا السلطان » (١٦٥) . . . فسماهم زيد
« بالرافضة » ، وجرت هذه التسمية على الامامية ، فى
بعض الدوائر ، منذ ذلك التاريخ .. ولقد كان خذلان
الرافضة لثورة زيد بن علي سببا فى فشلها بعد يومين من
القتال ضد جيش هشام ، مما جعل الزيدية ، بفرقها
وفروعها يرددون دائما قولهم : « ان الرافضة اضرنا
وانكأ فينا من الحرورية - « الخوارج » - وبني أمية
الذين ولغوا فى دماننا ! » (١٦٦) .

ولقد قاتل زيد بن علي بشجاعة الائمة وعزم الثوار ،
وكان يتمثل وهو مقبل على الموت بقول الشاعر :

اذل الحيااة وعز الممات

وكلا اراه طعاما ويلا

(١٦٤) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٢٦ . (أحداث سنة ١٢١ هـ) .
(١٦٥) يحيى بن الحسين (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ ص ٨١ .
دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .
(١٦٦) (تثبيت دلائل النبوة) ج ٢ ص ٥٣٥ .

فان كان لابد من واحد .
فسيروا الى الموت سيرا جميلا (١٦٧) !
ولما قتل ، دفنه أصحابه سرا ، ثم اكتشف الامويون
مدفنه ، فنبشوا قبره ، وصلبوه ، واحتزوا رأسه
فبعثوا بها الى هشام بن عبد الملك ، حيث نصبت على باب
دمشق ، ثم طيف بها في المدن الكبرى ، مثل المدينة
ومصر ، زجرا للثوار .. ثم احرقت جثته والقى رماده
في نهر دجلة (١٦٨) !

ولقد ظلت المعتزلة تذكر زيدا كواحد من أئمتها « لانه
كان صالحا للامامة ، لما أوتي من الصلاح والعلم والفضل ،
ولانه قد بايعه فريق من اهل العلم والفضل ، فيجب ان
يكون اماما » (١٦٩) ..

بل لقد بكته الخوارج ، ورثوه ، واسفوا على فشل
ثورته ، ونعوا على الرافضة خذلانهم له ، وقال شاعرهم
حبيب بن جدره الهلالي ، يرثيه ويصف غدر اهل
الكوفة به :

يا ابا حسين ، والامور الى مدي
اولاد درزة اسلموك وطنباروا
يا ابا حسين ، لو شرارة عصاة
علقتك كان لوردهم اصدار (١٧٠) !

اما ابنه يحيى فلقد قال ، يرثي اياه ، ويستنهض الناس
لثورة ثانية :

- (١٦٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩١ .
(١٦٨) أنظر أحداث هذه الثورة مفصلة في كتاب (ثورة زيد بن علي) .
(١٦٩) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٤٩ .
(١٧٠) (ثورة زيد بن علي) ص ١٢٧ .

خليلى ، عني بالمدينة بلغنا
بنى هاشم اهل النهى والتجارب
فحتى متى مروان يقتل منكم
خيركم ، والدهر جم العجائب
وحتى متى ترضون بالخسف منهم
وكنتم اباة الخسف عند التجارب
لكل قتييل معشر يطلبونه
وليس لزيد بالعراقي طالب (١٧١) !

ثم انسحب يحيى بن زيد ببقايا الثوار الذين نجوا من
القتل ، الى خراسان ، فأقام بالجوزجان « منكرا للظلم
وما عم الناس من الجور » .. وفي أواخر سنة ١٢٥ هـ
او اوائل سنة ١٢٦ هـ - على خلاف في ذلك - أعلن
الثورة على الوليد بن يزيد ، وكان أمير خراسان نصر بن
سيار - وبعد معارك عديدة دخلها مع أنصاره من المعتزلة
والثائرين من أهل البيت ضد جيش الوليد الذي قاده
سلم بن أحوز المازني ، قتل يحيى بن زيد ، « فمسل
الامويون بجسده فعلهم بجسد أبيه ، اذ احتزوا رأسه
فبعثوا بها الى الوليد بن يزيد ، وصلبوا جسده
بالجوزجان ، فظل على صليبه حتى قامت ثورة أبي مسلم
الخراساني ، فأنزل جثته وصلى عليها وهوى عظامه في
قبره هناك .. وكما يقول المسعودي : ان أهل خراسان
قد انفجر حزنهم على يحيى بن زيد ، وفي العام الذي دالت
فيه دولة بني أمية لم يولد بخراسان مولود الا وسماه أوواه
سحبه أو بنه ؟! .. (١٧٢) .

- (١٧١) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٣٩ .
(١٧٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ .

حليفة معتزليا امويا هو يزيد بن الوليد « ٨٦ - ١٢٦ هـ
٧٠٥ - ٧٤٤ هـ م » ..

كان اختلال حال الدولة الاموية قد قارب بها على دور
الانهيار ، وذلك عندما انتقل خليفتها الوليد بن يزيد « ٨٨
- ١٢٦ هـ ٧٠٧ - ٧٤٤ م » بالفسق والفجور والمجون ،
بل والزندقة من دور الاسرار الى دور الجهر والاعلان ،
فلقد كان - كما يقول ابن قتيبة - : « ماجنا سفيها ،
يشرب الخمر ، ويقطع دهره باللهو والغزل ، ويقول اشعار
المغنين ، ويعمل فيها الالخان ! » (١٧٤) .. كما كان
« اول من حمل المغنين من البلدان اليه ، وجالس الملهمين ،
واظهر الشراب والملاهي والعزف ، وفي أيامه كان ابن
سريج المغني ، ومعبد ، والفريض ، وابن عائشة ، وابن
محرز ، وطويس ، ودحمان (١٧٥) . وغلبت عليه شهوة
الفناء ، في أيامه ، وعلى الخاص والعام ، واتخذ القيان ،
وكان متهتكا ماجنا خليعا .. » (١٧٦) .. وفي مصادر
التاريخ من اشعاره في المجون والفسق ما يابى ذوق عصرنا
وعرفه أن يثبته المرء في كتاب !

ولقد تعدى الوليد نطاق الفسق والمجون الى الزندقة
والجهر بفلتات لسان لا يرضاها المجتمع المسلم ، خاصة من
امير المؤمنين .. فالرواية يروون أنه قد عزم على أن يبنى
اعلى الكعبة في البيت الحرام قبة يشرب فيها الخمر ،
ويشرف منها سكران منتشيا على الطائفتين ببیت الله
العتيق ! .. ولما رأى في المصحف ، يوما ، آيات تتحدث

(١٧٤) (المعارف) ص ٣٦٦ .

(١٧٥) انظر أخبار هؤلاء المغنين في كتاب (الاغانى) .

(١٧٦) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

وبعد عام من فشل ثورة يحيى بن زيد ، خرج بالكوفة
عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ،
في محرم سنة ١٢٧ هـ .. وذلك في عهد مروان بن محمد ،
فحاربه عامل مروان عبد الله بن عمر ، فهزمه .. وفي هذه
الثورة كان المعتزلة والزيدية معا في القتال ضد الامويين ،
فالطبرى يذكر فيمن بايع عبد الله بن معاوية اسم «منصور -
ابن جمهور» ، وهو من قادة اهل العدل والتوحيد الذين
برزوا في الثورة ضد الوليد بن يزيد - التى سنتحدث عنها
بعد قليل - ويذكر أن خروج عبد الله بن معاوية كان مع
الزيدية (١٧٣) ، وكما قلنا فلقد كانت الزيدية اسما يطلق
على فريق اهل البيت الذين انشقوا عن امامة جعفر بن
محمد ، واختاروا طريق الثورة على طريق الامامة الدينية،
والروحية ، وانضموا لذلك الى الاعتزال ..

وهكذا شهدت العراق وخراسان ثلاث ثورات قام بها
المعتزلة ضد الحكم الاموى فى المدة من سنة ١٢٢ حتى
سنة ١٢٧ هـ .. قاد الاولى : زيد بن علي « سنة ١٢٢ هـ »
والثانية : يحيى بن زيد « سنة ١٢٦ هـ » ، والثالثة :
عبد الله بن معاوية « سنة ١٢٧ هـ » .

اما فى الشام ، حيث مقر الخلافة الاموية ، فقد
حدثت فى سنة ١٢٦ هـ اكثر المحاولات الثورية الاعتزالية
توفيقا ونجاحا ضد الامويين ، وذلك عندما نجحت ثورتهم
ضد الوليد بن يزيد ، فقتلوه فيها ، ونصبوا بدلا منه

(١٧٣) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ (طبعة المعارف)

و ج ٩ ص ٤٨ - ٥٢ (الطبعة الاولى) (أحداث سنة ١٢٧ هـ) .

عن الحساب والجزاء والعقاب ، رمى المصحف بالسهام ،
وهو ينشد :

تذكرني الحساب ولست ادري
احق ما تقول من الحساب
فقل لله يمنعني طعــــــــــــــــامي
وقل لله يمنعني شرابي !

ومرة ثانية ، فتحه ، فوجد قول الله سبحانه :
« واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد » (١٧٧) ، فخرق
صحائفه بسهمه ، وأنشد :

اتوعد كل جبار عنيد
فها أنا ذاك جبار عنيد
فان لا قيت ربك يوم حــــــــــــــــر
فقل : يارب خرقني الوليد (١٧٨) !

وكان لابد لبلاط ملك هذا مبلغ ترفه ونزقه ومجونه ان
يتجه الى اموال الناس وثرواتهم بالمصادرة والسلب
والنهب والاستنزاف .. ولقد عرفت أوروبا في العصور
الوسطى من يبيع - بالحق الالهى - صكوك الغفران ،
وعرف الشرق في عصره الحديث من يبيع الرتب
والنياشين .. اما الوليد بن يزيد فكان يبيع الولايات
والعمالات في الدولة ، بما فيها من ثروة ومن فيها من
بشر وموظفين وامكانيات .. ! فلقد باع ، مثلا ، لنصر
ابن سيار ولايته على خراسان ، ثم بدا له ان يبيعها مرة
ثانية لمن يدفع اكثر ، فباعها ، بما في ذلك واليها وعماله ،
الى يوسف بن عمر .. ! وتحدث المؤرخون عن « الهدايا »

(١٧٧) ابراهيم : ١٥ .

(١٧٨) (آمالي المرتضى) ق ١ ص ١٢٨ - ١٣٠ .

التي جاءت اليه من خراسان ، وكيف قسم الوالى على اهل
البلاد جمع مكونات « قافلة الهدايا » التي ستذهب الى
بلاط دمشق « فلم يدع بخراسان جارية ولا عبدا ولا
برذونا فارها الا اعده » لحمل « الهدايا » وضمت هذه
« الهدايا » : الف مملوك ، مسلحين ، محمولين على
الخيول ، وخمسمائة وصيفة ، واباريق من ذهب وفضة ،
وتماثيل للظباء ورءوس السباع والايائل .. الخ .. الخ
.. ولما خرجت القافلة في طريقها الى دمشق ، استعلم
الوليد : هل في محتوياتها ما يبغي من أدوات اللهو
والطرب ؟ وخاصة « البرابط » و « الطناير » ؟ ...
فاستدرك الوالى وضمنها مراد امير المؤمنين ! .. وقال
البعض يومئذ في ذلك شعرا :

ابشر امين الله ابشر بتباشير
بابل يحمل المال عليها كالبابير
بغال تحمل الخمر حقائبها طناير

ودل البربريات بصوت البم والوزير
وقرع الدف احيانا ونفخ بالمزامير

فهذا لك في الدنيا وفي الجنة تحبير (١٧٩) !

واذا كان هذا حال بلاط الخليفة ، فان عماله وولاته
لابد ان يكونوا على دين ملوكهم فى السلب والنهب
والمصادرة والتبذير .. وكان للوليد طفلان ، لم يبلغا الحلم
بعد ، فأكره الناس على البيعة لهما بولاية العهد من بعده ،

(١٧٩) (تاريخ الطبرى) ج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

واحدا بعد الآخر ، وبعث بذلك رسالة طويلة الى الامصار والنواحي في رجب سنة ١٢٥ هـ ، تعكس سطورها فلسفه الحكم في عصره ودولته ، اذ لا تتحدث الرسالة الا عن الطاعة الواجبة على الناس لحكامهم ، ولا تذكر من القرآن الا الآيات التي تدعو الى الطاعة والخضوع والتسليم ، لان « الله علم ان لقيام لشيء ولا صلاح له الا بالطاعة .. فمن اخذ بحظه منها كان لله وليا ، ولا امره مطيعا ، ولرشده مصيبا .. ومن تركها اضاع نصيبه ، وعصى ربه ، وخسر ديناه وآخرته .. وكان ممن غلبت عليه الشفقة التي تورد اهلها افطع المشارع ، وتقودهم الى شر المصارع .. فالطاعة رأس هذا الامر وذروته ، وسنامه وزمامه ، وملاكه وعصمته ، وقوامه بعد كلمة الاخلاص ! » ثم تمضى الرسالة لتتحدث عن العهد للطفلين : الحكم وعثمان ، باعتباره « من تمام الاسلام ... وان امير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الامور اشد اهتماما وعناية منه بهذا العهد .. فبايعوا للحكم .. ولاخيه من بعده ، على السمع والطاعة .. فاعلموا ذلك وافهموه ! » .. (١٨٠) . ولقد علم الناس ذلك ، وفهموه ، واطاعوه .. فبايعوا للحكم وعثمان ..

وبينما كان الوليد بن يزيد يعالج شيخوخة السدواة الاموية واضطراب امر خلافتها هذا الضرب من العلاج - اذا جازت تسميته علاجا - كانت المعتزلة تنشط وتجمع امرها وتدبره ، وكانوا يرفعون شعارهم الداعي الى اعادة امر الخلافة شورى بين المسلمين .. وكان الامير الاموى

(١٨٠) المصدر السابق . ج ٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧ . وانظر (الاغانى) ج ٧ ص ٢٥١٠ ، ٢٥١١ .

يزيد بن الوليد بن عبد الملك - « الملقب بالناقص » - احد الذين دخلوا مذهب الاعتزال ، فعرض على الوليد بن يزيد ان ينزل على رغبة الداعين الى اعادة الامر شورى ... فرفض ، بل ورفض ان يطلق سراح القدرية - « المعتزلة » - المنفيين في جزيرة « دهلك » منذ عهد هشام بن عبد الملك .

وكانت صفات يزيد بن الوليد على الضد من صفات الوليد بن يزيد ، حتى لقد نسجت مصادر التاريخ حول صفاته وأخلاقه وسجاياه بعض الاساطير ، فابن قتيبة ، الذى قدمنا بعض وصفه للوليد - يقول عن يزيد : انه « كان محمود السيرة ، مرضيا .. ويقال : انه مذكور في الكتب المتقدمة بحسن السيرة والعدل ، وفي بعضها : يامبدد الكنوز ، ياسجادا بالاسحار ، كانت ولايتك رحمة ووفاتك فتنة ، أخذوك فصلبوك ! » (١٨١) .. وكان اللقب الاثير لديه : « الشاكر لانعم الله » .. (١٨٢) ، حتى لقد ذهب عدله ، بعد ان اقترن بعدل عمر بن عبد العزيز ، مثلا من أمثلة علماء النحو ، فقالوا : « الناقص والاشج اعدلا بنى مروان ! » (١٨٣) .

ولقد تم تدبير الثورة والبيعة ليزيد بن الوليد بالخلافة خارج دمشق ، في المدن والقرى والنواحي التي غلب عليها الاعتزال ، حول طريق التجارة الذهاب منها الى حلب -

(١٨١) (المعارف) ص ٣٦٧ .

(١٨٢) القلقشندي (مآثر الاناقة في معالم الخلافة) ج ١ ص ١٥٩ . تحقيق عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

(١٨٣) (رسائل الجاحظ) ج ١ ص ٨٣ (هامش) . (والاشج هو عمر بن عبد العزيز) .

وهي التي تحدثنا عنها من قبل - . . وفي ليلة الخميس .
لثلاث ليال بقيت من جمادى الآخرة سنة ١٢٦ هـ تنكر
يزيد في ثياب بدوية ، وركب حمارا ، وصحب نفرا قليلا
من خاصته ، ودخل دمشق ، وكانت قد عقدت له بيعة
اغلب أهلها سرا ، وكان هناك بمسجد دمشق سلاح
كثير قد احضر من أرض الجزيرة ، فدخل الثوار الى
المسجد ، وأدوا مع الناس صلاة العشاء ، ثم أخذ الناس
ينصرفون ، والثوار يبطئون ، فلما استعجلهم حراس
المسجد كي يغلّقوا أبوابه أخذوا يخرجون من باب ويعودون
للدخول من باب آخر ، حتى انفردوا بحراس المسجد ،
فقتلوهم ، واستولوا على مابه من سلاح . . !

وفي صبيحة يوم الخميس زحفت قوى الثوار تقودها
المعتزلة على أبواب دمشق ، فقتلوا من اعترضهم من
الحراس ، ودخلوها من جميع الابواب ، لانهم قد أتوا من
كل المدن والقرى المحيطة بها . . فدخل عبد الرحمن بن
مصاد ، من باب الجابية ، ومعه الف وخمسمائة بسلاحهم
.. ودخلت السكاسك من الباب الشرقي ، يقودهم يزيد
ابن عنبسة . . ودخل أهل داريا ، بقيادة يعقوب بن هانيء
العيسى ، من باب دمشق الصغير . . ودخل أهل دومة
وحريستا ، بقيادة عيسى بن شبيب التغلبي ، من باب توما
.. ودخل أهل دير المران وسطرا والارزة ، يقودهم حميد
ابن حبيب اللخمي ، من باب الفراديس . . ودخل أهل
جرش والحديثة ودير زكا ، يقودهم النضر بن عمار
الجرشي ، من الباب الشرقي . . ودخل بنو عذرة وسلامان
يقودهم ربيع بن هاشم الحارثي ، من باب توما . . ودخلت
جهينة ومن والاهم ، يقودهم طلحة ابن سعيد . . وكانت

اعلام الثوار الزاحسين على دمشق تحمل العبارة التي بايع
الناس عليها يزيد بن الوليد ، وهي : « انا ندعوك الى
كتاب الله وسنة نبيه ، وان يصير الامر شورى ! » . .

وان مقصد الجميع ومقر جميعهم حول يزيد بن الوليد
بمسجد دمشق . . وعند ذلك انتدب الخليفة الجديد
جماعه من فرسان القوم المبرزين فيهم ، فحاصرت فصر
الوليد بن يزيد ، وتسوروه عليه بعد ان رفضوا
توسلاته ، وقتلوه ، وحمل رأسه منصور بن جمهور .
أخذ فرسان القدرية وقادتها - الى الخليفة الجديد ،
فقالوا له : « ابشر يا أمير المؤمنين بقتل الفاسق الوليد ،
وأسر من كان معه » ! . .

ولما استقر الامر ليزيد ، صعد المنبر ، وخطب في
الناس خطابا أعلن فيه نهج الحكم الجديد . . فقال فيما
قال :

« ايها الناس ، والله ماخرجت اشرا ولا بطرا ، ولا
حرصا على الدنيا ، ولا رغبة في الملك . . ولكني خرجت
غضبا لله ولدينه ، وداعيا الى كتاب الله وسنة نبيه ، لما
هدمت معالم الهدى ، واطفئ نور أهل التقى ، وظهر
« الجبار العنيد » ، المستحل لكل حرمة ، والراكب لكل
بدعة ، مع أنه ، والله ، ما كان يؤمن بيوم الحساب ،
وأنه لابن عمي في الحسب ، وكفى في النسب . . ايها
الناس ، ان لكم على الاضع حجرا ، ولا أجرى نهرا ،
ولا اكتنز مالا ، ولا أعطيه زوجة ولا ولدا ، ولا انقل مالا
من بلد الى بلد ، حتى اسد فقر ذلك البلد وخصاصته
أهله ، بما يغنيهم . فان فضلت فضلة نقلته الى البلد
الذي يليه ممن هو أحوج اليه . ولا أجمركم في ثغورك

فأفتنكم وافتن اهاليكم .. ولا أغلق بابي دونكم ، فيأكل قويعكم ضعيفكم . ولا أحمل على أهل جزيتكم ما أجليهم به عن بلادهم ، وينقطع نسلهم . ولكن : لكم أعطياتكم في كل سنة ، وارزاقكم في كل شهر ، حتى تستدر المعيشة بين المسلمين ، فيكون أقصاهم كأدناهم . فان أنا وفيت لكم بهذا فعليكم السمع والطاعة ، وحسن المؤازرة والمكانفة ، وان لم أوف لكم به ، فلكم ان تخلعوني ، الا ان تستتيبوني ، فان تبت قبلتم مني ، وان رأيتم أحدا أو عرفتموه بالفضل والصلاح ، يعطيكم من نفسه مثل ما أعطيتكم ، فأردتم ان تبايعوه ، فأنا أول من يبايعه ، ويدخل في طاعته .

أيها الناس ، لا طاعة لمخاوق في معصية الخالق . أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم « (١٨٤) !
ومما يلفت النظر في هذه الثورة ، وخطاب خليفاتها عدة أمور :

أولها : انها أول ثورة تحدث في الشام ضد حكم بني أمية ، الذي استند الى أهل الشام ، حتى لقبت دولتهم بدولة أهل الشام .. فلقد جاء دور الشام في الثورة ، بعد ان كانت قاصرة على العراق واطراف أخرى بعيدة عن العاصمة دمشق ..

ثانيا : ان القبائل اليمنية التي كانت ، تقليديا ، سند

(١٨٤) أنظر في أحداث هذه الثورة : (الامامة والسياسة) ج ٢ ص ١٠٨ - ١١٢ . و (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٠ ، ٦١ . و (المعارف) ص ٣٦٧ . و (تاريخ الدولة العربية) لفلهوزن . ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدولة الأموية قد أسهمت بقسط وافر في هذه الثورة ، مما سلب بني أمية « السلاح القبلي » الذي استخدموه في ضرب القبائل المناوئة وأحداث التوازن في البلاد لمصلحة دولتهم ..

ثالثها : انه لأول مرة منذ عهد الخلافة الراشدة يختار الناس خليفتهم بالبيعة والاختيار ، خارجين بذلك عن نظام الوراثة الذي أرساه في الدولة معاوية بن أبي سفيان .
رابعاً : ان المضمون الذي عبر عنه يزيد بن الوليد في خطابه أعاد الى منبر الخلافة تلك الأقوال والمعاني التي افتقدتها هذا المقام منذ عهد الخلافة الراشدة ، مما يذكر بكلمات أبي بكر الصديق .. فهو يقرر حق الأمة في خلع الإمام اذا لم يف بعهدده ومهامه - وهو مبدأ المعتزلة - ويذكر ان الأكثر فضلاً وصلاً هو الأولى .. الى جانب الحديث عن العدل الاجتماعي ، والمساواة بين الناس ، والعدل في أهل الذمة « حتى يكون أقصاهم كأدناهم ، وحتى تستدر المعيشة بين المسلمين » ..

فهى ثورة ، تمثل عهداً جديداً ، له منهج جديد .. بل وغريب اذا قيس بمنهج بني أمية في حكم الناس ..

أما دور المعتزلة في قيادة هذه الثورة ، فلقد تحدثت عنه وأشارت اليه كل المصادر التي عرضت لها ، تقريباً ، فهم يسلكون يزيد بن الوليد في سلسلة الأئمة الذين يعترفون بامامتهم « لانه كان بصفة من يصلح للامامة ، وبايعه طبقة من أهل الفضل » (١٨٥) .. وهم برونه أفضل من عمر ابن عبد العزيز .. فعندما بايعه قيس بن هانئ العباسي قال له : « يا أمير المؤمنين ، اتق الله ، ودم على ما أنت

(١٨٥) (المغني) ج ٢٠ ق ٢ ص ١٥٠ .

عليه ، فما قام مقامك أحد من أهل بيتك . وان قالوا :
عمر بن عبد العزيز ، فأنت أخذتها بحبل صالح ، وان عمر
أخذها بحبل سوء ! » (١٨٦) . . يشير بذلك الى أن يزيد
وليها بالاختيار ، أما عمر بن عبد العزيز فقد ورثها وراثته
الملك . .

وعندما سأل عيسى بن حاضر عمرو بن عبيد عن رأيه
في يزيد بن الوليد - الذي لقب بالناقص لنقصه أعطيات
بنى أمية - أضفى عليه عمرو بن عبيد صفات الامام كما
تراه المعتزلة ، وكما حددها الحسن البصري ، فقال عنه :
« انه الكامل ! عمل بالعدل ، وبدأ بنفسه ، وقتل ابن عمه
في طاعة الله ، وصار نكالا على أهل بيته ، ونقص من
أعطياتهم ما زادته الجبابرة ، وجعل في عهده شرطا ولم
يجعله جزما . والله لكانه ينطق عن لسان أبي
سعيد » (١٨٧) !

ومن الذين شهدوا القتال في هذه الثورة قوم بلغوا في
الاعتزال المقام الذي جعلهم يذكرون في كتب الطبقات ، مثل
أبي وهب الكلابي ، عبيد الله بن عبيد « المتوفى سنة
١٣٢ هـ » ، وأبي عبد الله هشام بن الغاز بن ربيعة
الجرشي « المتوفى سنة ١٥٦ هـ » . . فلقد ذكر الجاحظ
أنهم من أهل الشام الذين شهدوا « الواقعة مع يزيد بن
الوايد في جمهور الفيلانية » (١٨٨) .

وانتساب جمهور هذه الثورة ، من أهل الشام ، الى

عالم المعتزلة الدمشقي : أبي عبد الله - أو أبي أيوب ،
أو أبي مسلم - مكحول بن عبد الله الشامي « المتوفى سنة
١١٦ هـ » جعل خصومها - بعد موت يزيد وخلافة مروان
ابن محمد - يرحمون أهلها ، ودورهم ، ويرددون عبارة :
« هذا في كبد مكحول » (١٨٩) !! لانهم كانوا على مذهبه
في الاعتزال .

وأبو القاسم البلخي ، يذكر في أقدم تاريخ للطبقات
والفرق عند المعتزلة ، تحت عنوان : « خروج أهل
العدل » قوله : « وخرجت الفيلانية مع يزيد بن الوليد
ابن عبد الملك ، في سنة ست وعشرين ومائة . . » (١٩٠)
والخوارزمي يذكر في إحدى رسائله ، كيف أنه كان
لكل فرقة دولة ، فيقول : « ليس من فرق الاسلام
فرقة الا وقد هبت لأهلها رويحة ، ودالت لهم دولة ، كما
اتفق لمختار بن عبيد الله للكيسانية ، ويزيد بن الوليد
للفيلانية ، وابراهيم بن عبد الله للزيدية ، والمأمون لسائر
الشيعة ، والمعتصم والواثق للمعتزلة ، والمتوكل للنواصب
والحشوية . . » (١٩١) .

والمسعودي يقول عن هذه الثورة : « وكان خروج يزيد
ابن الوليد بدمشق مع شائعة من المعتزلة ، وغيرهم من
أهل داريا والمزة من غوطة دمشق ، على الوليد بن يزيد ،
لما ظهر من فسقه ، وشمل الناس من جوره . . » . . .
ويتحدث عن يزيد بن الوليد فيقول : ان « المعتزلة تفضل
في الديانة يزيد بن الوليد على عمر بن عبد العزيز . . وكان

(١٨٩) المصدر السابق . ص ٩٦ .

(١٩٠) المصدر السابق . ص ١١١ .

(١٩١) (تاريخ الجهمية والمعتزلة) ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٨٦) (تاريخ الطبري) ج ٩ ص ٢٧ .

(١٨٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ . (وابوسعيد هو

الحسن البصري) .

(١٨٨) (المصدر السابق) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

يزيد يذهب الى قول المعتزلة وما يذهبون اليه في الاصول الخمسة : من التوحيد ، والعدل ، والوعيد ، والاسماء ، والاحكام . وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين - والامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. « (١٩٢) .

فهى ثورة معتزلية ، قام بها اساسا معتزلة الشام ، اما معتزلة العراق فانهم ايدوها كل التأييد ..

فالخطبة الشهيرة التى خطبها واصل ، واسقط منها حرف الراء الذى كان لا يحسن نطقه ، خطبها عند عبد الله ابن عمر بن عبد العزيز ، الذى ولى البصرة من قبل يزيد ابن الوليد .. وكان معه نفر من ائمة معتزلة العراق .. (١٩٣) .

بل لقد همت معتزلة العراق ، ان تسير جيشا يقوده عمرو بن عبيد لنصرة يزيد بن الوليد ، لولا ان الاجل عاجله ، اذ لم تزد خلافته عن اشهر خمسة اقليل .. والبلخى يروى عن عمرو بن عبيد قوله لاصحابه : «تهيأوا حتى نخرج الى هذا الرجل فنعينه على امره » .. وبينما عمرو واصحابه على ذلك الاستعداد والاعداد « اذ ورد عليه خبر موت يزيد .. » (١٩٤) .

واول وال ولاء يزيد بن الوليد على العراق كان هو منصور بن جمهور ، الذى يقول عنه خصوم المعتزلة : انه « كان امرابيا جافيا غيلانيا .. » وانه انما صار مع يزيد

(١٩٢) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٢ .

(١٩٣) انظر (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

وانظر هذه الخطبة فى (نوادر المخطوطات) المجلد الاول ص ١٣٤ - ١٣٦

جمع وتحقيق عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .

(١٩٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .

لرايه فى الغيلانية ... فشهد لذلك قتل الوليد بن يزيد ويزكيه يزيد بن الوليد ويدافع عنه ، فيقول : « اذا لم اول منصورا فى حسن معاوته فمن اولى » (١٩٥) ؟

والحارث بن سريح « ١٢٨ هـ ٧٤٦ م » ذلك الذى قاد ثورة ضد بنى أمية على عهد هشام بن عبد الملك شارك فيها تيار الارجاع الذى قال اصحابه بالعدل والتوحيد - كما سبق ان ذكرنا فى الحديث عن المرجئة بالقسم الاول من هذه الدراسة - والذى ظل هاربا من الدولة ببلاد الترك ، بعث اليه يزيد بن الوليد بالامان له ولمن معه ، وكتب له بذلك كتابا يقول فيه : « اما بعد ، فاننا غضبنا لله اذ عطلت حدوده ، وبلغ بعباده كل مبلغ ، وسفكت الدماء بغير حلها ، واخذت الاموال بغير حقها ، فاردنا ان نعمل فى هذه الامة بكتاب الله وسنة نبيه .. فقد اوضحنا لك عن ذات أنفسنا ، فأقبل آمننا أنت ومن معك ، فانكم اخواننا واعواننا » .. ثم كتب الى عامله على العراق عبد الله بن عمر بن عبد العزيز ان يرد الى الحارث وأنصاره كل ما كان قد استصفى من أموالهم وسبى من ذراريهم .. فعاد الحارث وأنصاره الى « مرو » وعاش مع أنصاره آمنين ، حتى مات يزيد ، وخلفه مروان بن محمد ، فقال الحارث : « انما آمنى يزيد بن الوليد ، ومروان لا يجيز امان يزيد ، فلا آمنه .. فدعنا الى البيعة .. » وحارب جيش مروان بن محمد حتى هزم وصلب سنة ١٢٨ هـ .. (١٩٦) .

فهى ، اذا ، ثورة ، قام بها المعتزلة ، وحاولوا فيها

(١٩٥) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٩٦) المصدر السابق ٩ ص ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٣ .

تطابق نظريتهم في الإمامة والعدل بين الناس . وأمنوا في عهدهما الثوار الذين خرجوا من قبل منكرين على أمته الجور والفساد . .

ولكن مروان بن محمد كان يتربص بهذه الثورة الدوائر منذ قيامها ، وكان يقبع في أرض الجزيرة يتحين الفرص ، ويراسل من بقى من أمراء بني أمية . . بل إنه لم يكن قد بايع يزيد إلا بعد تلكؤ ، وبعد أن بعث إليه يزيد يقول له : « أما بعد ، فاني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ، فإذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتها شئت . والسلام ! » (١٩٧) . . . وكان مروان قد كتب إلى أخى الوليد بن يزيد ، بعد مقتله ، يقول : « . . انى مطرق إلى أن أرى غيرا فأسطو بانتقام . . . ولم أشبه محمدا ولا مروان . . ان لم أشمر للقدريّة أزارى وأضربهم بسيفي جارحا وطاعنا ! . وما أطراقى إلا لما انتظر مما يأتيني عنك ، فلا تهن عن ثارك بأخيك ! . . » (١٩٨) .

ولم يطل الانتظار بمروان بن محمد ، اذ مات يزيد بن الوليد في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٦ هـ « ٢٥ سبتمبر سنة ٧٤٤ م » ، بعد خلافة لم تزد عن مائة واثنين وسنين يوما . . . (١٩٩) ، فوثب مروان على الخلافة ، وأزال آثار يزيد بن الوليد ، بل نبش قبره وصلى عليه على باب الجابية ، وقتل كثيرا من المعتزلة وأنصار يزيد ، وفر من دمشق إبراهيم بن الوليد (٢٠٠) الذى كان يزيد قد

- (١٩٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ١٩٧ .
- (١٩٨) (تاريخ الطبرى) ج ٦ ص ٣٤ ، ٣٥ .
- (١٩٩) (تاريخ الدولة العريية) ص ٣٥٥ .
- (٢٠٠) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ٥٤ .

عهد إليه بعد طلب الناس ومشورتهم . . وعزل ولاية يزيد ، وبعث إلى العراق النضر بن سعيد ، ليخلف عبد الله بن عمر بن عبد العزيز . . . وعند ذلك جمع منصور بن جمهور أنصاره من المعتزلة ، وقاتلوا جيش مروان ، بل وتحالفوا مع الخوارج على حربه . . وظل منصور هذا يقاتل مروان وبني أمية من موقع إلى آخر ، ومن معركة إلى أخرى ، ومن بعدهم أخذ يقاتل بنى العباس ، حتى لجأ إلى الهند ، ولما هزم ، مضى إلى الصحراء فمات عطشا وسط الرمال (٢٠١) سنة ١٣٤ هـ .

ولكن فشل ثورة يزيد بن الوليد في الاستمرار ، وتولى مروان بن محمد الخلافة ، لم يزد الدولة الأموية إلا اضطرابا وتدهورا ، فأخذت المعتزلة تستعد لتجمع أمر المسلمين ، أو أكثرهم على امام منها هو محمد بن عبد الله ابن الحسن « النفس الزكية » ، وذلك حتى تعود الخلافة « شورى بين المسلمين » ، ويليهما من تتوافر فيه شروطها . . واجتهدوا كي يضموا إلى موقفهم هذا الشيعة الإمامية ولكن جعفر الصادق ظل على رأيه في رفض الخروج والشورى ، متمسكا بالإمامة الروحية ، وانتظار أن يزيل الله ملك بنى أمية ويسطى الخلافة لآل بيت الرسول عليه الصلاة والسلام . .

ولقد عبر عمرو بن عبيد عن سعى المعتزلة هذا عندما خطب في جمع من أنصار المعتزلة وأنصار الإمامية فقال : « . . . اننا قد نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن . . .

(٢٠١) المصدر السابق . ج ٩ ص ٦١ ، ٦٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

الفصل الرابع

حقيقة الثورة على بني العباس

في المقال الذي كتبه المستشرق الاستاذ الدكتور نيجرج عن المعتزلة في « دائرة المعارف الاسلامية » عرض لعلاقتهم بالحركة العباسية في أواخر الدولة الاموية ، وذهب الى « انه خلال الفترة الاخيرة للدولة الاموية كان « واصل » واتباعه يعملون بنشاط في خدمة القضية العباسية ، وأن مذهب « واصل » ومذهب المعتزلة الاوائل كان هو المذهب الكلامي الرسمي للحركة العباسية » (٢٠٣) .

ورغم الخطأ الكبير والكل في هذا التقييم ، فانه هو الاعتقاد الشائع في كل الدراسات التي تشير الى هذه القضية حتى الآن . ونحن نقول : ان هذا التقييم خاطيء كلية ، لان المعتزلة لم يكونوا يعترفون بأن هناك ما يسمى « بالحركة العباسية .. » ، ولم يكونوا يرون ان « للعباسيين » حقا يورث في الخلافة والامامة ، لانهم ضد الميراث والتوارث في هذا المنصب ، كما انهم لم يعترفوا في يوم من الايام بأن هناك اماما عباسيا تتم له الدعوة كما يخلف في الحكم بني مروان .. بل على العكس من ذلك ، فعندما ظهرت دعوة « العباسيين » ، ووثبوا الى الحكم

(٢٠٣) د . نيجرج (دائرة المعارف الاسلامية) مادة (المعتزلة) .

فاردنا ان نجتمع معه فبإيعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس اليه ، فمن بإيعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بغيه ونرده الى الحق وأهله ... » (٢٠٢) .

فكانوا بذلك يستعدون لثورة جديدة يشعرون بواسطتها افكارهم في الامامة والسياسة موضع التطبيق والتحقيق .

(٢٠٢) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ (والمرجع ينقل عن كتاب المظفرى (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٣٢) .

اعتبر المعتزلة ذلك اغتصاباً للسلطة منهم ، اذ كانت العدة تعد والامور تهيأ ليتم نقل السلطة من الدولة الاموية الملكية الى خلافة شوروية يتولاها امام معتزلى ، دعا له المعتزلة ، وعقدوا له البيعة ، وبايعه فيمن بايع خلفاء العباسيين الاول : ابو العباس السفاح وابو جعفر المنصور وهذا الخليفة المعتزلى الذى تمت بيعته بمكة عندما اضطرب امر الدولة الاموية هو : محمد بن عبد الله بن الحسن - المعروف بالنفس الزكية - « ٩٣ - ١٤٥ هـ ٧١٢ - ٧٦٢ م » ..

فالمعتزلة كانوا يسعون لاعادة الامر والحكم الى الشورى بين المسلمين ، وكانوا يديرون احداث الصراع بحيث تفضى الى هذه الثمرة ، وكانوا قد اعدوا البيعة لامام منهم هم ، ومن ثم فانهم لم يكونوا عاملين فى خدمة القضية العباسية بحال من الاحوال .. وذلك هو الذى يفسر ثورتهم ، بل ثوراتهم ضد العباسيين الاول ، وما ظلوا يتعرضون له من السجن والاضطهاد حتى بدء عصر المأمون (١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٣ - ٨٣٣ م) ..

اما تفصيل هذه الحقيقة الهامة ، والوقائع التى تكون لبنات بنائها فانها تتجلى لنا من خلال هذه النقاط :

اولا : ان دعوى العباسيين فى الخلافة ترتكز الى ان محمد بن الحنفية « ٢١ - ٨٠ هـ ٦٤٢ - ٧٠٠ م » ، قد اوصى بالخلافة الى ابنه ابي هاشم « ٩٩ هـ ١٧٧ م » ، وان ابا هاشم اوصى بها الى على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب « ٤٠ - ١١٨ هـ ٦٦٠ - ٧٣٦ م » وان عليا بن عبد الله بن العباس اوصى بها الى ابنه محمد بن على « ٦٢ - ١٢٥ هـ ٦٨١ - ٧٤٣ م » ، وان محمدا -

الذى يلقب بأبى الخلفاء - اوصى بها الى ابنه ابراهيم « ٨٢ - ١٣١ هـ ٧٠١ - ٧٤٩ م » ، الذى كان اول من لقب من هذه السلسلة بلقب الامام ، واشتهر به . وان ابراهيم الامام ، اوصى بها - عندما ساقته جنود مروان بن محمد للموت - الى اخيه ابي العباس عبد الله ابن محمد بن الحارثية « السفاح » « ١٠٤ - ١٣٦ هـ ٧٢٢ - ٧٥٤ م » ، وهو اول من ظهر وعقدت له البيعة ، ثم عهد بها الى اخيه ابي جعفر المنصور عبد الله بن محمد ابن على « ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م » ، الذى عهد بها الى ابنه المهدي « ١٢٧ - ١٦٩ هـ ٧٤٤ - ٧٨٥ م » .. وهكذا دخل الامر فى بنى العباس .. (٢٠٤) .

تلك رواية العباسيين ، وفرقتهاهم « الراوندية » ، والسلسلة التى افضت بالامامة اليهم دون بنى على وغيرهم من الهاشميين .. ونحن نلاحظ ان هذا المنطق مرفوض بمقاييس المعتزلة الفكرية ، فليس هناك فى هذه السلسلة قبل السفاح ، من يعترف بالمعتزلة له بحق فى هذا الامر ، لان احدا من هؤلاء لم يحدث له اختيار وبيعة وعقد ، وهو الطريق الوحيد للامامة عند المعتزلة .. كما ان فكرة ان يوصى واحد الى ولده ، او اخيه ، او ان يوصى بها لاي من الناس ، هى فكرة مرفوضة من المعتزلة ، لانها هى فكرة الشيعة الامامية فى عقيدة « التفويض » التى هدمتها المعتزلة بمذهبها فى الاختيار والعقد والبيعة كطريق مفرد لتنصيب الامام .. ولا يمكننا ان نفترض هذه الوصية نوعا من ولاية العهد ، وعقد الامام بالامامة لمن بعده ، وان نعلل عدم اشهار العهد واستكمالها بالبيعة بظروف

السرية التي سادت على عهد الاضطهاد الاموي ، لان اول هذه السلسلة العباسية ، وهو محمد بن الحنفية ، لم يكن اماما اختاره الناس وعقدوا له البيعة ، وهو عند المعتزلة ، مثله مثل ابنه ابي هاشم لا يعدو ان يكون علما من اعلام آل محمد ، الذين قالوا بالعدل والتوحيد ، وتعلمد عليهم المعتزلة ، واخذوا عنهم الاصول ، ونظروا اليهم نظرة الحب والتقدير والاجلال .. فلم يكونوا اداة في الحكم والسياسة حتى تكون لهم الوصية فيها والعهد بها الى من يتلقاها عنهم بعد المات ..

اذن ، فهذه « الشرعية » العباسية مرفوضة من المعتزلة بحكم الفكر الذي قام عليه مذهبهم في الامارة وامارة المؤمنين ..

ثانيا : ان المعتزلة لا ينكرون علاقة محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بابي هاشم ، فهم يقولون ان اباه ارسله الى ابي هاشم فتعلمد عليه ، واخذ عنه العلم « ومكث عنده الى ان قارق الدنيا » .. (٢٠٥) .. وكما كان محمد بن علي تلميذا لابي هاشم كذلك كان واصل ابن عطاء تلميذا لابي هاشم ، فرأس السلسلة العباسية هذا كان زميلا لواصل في التلمذة على ابي هاشم ، وينكر المعتزلة ان يكون هناك ما هو اكثر من التلمذة في العلم ، خصوصا وهم لا يعترفون « لامامهم » ابي هاشم بما هو اكثر من « الامامة » في العدل والتوحيد .. ولم يدعوا له امامة في الحكم والسياسة على ما هو معروف في هذا البحث .

(٢٠٥) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ثالثا : ان مصادر التاريخ تؤكد على ان سنة ١٠٠ هـ . كانت السنة التي شهدت بدء الدعوة العباسية ، اذ فيها وجه محمد بن علي بن عبد الله بن العباس الرسل والدعاة .. (٢٠٦) .. وهذه السنة هي التالية لوفاة ابي هاشم سنة ٩٩ هـ « ٧١٧ م » .. ولكن وضع محمد بن علي في هذه الحركة وذلك النشاط لا يمكن ان يكون وضع « الامام » ، بمقاييس المعتزلة ، لما قدمنا من اسباب ولسبب آخر هو ان الحاكم الاموي الذي كان يحكمكم يومئذ كان اماما عند المعتزلة ، وبمقاييسها ، قالوا بامامته وتولوه ، وهو عمر بن عبد العزيز « ٦١ - ١٠١ هـ - ٦٨١ م » .. كما سبق ان قلنا .. فلو كان محمد بن علي اماما ، على رأى المعتزلة ، لكانوا قد اعترفوا بامامين ، احدهما علني - وهو عمر بن عبد العزيز - والاخر سري - وهو محمد بن علي - وهذا مناقض لمذهبهم في وحدة الامام .

رابعا : ان المعتزلة بايعت زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ بالامامة ، وتولته ، واعترفت به اماما .. ثم بايعت ابنه يحيى ابن زيد سنة ١٢٥ هـ وتولته واعترفت به اماما .. ثم بايعت يزيد بن الوليد سنة ١٢٦ هـ ، وتولته واعترفت به اماما .. « ذاك نفر اعترف به امام عباسي ، بل وحتى وجود تلك السلسلة العباسية التي اختارها العباسيون واصطنعت الازمنة لها دعوى الوصية بالامامة ، لان هذه السلسلة العباسية ، لو اعترف بها المعتزلة وامامتهم اصحابها لكانت هناك سلسلتان متوازيتان للائمة ، سلسلة

(٢٠٦) تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٥٦٢) طبعة المعارف - احداث سنة ١٠٠ هـ .

بنى العباس ، والاخرى التى انتظم فيها زيد بن على ،
وابنه يحيى ، ويزيد بن الوليد .. وذلك ، كما قلنا ، ضد
مذهب المعتزلة فى وحدة الامام ..

خامسا : ان الدعوة التى كانت تناهض الدولة الاموية ،
باسم الهاشميين ، كانت حتى انهيار الدولة الاموية سنة
١٣٢ هـ تتم باسم « آل محمد » ، لا باسم العلويين ، او
العباسيين ، ولقد كان رؤوس هذه الدعوة مستورين ، اما
قاداتها العلنيون فكان احدهما يسمى « وزير آل محمد »
وهو ابو سلمة حفص بن سليمان ، مولى السبيع ، والثانى
كان يدعى « أمين آل محمد » ، وهو ابو مسلم الخراسانى
.. وكانت الدعوة تتم لحساب « الرضى من آل محمد »
.. ومن ثم فان الحديث عن أئمة علويين او أئمة عباسيين فى
تلك الفترة هو دعاوى اخترعت بعد ذلك لتبرير استئثار
العباسيين بالحكم ، ولتبرير معارضة العلويين لهذا
الاستئثار .. وان كان نفى وجود « أئمة » للطرفين او
لاحدهما لا يعنى نفى وجود مطامع وآمال ومساعى من
كلا الجانبين لجنى ثمار النجاح الذى يمكن ان يحققه
المعارضة للامويين والثورة عليهم .. ولا ينفى كذلك
وجود بلاد يغلب عليها حب بنى فاطمة واخرى سعى اليها
دعاة بنى العباس (٢٠٧) .

سادسا : ان المعتزلة عندما اضطرب امر الدولة الاموية
وبعد انقضاء عهد ثورتهم سنة ١٢٦ هـ بموت يزيد بن
الوليد ، سعوا الى تدبير امر الامامة كي تعود شورى بين
المسلمين ، واخذوا بجمعون الكلمة حول امام منهم ، وهو

(٢٠٧) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٩ ، ٥٠ (طبعة المعارف - احداث
سنة ١٢٩ هـ) و (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

فى ذات الوقت من آل محمد ، وكان قد سبق واشترك فى
ثورة زيد بن على سنة ١٢٢ هـ . وقاتل فيها .. ثم خلفه
يحيى بن زيد فى قيادة الثورة بعد مقتله سنة ١٢٥ هـ ..
وهذا الامام هو محمد بن عبد الله بن الحسن ، الذى كان
هو واخوته وابوه وأعمامه معتزلة ، اخذوا الاعتزال عن
واصل بن عطاء بالمدينة مع زيد بن على ، وكونوا التيسار
الثورى فى آل البيت ، كما سبقت اشارتنا من قبل ...
ولقد سعت المعتزلة لاقتناع الشيعة الامامية ، التى كان
يتزعمها جعفر الصادق ، بالبيعة لمحمد بن عبد الله ، ودعوا
جعفرا وعددا من شيعته الى اجتماع تحدث فيه عمرو
ابن عبيد عن اضطراب امر اهل الشام ، وضرب الله
بعضهم ببعض ، وتشتت امرهم ، ثم قال : اننا قد
« نظرنا ، فوجدنا رجلا له دين وعقل ومروءة ومعدن
للخلافة ، وهو محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأردنا
ان نجتمع معه فنبايعه ، ثم نظهر امرنا معه ، وندعو الناس
اليه ، فمن بايعه كنا معه وكان معنا ، ومن اعتزلنا كففنا
عنه ، ومن نصب لنا جاهدناه ونصبنا له على بفيه ، ونردّه
الى الحق وأهله » .. ثم وجه حديثه لجعفر الصادق
فقال : « وقد أحببنا ان نعرض عليك ، فانه لا غناء لنا
عن مثلك ، لفضلك ، وكثرة شيعتك .. » (٢٠٨) .
ولكن جعفر الصادق أبى ، لانه كان يعارض الخروج والقتال
والثورة ، ويرى الصبر على بنى أمية « وان لا يخرج واحد
من اهل البيت حتى يأذن الله بزوال ملكهم » (٢٠٩) ،

(٢٠٨) (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٣٦٦ ، ٣٦٧
(والمرجع ينقل عن : المظفرى فى كتابه (الامام الصادق) ج ١ ص ٢٢٢)
(٢٠٩) (الملل والنحل) ج ٢ ص ٨٥ .

ولانه كان يعارض مبدا الشورى والبيعة ، ويقول بالوصية والنص .. ولم يكن محمد بن عبد الله بن الحسن مكتوبا في الكتاب الذي زعموا انه نزل من السماء بالائمة الاثنى عشر؟! .. فعندما سأل عبد الملك بن اعين جعفر الصادق قائلا : « ان الزيدية والمعتزلة قد طافوا بمحمد بن عبد الله .. فهل له سلطان ؟ قال جعفر : والله ان عندي لكتابين فيهما تسمية كل نبي وكل ملك يملك الارض ، لا والله مامحمد بن عبد الله في واحد منهما (٢١٠) .

فالمعتزلة ، اذن ، قد رشحوا النفس الزكية اماما ، وسعوا الى جمع الكلمة عليه ، وعقد البيعة له ، وطلبوا ذلك حتى من التيار الشيعي الذي وقف عند حدود الامامة الدينية والروحانية ، طلبا لنفوذه وتأييده .. ولكن هذا التيار تحفظ ورفض البيعة للنفس الزكية ..

سابعا : ان هناك حقائق لا تقبل التشكيك على ان المعتزلة مضوا في امر البيعة للنفس الزكية ، وانهم عقدوا له البيعة ، وعقدها له كذلك - فيمن عقدها - الزيدية ، وكذلك العباسيون ، ومن ثم فان الحديث عن « ائمة » عباسيين كانت تتسلسل فيهم وعنهم الامامة في تلك الفترة هو امر مرفوض ، والمقولة الصادقة الوحيدة هي ان التدبير والاعداد كان قد تم ، بقيادة المعتزلة ، كي ينقض بانهايار الدولة الاموية نظام الملك ووراثة الحكم ، وتعود الخلافة شورى يبايع بها الناس من يختارون ، وان الامر قد استقر على تنصيب محمد بن عبد الله بن الحسن اماما على المسلمين ..

(٢١٠) (الكافي) ج ١ ص ٢٤٢ .

اما الحقائق التي تشهد بصدق هذه المقولة ، فمن اهمها :

١ - ان السفاح والمنصور ، اللذين وليا الامر في بداية الدولة العباسية كانا عضوين في تنظيم المعتزلة .. وبعبارة القاضي عبد الجبار : فان « السفاح والمنصور كانا على هذا المذهب » (٢١١) .. ويؤكد ذلك قول عمرو بن عبيد للمنصور ، بعد ان انشق العباسيون على المعتزلة ووثبوا على السلطة واستأثروا بها ، قوله للمنصور : « الست قد عرفت رأيي في السيف ايام كنت تختلف الينا؟! » (٢١٢) ... وكذلك صحبة المنصور لواصل بن عطاء ، وحديثه بحديث اهل العدل والتوحيد ، والاعراب عن شسوقه لانتصار المعتزلة .. فلقد رووا ان المنصور ذهب الى واصل ابن عطاء ، فحدثه انه قد سمع ابياتا لسليمان بن يزيد العدوي - وكان معتزليا يلشغ لشغة واصل في الراء - (٢١٣) وانه يود سماعها منه ، فذهبا الى منزل سليمان بن يزيد فانشدهما ابياته :

حتى متى لا نرى عددا نسر به
ولا نرى لدعاة الحق أعوانا
مستمسكين بحق قائلين به
اذا تلون أهل الجور ألوانا
يا للرجال لئلا لا دواء له
وقبائل هو أعمى قناد عميانا !

(٢١١) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

(٢١٢) المصدر السابق ص ٢٣٣ .

(٢١٣) (الحيوان) ج ٦ ص ١٩١ .

فقال أبو جعفر : وددت انى رايت يوم عدل ثم مت «
(٢١٤) !

وجود السفاح والمنصور عضوين فى تنظيم المعتزلة يستتبع ، استنتاجا ، ان يشتركا فى البيعة للامام الذى عقدت له المعتزلة .

ب - ان امر بيعة العباسيين ، ضمن المعتزلة لمحمد ابن عبد الله لا تقف عند « الاستنتاج » ، ذلك ان الطبرى يذكر ان محمد بن عبد الله كان يذكر دائما « ان ابا جعفر (المنصور) ممن بايع له ، ليلة تشاور بنو هاشم فيمن يعقدون له الخلافة ، حين اضطرب امر بنى مروان ، مع سائر المعتزلة الذين كانوا معهم هناك » . . . وان ذلك كان من اسباب زيادة همه باختفاء محمد بن عبد الله ، لان له فى عنق المنصور بيعة تجعله صاحب الحق الشرعى دون المنصور ! . . . (٢١٥) .

فمحمد بن عبد الله يؤكد اشتراك العباسيين ، والمنصور بالذات ، فى البيعة له ، مع المعتزلة وغيرهم . .

ج - وغير قول محمد بن عبد الله ، يروى الطبرى عن احد رواياته ، وهو صالح صاحب المصلى ، قوله : « . . فكان شده هرب محمد من ابي جعفر : ان ابا جعفر كان عقد له بمكة فى اناس من المعتزلة . . » (٢١٦) .

د - وعثمان بن خالد ، تلميذ واصل ، واحد اعلام المعتزلة ، وكبار التجار فيها ، يواجه المنصور بهذه

(٢١٤) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢١٥) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥١٧ (طبعة المعارف - احداث

سنة ١٤٤ هـ) .

(٢١٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٢٤ (طبعة المعارف - احداث

سنة ١٤٤ هـ) .

الحقيقة - بعد مقتل محمد بن عبد الله بقليل ، ويؤكد له ان خلافته غير شرعية ، وأن الامام هو محمد بن عبد الله ، وان له فى عنق المنصور بيعة عقدها له مع المعتزلة بمكة . . فالطبرى يروى عن محمد بن عروة بن هشام بن عروة قوله : « انى لعند ابي جعفر ، اذ اتى ف قيل له : هذا عثمان بن خالد قد دخل به . فلما رآه أبو جعفر قال : اين المال الذى عندك ؟ قال : دفعته لامير المؤمنين ، رحمه الله ! قال : ومن امير المؤمنين ؟! قال : محمد بن عبد الله . قال : ابايعته ؟! قال : نعم ، كما بايعته ! » .

وفى رواية محمد بن عثمان بن خالد - الذى اعتقل مع والده ، وشهد هذا الحوار - يذكر ان المنصور اقبل على ابيه عثمان بن خالد فقال له : « هيه يا عثمان ! انت الخارج على امير المؤمنين ، والمعين عليه ؟! فقال عثمان ابن خالد : بايعت انا وانت رجلا بمكة ، فوفيت بيعتى ، وغدرت بيعتك ! قال : فأمر به فضربت عنقه » (٢١٧) !

هـ - والى هذه البيعة استند مالك بن انس فى فتواه بأحقية محمد بن عبد الله فى الخلافة ، شرعا ، « بمقتضى العهد الذى كان بينه وبين العباسيين » (٢١٨) ، ودعوته الناس الى الثورة معه ضد ابي جعفر وابراء ذمتهم من البيعة لبني العباس لان يمين هذه البيعة كان يمين اكرام ! .

فالببيعة اذن قد تمت للنفس الزكية ، لا لبني العباس . . ثامنا : لكن . . اذا كان الامر كذلك . . فكيف وثب

(٢١٧) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٠٧ ، ١٠٨ (طبعة المعارف -

احداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢١٨) (السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات) ص ١٩٣ .

و (نظرية الامامة عند الشيعة الاثنى عشرية) ص ٢٨٢ .

العباسيون على السلطة ، فازاحوا النفس الزكية ، وأنشقوا على المعتزلة ، واستاثروا بالخلافة ، وساروا فيها على سيرة بنى أمية في وراثتها ملكا عضودا بعد أن ارادتها المعتزلة خلافة شوروية كما كان حالها على عهد الخلفاء الراشدين ؟؟ ..

حتى تتضح لنا الحقائق التي تجيب على هذا السؤال ، لابد أن نتنبه الى أن الحركة التي كانت تسلك سبيل الثورة لتغيير السلطة وقلب الدولة الاموية ، كانت قاعدتها العريضة ، وكذلك قيادتها تشهد وجود تيارين : أحدهما : تيار شعوبى ، ينطلق في عداوته للدولة الاموية الى جانب رفضه لمظالمها - من منطلق العداء لعصبيتها العربية التي بلغت حد التعصب ، ولقد تصاعد به هذا الموقف من العداء للعصبية العربية الى العداء للعرب كجنس ، وكذلك العداء للاسلام كدين عربى ، بواسطة اصحاب العقائد المانوية والمجوسية الذين اظهروا الاسلام واخذوا يكيدون له في الخفاء .. وكانت فارس ، وخاصة خراسان ، موطن هذا التيار الشعبوى فى حركة الثورة والتغيير ، كما كان قائده هو أبو مسلم الخراسانى « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » « أمين آل محمد » .

ولقد كانت الموارد السياسية لهذا التيار تجعله يميل الى مبدأ توارث الحكم ، لانه ابن للحضارة الفارسية ، عاش في ظل فلسفة الملك الكسروى .. واذا كان الاسلام لم يمح من فكر الصحابى سلمان الفارسى آثار هذا الميراث ، فانطلق منه الى ما رأى من جعلها في بيت محمد ، يتولاها على بن أبى طالب ، الذى هو من معدنه .. اذا كان ذلك امر الصحابى سلمان - كما سبقت اشارتنا - فان

سلطان هذا الميراث الملكى على العامة وقائدهم أبى مسلم الخراسانى غير غريب ..

وثانيهما : تيار يرفض الشعبوية ، ويرى فى العسروية حضارة تجمع كل الدين أصبحوا يستغلون بها ، بصرف النظر عن أصولهم العرفية ومواريتهم الحضارية .. وسان المعتزلة فى هذا التيار ، بل على رأسه ، كما ان فكرهم فى الشورى ومذهبهم فى الامامة بالاختيار يجعلهم ضد الميراث الفارسى فى توارث الملك والسلطان ..

ولما كان أبو مسلم الخراسانى ، « أمين آل محمد » ، ممثلا للتيار الشعبوى فى حركة التغيير ، فاننا نستطيع أن نفهم خلافه ، بل وتدبيره اغتيال أبى سلمة حفص بن سليمان الهمدانى خلال « المقتول سنة ١٣٢ هـ سنة ٧٥٠ م » ، « وزير آل محمد » ، والذى كان عربيا ينتسب الى همدان ، وهم عرب قحطانيون .. (٢١٩) ، ومن ثم - وهو الاهم - ان نفهم لم كان أبو سلمة يرى ان يصير الامر الى الامام الذى بايعته المعتزلة ، محمد بن عبد الله ابن الحسن ، بكل مايثله ذلك من رفض للشعبوية ونصرة للشورى ، بينما اختار أبو مسلم الخراسانى أن تكون الامرة لابی العباس السفاح ، بكل ماثله ذلك من ازدهار الفكر الشعبوى وتغيير اشخاص الاسرة الاموية بالعباسية مع بقاء نظام الوراثة فى الحكم ، واستبدال العصبية العربية الاموية بسيطرة الفرس على بلاط العباسيين ومقدرات الدولة فى سنواتها الاولى ..

فنحن ، اذن ، امام تيارين مختلفين فى اطار حركة

(٢١٩) ابن الاثير الجزرى ، عز الدين (اللباب فى تهذيب الانساب) ج ٣ ص ٣٩١ . طبعة دار صادر . بيروت .

التغيير ، أحدهما شعوبى ملكى ، والآخر قومى شوروى .
 أما كيف التقى التيار الشعبى الخراسانى بالعناصر
 العباسية فى حركة الهاشميين ، فإننا نعتقد أن العباسيين
 كانت لهم آمال فى الاستئثار بالسلطة ، وأن حظهم من
 الشرعية التى تكتسب بالقرب من الرسول لم يكن كحظ
 العلويين أبناء فاطمة عليها السلام ، وأنهم كانوا يبحثون
 لهم عن انصار يرتكزون عليهم فى الوثوب الى السلطة ،
 خصوصا بعد أن تمت البيعة لعلوى هو محمد بن عبد الله
 ابن الحسن ، فكان التيار الشعبى الملكى هو المتناقض فكريا
 وقوميا مع التيار الذى بايع للنفس الزكية ، فاتجه
 العباسيون الى هذا التيار . . وفى الرسالة التى كتبها
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس - الذى استهل
 دعوة العباسيين - الى دعائه ونقبائه دليل على هذا الذى
 نقول : فهو قد استعرض المدن والاقاليم فلم يجد موطنًا
 للدعوة العباسية يمكن أن تقبل فيه وتكتسب الانصار
 سوى خراسان . . فالكوفة : شيعة على وولده والبصرة :
 تدين بجميع الفرق ، ولا يعينون احدا . . والجزيرة :
 غلبت عليها الخوارج . . والشام : يدينون بطاعة الامويين
 . . ومكة والمدينة : اغلب أهلها على الولاء لذكرى ابي بكر
 وعمر ثم خلس الى قوله لدعائه : « . . ولكن ، عليكم
 بخراسان » (٢٢٠) !

وفى اهل خراسان هؤلاء ، خاصة تيار ابي مسلم
 الخراسانى ، كان الفكر الشعبى الطاقة المحركة فى ثورتهم
 ضد بنى أمية ، فقحطبة بن شبيب ، احد قواد ابي مسلم

(٢٢٠) (شرح نهج البلاغة) ج ١٥ ص ٢٩٣ .

يخطب فى جنده سنة ١٣٠ هـ ، فيقول : « يا اهل
 خراسان ، هذه البلاد كانت لابائكم الاولين ، وكسانوا
 ينصرون على عدوهم لعدلهم وحسن تدبيرهم ، حتى بدلوا
 وظلموا ، فسخط الله عليهم ، فانتزع سلطانهم ، وسلط
 عليهم اذل امة كانت فى الارض عندهم ، فغلبوهم على
 بلادهم ، واستنكحوا نساءهم ، واسترقوا اولادهم ، فكانوا
 بذلك يحكمون بالعدل ويوفون بالعهد وينصرون المظلوم ،
 ثم بدلوا وغيروا وجاروا فى الحكم ، واخافوا اهل البر
 والتقوى من عترة رسول الله ، فسلطكم عليهم لينتقم منهم
 بكم ، ليكونوا اشد عقوبة ، لانكم طلبتموهم بالثار » (٢٢١) !
 فهذا الفكر الشعبى الملكى يقدم هنا فلسفة غريبة
 لاسباب الفتح والصراعات التى أدت اليها الفتوحات . .
 فالفتح العربى واذلال العرب للفرس ، كان عدلا ، لانه
 عقاب للفرس على جورهم وظلمهم ! وانتصار الشعبوية
 الفارسية على العرب واذلالهم هو عدل ، لانه انتقام من
 جور بنى أمية ، وحرمان آل الرسول من حقهم فى الملك . .
 وسيكون الانتقام الشعبى اشد لانه ، الى جانب اسبابه
 تلك ، فهو انتقام من فتح العرب واذلالهم للفارسيين ؟ ! . .

هذا هو منطق حركة ابي مسلم الخراسانى ، التى وضع
 العباسيون آمالهم فيها ، كى يجدوا لقدمهم مكانا فى الصراع
 على السلطة والسلطان . . ولذلك نراهم يلتقون مع هذا
 التطرف الشعبى فى العداء للعرب ، فيكتب ابراهيم بن
 محمد بن على بن عبد الله بن العباس ، الذى كان اول من
 تلقب بالامام ، يكتب الى ابي مسلم الخراسانى سنة

(٢٢١) (تاريخ الطبرى) ج ٩ ص ١٠٦ .

١٣٢ هـ يوصيه باستئصال الناصر العربي من خراسان ، ويقول له : « ان استطعت الا تدع بخراسان احدا يتكلم بالعربية الا وقتله فافعل ! وايماء علام بلغ خمسة اشبار ، تنهماه ، فاقتله ! وعليك بمضر ، فانهم العدو الهـريب الدار ، فابد خضراءهم ، ولا تدع على الارض منهمـــــ ديارا ؟! » (٢٢٢) .

ولما وقعت هذه الرسالة في يد مروان بن محمد ، وساق ابراهيم الامام الى الموت بسببها ، اوصى ابراهيم - كما قيل - بالامر الى اخيه ابي العباس السفاح (٢٢٣) ، رغم ان السفاح كانت في عنقه يومئذ بيعة لمحمد بن عبد الله ابن الحسن . .

هكذا وجد التيار الشعبي ، الذي قاده بخراسان : ابو مسلم الخراساني ، وجد لنفسه قيادة من آل محمد ، في صورة الفريق العباسي الهاشمي . . وبدأت مهمة استبدال الدولة الاموية بالعباسية تلح على التنفيس ، وبدأت محاولة التجاوز عن البيعة التي عقدت للنفس الزكية يسعى بها ابو مسلم وانصاره لازاحة التيار القومي الشوروي من الطريق . .

فبعد القبض على ابراهيم الامام في « الحميمة » ، رحل ابو العباس السفاح مع اهل بيته الى الكوفة ، سرا ونزل على « وزير آل محمد » ابو سلمة حفص بن سليمان الهمداني خلال . . وعلم ابو سلمة بموت ابراهيم الامام

(٢٢٢) المصدر السابق . ج ٩ ص ١٢٣ . و (شرح نهج البلاغة) ج ٣ ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٢٢٣) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٤٢٣ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

على يد مروان بن محمد ، فعزم على جعل الامر في آل علي اي في محمد بن عبد الله بن الحسن ، بدلا من بني العباس وكما يقول الطبري : فلقد اراد ابو سلمة « تحويل الامر الى آل ابي طالب . . وبدا له - « من البداء بمعنى اعادة النظر والعودة والتراجع » - في الدعاء الى ولد العباس ، واضمر الدعاء لغيرهم . . » فانزل السفاح وآله ، سرا ، بدار الوليد بن سعد ، مولى بني هاشم ، « وكتب امرهم نحو من اربعين ليلة عن جميع القواد والشيعة . . » . . ولكن انصار ابي مسلم في الكوفة علموا خبر وجود السفاح وما اضمره ابو سلمة ، فسعوا الى منزل الوليد بن سعد ، ودخلوا على بني العباس ، وسلموا على السفاح بالخلافة وامارة المؤمنين . . ولما فشا الامر ، وادرك ابو سلمة ان تدبيره قد انتقض ، دخل هو الآخر على السفاح وسلم عليه بالخلافة ، فأعلنه انصار ابي مسلم بانهم قد كشفوا تدبيره ، وان بيعته للسفاح انما هي تسليم بالامر الواقع ، وقال له احدهم - ابو حميد - : « على رغم انك يامام بنظر امه » (٢٢٤) !

وادرك السفاح والمنصور ان هناك خلافا على جعل الامر فيهم ، ولكن خشيتهم كانت من ان يكون ابو مسلم قد تحول عنهم كما هي حال ابي سلمة ، وقال رجل منهم : « ما يدريكم ، لعل ما صنع ابو سلمة كان عن رأي ابي مسلم ! » فخافوا جميعا ، ولم يجب احد ، وقال السفاح ان كان الامر كذلك فنحن معرضون للبلاء . . ثم عزم على ان يبعث المنصور الى ابي مسلم ، فركب قاصدا « مرو »

(٢٢٤) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ) .

ولما كان جواب النفس الزكية قد ابطأ ، واخذ السيفاح يرسل الرسل الى القبائل اليمانية من أصحاب ابن هبيرة ، بعدهم ويمنيهم ، فلقد قبل ابن هبيرة البيعة لبني العباس (٢٢٦) ، فانتقلت بقايا القوة والشرعية الخامسة بالدولة الاموية في العراق الى صف العباسيين ، وانطلقوا بعد ذلك بطاردون مروان بن محمد ، فأجهزوا على بقايا دولته بالشام ، واحرقوا به في مصر فقتلوه . . وتم لهم الامر الذي اغتصبوه !



هكذا نشأت الدولة العباسية ، كانتصار للتيار الشعبي الملكي في حركة التغيير التي شبت ضد الامويين ، وهو الانتصار الذي تحقق ضد التيار القومي الشورى الذي كان يعبر عنه المعتزلة ومن معهم من الذين بايعوا لمحمد بن عبد الله بن الحسن كامام تعود به الخلافة شورى بين المسلمين كما بدأت على عهد الخلفاء الراشدين . ومن هنا . . وبذلك وحده نستطيع ان نفسر موقف المعتزلة من الدولة العباسية ، منذ قيامها وحتى عصر المأمون . . ذلك الموقف الذي تمثل في رفض هذه الدولة ، وحجب الشرعية عن خلافتها وخلفائها ، ثم تراوح بعد ذلك بين الرفض والمقاطعة وبين الثورة والخروج بالسيف لانتزاع السلطة منها . .

اما الرفض والمقاطعة فلقد ساد حتى مات عمرو بن عبيد سنة ١٤٤ هـ . . واما الثورة والخروج فلقد حدث في سنة (٢٢٦) المصدر السابق . ج ٧ ص ٤٥٤ . (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ)

فاستقبله ابو مسلم ، وبعد ثلاثة ايام قضاها في ضيافة ابي مسلم ، سألته : « ما اقدمك ؟ » فأخبره بفعل ابي سلمة ، فقال ابو مسلم : « فعلها ابو سلمة ؟! اكفيكموه ! » ثم طلب من مرار بن انس الضبي أن ينطلق الى الكوفة ، وقال له : « اقتل ابا سلمة حيث لقيته » ، فكمن مرار لابن سلمة وهو خارج من سمره لدى ابي العباس السفاح فقتله « وقالوا : قتله الخوارج ! » (٢٢٥) ، فطابت نفس بني العباس واطمأنت لتأييد ابي مسلم وانصاره لهم ضد المعتزلة ومحمد بن عبد الله بن الحسن . .

وكان امر « مروان بن محمد » لا يزال قائما ، فلم يكن قد فر ولا قتل بعد ، وجيوشه كانت لا تزال تحارب الثائرين . . وكان مركز مقاومة بني أمية للثورة في العراق متمثلا في الجيش الذي يقوده ابن هبيرة ، والذي كان يواجه في « واسط » حصارا من جيش الثائرين الذي يقوده الحسن بن قحطبة ، ولما طال الحصار ، وملت القبائل المحاربة مع ابن هبيرة حربها لحساب مروان بن محمد ، فكر ابن هبيرة في أن يبائع هو وجيشه لمحمد بن عبد الله بن الحسن ، وكما يقول الطبرى : « فلقد هم ابن هبيرة أن يدعو الى محمد بن عبد الله بن حسن ، فكتب اليه ، فأبطأ جوابه » . . وفي تلك الاثناء عاد المنصور من رحلته الى « مرو » ، فوجهه السفاح الى « واسط » « وجرت السفراء بن المنصور وابن هبيرة » ، وعرض عليه الامان ، وان يكتب بذلك كتابا يمضيه الخليفة السفاح . .

(٢٢٥) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، (طبعة المعارف - احداث سنة ١٣٢ هـ)

١٤٥ هـ بثورة المدينة التي قادها محمد بن عبد الله بن الحسن ، صاحب البيعة الشرعية . . ثم ثورة البصرة التي قادها أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ، ضد أبي جعفر المنصور . .

المعارضة والمقاطعة :

لم تطل مدة حكم أبي العباس السفاح أكثر من أربع سنوات ، كانت فترة أجهاز على بقايا الأمويين أساساً ، وتوطيد لأركان الحكم العباسي بالعنف والإرهاب ، حتى لقد كان محمد بن عبد الله بن الحسن دائم التمثيل يقول الشاعر :

ما ليت جور بني مروان دام لنا
يا ليت عدل بني العباس ما كانا !

وفي عهد السفاح قضي حيشه على مقاومة منصور بن جمهور الذي ظل يقاوم في العراق وفارس والهند منذ حكم مروان بن محمد سنة ١٢٧ هـ حتى هزيمته أمام جيش السفاح سنة ١٣٤ هـ . .

أما حكم المنصور فلقد دام أكثر من عشر بن عاماً ، وهو الذي شهد ألوان المقاومة الاعتزالية لبني العباس ، من المعارضة والرفض والمقاطعة إلى الثورة والخروج بالسلاح . . .

ولقد عاش عمرو بن عبيد في حكم المنصور نحواً من ثمان سنوات - وكان موقفه ، وموقف المعتزلة تحت قيادته هو موقف المعارضة والمقاطعة للمنصور وحكمه ودولته . . وذلك بعد أن كان المنصور تلميذه « أيام كان يختلف إلى

المعتزلة » كأحد أعضاء تنظيمها ، بل لقد كان عمرو بن عبيد أثيراً جداً لدى المنصور ، فكانت نفقة عمرو يجمعها له المنصور ، ثم تغير الوضع بعد اغتصابهم السلطة من الإمام المعتزلي محمد بن عبد الله بن الحسن . . وبعبارة القاضي عبد الجبار ، فإن المنصور « كان إذا دخل البصرة ينزل على عمرو بن عبيد ، ويجمع له نفقته ، ويحسن إليه ، فعند الخلافة شكر له ذلك » (٢٢٧) !؟

ولقد بذل المنصور محاولات كثيرة وكبيرة لجذب المعتزلة إلى خدمة الدولة العباسية وتأييدها ، وزاد من أجله لزعيمها عمرو بن عبيد ، وحاول تقريبه منه والحفاظ على علاقاته السابقة به ، ولكنه فشل في ذلك تماماً . . . فعندما طلب من عمرو أن يأمر المعتزلة بالتعاون مع الدولة رفض بحجة أنها دولة ظالمة . . قال المنصور :

- « يا أبا عثمان ، اتنى بأصحابك استمن بهم .

- قال عمرو : أظهر الحق يتبعك أهله - « والحق هنا معناه واسع يشمل إعطاء الإمامة لصاحبها الشرعي ! » - ومر عمالك بالعدل والإنصاف .

- فقال المنصور : اني لاكتب لهم بالطوامير (٢٢٨) ، فأمرهم بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ، فإذا لم يعملوا فما عسانا نفعل !؟

- قال عمرو : نمثل أذن الفأرة يجرىك عن الطومار ، وإنك لتكتب في حوائجك فينفذونها ، وتكتب اليهم في طاعة الله فلا ينفذون . إنك لو لم ترض من عمالك إلا بالعدل لتقرب به اليك من لانية له فيه . أن الملوك بمنزلة السوق

(٢٢٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٤ .

(٢٢٨) صحائف الورق .

وانما يجلب الى السوق ما يتفق فيها .. ان حاشيتك
اتخذوك سلما لشهواتهم ، فانت كالأخذ بالقرنين ، وغيرك
يجلب ! ان هؤلاء لن يغنوا عنك من الله شيئا ...

— فقال المنصور : — وقد نزع خاتمه — هذا خاتمي .
خذه ، وول من شئت ، واثت بأصحابك أولهم !

— قال عمرو : ان أصحابي لا يأتونك وهؤلاء الشياطين
على بابك ، فان هم أطاعوهم اغضبوا الله ، وان عصوهم
اغروك والبوك عليهم — « والشياطين الذين عناهم عمرو
هم الخراسانية جند ابي مسلم واتباعه » .. ادعنا بعدلك
تسخ أنفسنا بعونك . ببابك ألف مظلمة اردد منها شيئا
نعلم انك صادق !

— فقال المنصور : وقد رغب عمرو في الانصراف —
امرنا لك بعشرة آلاف .

— قال عمرو : لا حاجة لي فيها .

— فقال المنصور : والله لتأخذنها .

— قال عمرو : والله لا آخذها .

— فقال المهدي : — وكان حاضرا — يحلف امير المؤمنين ،
وتحلف انت ؟!

— فقال عمرو : من هذا الفتى ؟

قال المنصور : هذا محمد ابني ، وهو المهدي ، وهو
ولي عهدي .

— فقال عمرو : أما والله لقد البسته لباسا ماهو من
لباس الأبرار ، ولقد سميته باسم ما استحقه عملا ،
ولقد مهدت له امرا أتم ما يكون به ، اشغل ما يكون
عنه ! — ثم التفت الى المهدي وقال : — نعم يا ابن أخي ،

اذا حلف أبوك أحشاه عمك ، لان إباك أقوى على الكفارات
من عمك ؟!

— قال المنصور : بلغني ان محمد بن عبد الله بن الحسن
كتب اليك كتابا !

— فقال عمرو : قد جاءني كتاب يشبه ان يكون كتابه .

— قال المنصور : أجبتك ؟

— فقال عمرو : الست قد عرفت رأيي في السيف أيام
كنت تختلف اليها ؟

— قال المنصور : افتحلف ؟

— فقال عمرو : ان كذبتك تقية لاحلفن لك تقية ؟!

— قال المنصور : انت والله الصادق البار ! .. فهل
لك من حاجة ؟

— فقال عمرو : نعم ، لا تبعث الي حتى اجيئك !

— قال المنصور : اذا لا تلقني أبدا !

— فقال عمرو : هي حاجتي !

فاستودعه الله ، ونهض ، فاتبعه المنصور ببصره ،
وقال :

كلكم يمشي رويدا — كلكم يطلب صبيد
غير عمرو بن عبيد ! « (٢٢٩)

وكان عمرو بن عبيد لا يتسامح مع أحد من المعتزلة ان
هو عمل في خدمة العباسيين ، وعندما ولد ، ولادة الأهواز
أحد أصحابه — وهم شبيب بن شبة — قاطعه عمرو ،
فلما زاره يوما رفض أن يكلمه .. وروى الرواة أن شبيب

(٢٢٩) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ - ٢٣٥ و (مروج
الذهب) ج ٢ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ و (غيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩ ،
مجلد ٢ ص ٣٣٧ و (أمالي المرتضى) ق ١ ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

عطس في حضرة عمرو ، فلم يقل له : يرحمك الله ، فجعل شبيب يرفع صوته بعبارة : الحمد لله ، ثم يكررها ، فقال له عمرو : « لو أعدتها حتى تخرج نفسك ماسمعت مني : رحمك الله » (٢٣٠) .

وكان فريق من فتيان المعتزلة ورجالها يجذون مناخزة العباسيين بالقتال والخروج عليهم بالسيف ، ولكن مذهب عمرو في التمكن ، واستكمال شروط الخروج ، وربما تجارب الفشل أيام زيد بن علي سنة ١٢٢ هـ ويحيى بن زيد سنة ١٢٥ هـ ويزيد بن الوليد سنة ١٢٧ هـ كلها كانت تزيد من اصراره على الوقوف في تلك المرحلة عند المعارضة والمقاطعة للعباسيين ، ولقد انتقد أبو عمرو الزعفراني موقف عمرو بن عبيد هذا ، بل هاجمه قائلا له :

— « انى اخالك جيانا !

— فقال عمرو : ولم ؟!

— قال الزعفراني : لانتك مطاع ، ولا تنأجز هذا

الطاغية !

— فقال عمرو : ويحك ! هل الجند أشد من جندهم ؟ ورجال أشد من رجالهم ؟! أما رأيت صنيعهم بفلان ، وخذلانهم لفلان ؟! .. والله لوددت أن سيفين اختلفا في بطنى حتى يبلغا منحري ، كلما انتهيا الى ذلك أعيدا ، وإن الناس أقيموا على كتاب الله وسنة نبيه » (٢٣١) !

وقال أيوب الفزارى يوما لعمرو بن عبيد : « ما تقول في رجل رضى بالصبر على ذهاب دينه ؟! فقال : انا ذاك !

(٢٣٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٦ .

(٢٣١) المصدر السابق . ص ٢٣٦ .

فقال أيوب : وكيف ، ولو دعوت اجابك ثلاثون ألفا! فقال عمرو : والله ما اعرف موضع ثلاثة اذا قالوا وقوا ، ولو عرفتهم لكنت رابعهم » (٢٣٢) !

ويقال ان عمرو بن عبيد كان يشترط لتمام التمكن من الخروج ان يجتمع له ثلثمائة وبضعة عشر رجلا من نوعه هو ، وهم هذه الدين فالتوا مع الرسول في عزوه بدر فهزموا اضعافهم من المشردين .. ويقال لذلك ان استراتيجته هذا النوع من الرجال — المماثل له — قد ادخل الطمأنينة على ابن جعفر المنصور ، حتى قال ردا على من انباه : « ان عمرو بن عبيد خارج عليك .. فقال : هو لا يرى ان يخرج على الا اذا وجد ثلثمائة وبضعة عشر رجلا مثل نفسه . وذلك لا يكون » (٢٣٣) !

ولقد كان ذلك هو ما حدث بالفعل .. فلما مات عمرو ابن عبيد سنة ١٤٤ هـ ، بدأت ثورة المعتزلة ضد العباسيين سنة ١٤٥ هـ .

ثورة المدينة :

قاد هذه الثورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو الامام الذي عقدت له المعتزلة والزيدية وغيرهما الامامة عندما اضطرب امر الامويين زمن مروان بن محمد ، والذي بايعه العباسيون قبل ان ينكثوا بيعتهم له ويفتصبوا السلطة منه ومن المعتزلة وعامة المسلمين ..

(٢٣٢) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٢٢ (طبعة المعارف — احداث سنة ١٤٤ هـ) .

(٢٣٣) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢٣٢ . و (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

وكان النفس الزكية ، وأخوه إبراهيم قد اختفيا عن أعين بني العباس منذ سنة ١٢٢ هـ .. وكان السفاح يلح في طلبهما ، ويكتب الى أبيهما عبد الله بن الحسن يقول له عنهما ما قاله الشاعر :

أريد حياتاه ويريد قتلى

عذيرك من خليلك من مراد (٢٣٤) !

ولكن طلب المنصور لهما كان أشد من طلب السفاح .. وكان نفر من بني هاشم يخفون الأمر على المنصور بقولهم : ان اختفاء محمد راجع الى معرفته بأنك قد بايعته من قبل بالخلافة ، فهو « يعلم أنك قد عرفته يطلب هذا الشأن قبل اليوم ، فهو يخافك على نفسه ، ولا يريد لك خلافا » ... ولكن نفرا آخر حذر المنصور ، وأنبأه ان النفس الزكية يستعد للخروج ، وقال له : « والله ما آمن وثوبه عليك ، وانه لا ينام ! فرأيتك فيه ! » .. ولقد اطلع المنصور عبد الله بن الحسن على كتاب بعثه النفس الزكية الى هشام بن عمرو التغلبي يدعو فيه الى نفسه ، فحاول عبد الله بن الحسن ، عبثا ، ان يهدى من مخاوف المنصور .. (٢٣٥)

وكان المنصور يعلم ما للنفس الزكية من سمعة حسنة بين المسلمين ، وما له في أعناق الكثيرين من بيعسة تمت بالشورى والاختبار ، كما كان يعلم مذهب المعتزلة في الاستعداد للتمكن من النجاح في الثورة والوثوب .. ولقد استقر في نفوس الناس ، حتى عامتهم أن خروج النفس الزكية أمر محتتم حتى قيل : انهم « كانوا يجدون خروجه

(٢٣٤) (الآغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١١

(٢٣٥) المصدر السابق ج ٢٤ ص ٨٣١٢ ، ٨٣١٣

على ابي جعفر في الرواية « (٢٣٦) والمأثورات ؟! .. ولذلك قرر المنصور ان يحارب هذه الثورة المنتظرة بخطة ذات شعب ثلاث :

اولاها : ان يدس في صفوفها العيون كي يختبر المواقف والاشخاص .. فلقد ارسل يوما رسولا الى عمرو بن عبيد ، بكتاب على لسان النفس الزكية ، فقرأ عمرو الكتاب ، ثم وضعه ، ولما طلب الرسول الجواب قال له : ليس له جواب ، قل لصاحبك : دعنا نجلس في هذا الظل ونشرب من هذا الماء البارد حتى تأتينا آجالنا في عافية ! ولم تجز عليه حيلة المنصور ودسيسته (٢٣٧) .

ولكن حيلة مثل هذه جازت على عبد الله بن الحسن . والد النفس الزكية ، فلقد بعث اليه المنصور عقبة بن سلم بن نافع بن الازدر الهنائي ، بكتاب على لسان المعتزلة القاطنين ببعض قرى نواحي خراسان ، والى عقبة وهو متنكر - على عبد الله بن الحسن ان يكتب له جوابا الى الانصار الذين أرسلوه .. فقال له عبد الله بن الحسن : « اما الكتاب فاني لا اكتب الى أحد ، ولكن أنت كتابي اليهم ، فأقرئهم السلام ، وأخبرهم ان ابني خارج لوقت كذا ... وكذا .. » فأسرع عقبة الى المنصور ، وأخبره الخبر .. (٢٣٨)

وثانيتهما : ان يضيق عليهم الخناق ويرهقهم من أمرهم عسرا .. فجند العيون والجواسيس من رقيق الاعراب ،

(٢٣٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٥١ (طبعة المعارف - اخذت سنة ١٤٤ هـ)

(٢٣٧) (عيون الاخبار) مجلد ١ ص ٢٠٩

(٢٣٨) (الآغانى) ج ٢٤ ص ٨٣١٤

وجعل لاحدهم البعير والآخر البعيرين ، وانطلقوا في مظان
النفس الزكية وأخيه ، في صورة عابري السبيل والضالين
رواردي المياه ، يظهرون فجاء ويفرون سريعا ، ويتجسسون
.. (٢٢٦) حتى اضطر النفس الزكية الا يقيم بمسوطن
الا بقدر مسير البريد من موطنه هذا الى العراق (٢٤٠) ..
ولقد اضطرته المطاردة والتضييق الى أن يذرع أقطار
الارض من المدينة الى مكة الى الكوفة الى البصرة الى عدن
الى السند ، راكبا البحر حيناً وسالكا الصحارى وشعاب
الجبال أحيانا ، حتى لقد سقط منه ابنه الصغير من فوق
قمه جبل بالحجاز في إحدى المطاردات ، فمات ..! وحتى
اضطر الى التنكر بالعمل في رفع الماء من بعض آبار المدينة
« يناول أصحابه الماء ، وقد انغمس فيه الى رأسه » ..
وحتى اضطر أخوه إبراهيم الى الاختفاء من المنصور في
الكوفة عندما هجمها بعثا عنه ، فلما ضاقت عليه الارض
فلم يجد ملجأ اضطر الى التنكر والجلوس على مائدة طعام
المنصور؟! .. (٢٤١) .

وثالثها : العمل على التعجيل بثورتهم وخروجهم قبل
أن يكتمل لهم التمكن والاستعداد . ولتحقيق ذلك كان
يطعمهم ويفريهم بالكتب المزورة على السنن وقواده وانصاره
الى النفس الزكية « يدعونه الى الظهور ، ويخبرونه أنهم
معه ، فكان محمد - « يصدق ذلك » - ويقول : لو التقينا

- (٢٣٩) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥١٩ (طبعة المعارف - أحداث
سنة ١٤٤ هـ) .
(٢٤٠) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٣٤ (طبعة المعارف - أحداث
سنة ١٤٤ هـ) .
(٢٤١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - أحداث
سنة ١٤٥ هـ) .

مال الى القواد كلهم » (٢٤٢) ! وأيضاً باعتقاله أباهم عبد
الله بن الحسن ، وأعمامهم : حسن بن الحسن ، وداود بن
الحسن ، وإبراهيم بن الحسن ، ومحمد بن عبد الله بن
عمر بن عثمان بن عفان - وهو أخوهم لامهم : فاطمة بنت
الحسين - وعددا كبيرا من آل علي ، شدهم المنصور في
الوثاق ، ومعهم نحو من أربعمئة من القبائل الموالية لهم
بالمدينة مثل جهينة ومزينة وغيرها ، ساقهم الى السجن
بالحاشمية في العراق ، حيث سجنوا في ظلام دامس ودائم
حتى كانوا لا يعرفون مواقيت الصلاة « الا بأحزاب كان
يقرؤها على بن الحسن » ! .. ثم بدأ يقتلهم واحدا ،
بعد واحد ، بالتدريج ..

وعندما قتلوا محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان
أخذوا رأسه فطافوا بها في المدن ، وكانوا يحلفون للناس
انها رأس محمد بن عبد الله ، موهمين إياهم أنه النفس
الزكية ، حتى يتحلل الناس من بيعتهم له ، ويقلعون عن
تعلقهم به وانتظارهم لخروجه وثورته على المنصور! ..

ولقد أثرت هذه الخطة ، ذات الشعب الثلاث ،
التعجيل بخروج محمد بن عبد الله بن الحسن قبل اتمام
الاستعداد ، حتى قال البعض عن ذلك : « ان محمدا
أخرج فخرج قبل وقته الذي فارق عليه أخاه إبراهيم »
وان الحاح المنصور وعامله على المدينة رياح بن عثمان
ابن حيان المري « أخرج محمدا حتى عزم على
الظهور » (٢٤٣) !

- (٢٤٢) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٩ (طبعة المعارف - أحداث
سنة ١٤٥ هـ) .
(٢٤٣) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ (طبعة المعارف - أحداث
سنة ١٤٥ هـ) .

هكذا اجبرت خطة المنصور النفس الزكية على اجهاض الاستعداد للخروج .. فأعلن ثورته بالمدينة في أول رجب سنة ١٤٥ هـ - ويقال لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة - ولقد اهتزت المدينة لظهوره فيها - وكانوا ينادون عليه : المهدي ! المهدي ! - واضطرب الامر حتى اسرع الناس لشراء الطعام ، فباع البعض حلى نسائه ! .. وهجم محمد ابن عبد الله بأنصاره على السجن فأفرج عمن فيه ، ووضع الوالى وأصحابه مكانهم - واستولى على بيت المال ... وخطب في الناس خطبة أدان فيها اغتصاب العباسيين للحكم والخلافة ، وأعلن « ان احق الناس بالقيام بهذا الدين أبناء المهاجرين الاولين والانصار المواسين » .. وكان شعاره وشعار ثورته اللون الابيض ، فبيض وبيض الناس ، على حين كان السواد شعار العباسيين .. وأعلن في الناس ان البيعة قد تمت له ، وانها عامة وشاملة ، وقال : « والله ما جئت وفي الارض مصر يعبد الله فيه الا وقد اخذ لى فيه البيعة .. » .. وجعل في ولاية المدينة : عثمان بن محمد ابن خالد بن الزبير ، وعلى قضائها : عبد العزيز بن المطالب ابن عبد الله المخزومي ، وعلى شرطتها : أبا القلمس عثمان ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعلى ديوان العطاء : عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المنصور ابن مخزومة .. وأفتى بالخروج معه وتأيدته مالك بن أنس ولما سأله الناس : ان فى اعناقنا بيعة لابي جعفر ؟ قال : « انما بايعتم كارهين ، وليس على كل مكره يمين ! » فأسرع الناس الى بيعة النفس الزكية .. (٢٤٤) ، وبإيـ

(٢٤٤) المصدر السابق . ج ٧ ص ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ - ٥٦٠ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

العلويون . وولد جعفر وعقيل ابني أبى طالب ، وولد عمر ابن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قریش ، وأولاد الانصار .. (٢٤٥) ، وشرع يرسل الولاة من قبله الى المدن والاقاليم ، ويرسل الرسل والدعاة الى الانحاء ، فولى على مكة الحسن بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، وعلى اليمن : القاسم ابن اسحاق ، وعلى الشام : موسى ابن عبد الله .. وولى أمر السلاح : عبد العزيز بن الداراوى .. (٢٤٦) ، وكان قد بعث باخوته وأولاده الى البلاد دعاة لبيعته ومبشرين بظهوره وامامته ، فبعث الى مصر ، على بن محمد ، والى خراسان : عبد الله بن محمد ، والى اليمن : الحسن بن محمد ، والى الجزيرة : موسى بن عبد الله ، والى الرى : يحيى بن عبد الله ، والى المغرب : ادريس بن عبد الله .. كما أن البصرة كان بها أخوه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن .. (٢٤٧) .

ولقد وصل خبر ظهور النفس الزكية الى المنصور وهو بمكان على نهر دجلة يدعى « الخلد » ، فاستشار أصحابه ، فبشروه بفشل ثورة محمد بن عبد الله ، لان المدينة لاتملك مقومات الصمود والصبر على الحصار ، فهى بلد لا مال فيها ولا رجال ، ولا سلاح ولا كراع ، أهلها « ليسوا بأهل حرب ، بحسبهم ان يقيموا شأن انفسهم ! » ، وطلبوا منه أن يوجه جيشه ويجمع جموعه لما سيحدث بالبصرة ، مركز الاعتزال وشيعة العلويين .. فشرع المنصور فى ذلك

(٢٤٥) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٣ .
(٢٤٦) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٦١ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .
(٢٤٧) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٤ .

وماله .. ولكن نفرا من أهل المدينة استعاذوا بالله من الخروج منها ، فهي مدينة الرسول ، وروى أحدهم عن الرسول حديثا يقول فيه : « رأيتني في درع حصينة ، فأولتها : المدينة » .. وطلبوا منه أن يبقى في مدينة الرسول ، فهي الدرع الحصينة !

ولم يكن أنصار النفس الزكية يشكون من قلة ، فالى جانب أهل المدينة ، عامة ، كانت معه كل القبائل التي تحيط بها ، ومن بينها : جهينة ، ومزينة ، وسليم ، وبنو بكر ، وأسلم ، وغفار .. ولكن المدينة لم تكن صالححة للصمود في الحصار ، خاصة بعد أن قطعت عنها امدادات مصر والشام ..

ولقد بدأ جيش المنصور حصاره لها في اليوم الثاني عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، فسد منافذها بالخييل والرجال والسلاح الا منفذا واحدا في ناحية مسجد أبي الجراح كي يفر منه من يرغب في الهرب من جيش محمد ابن عبد الله أو أهل المدينة .. ولما اشتد الحصار خطب النفس الزكية في أنصاره ، وقال : « أيها الناس ، ان هذا الرجل - عيسى بن موسى - قد قرب منكم في عدد وعدة ، وقد حلتكم من بيعتي ، فمن أحب المقام فليقم ومن أحب الانصراف فلينصرف ! فتسللوا حتى بقى في شذمة ليست بالكثيرة » بعد أن كانوا نحو من مائة ألف ! ودار القتال شديدا بين الفريقين ، وأبلى أصحاب محمد ابن عبد الله بلاء حسنا ، وكان على راياتهم شعار النبي يوم حنين : « أحد ، أحد ! » ولكنهم هزموا في يوم الاثنين ، الرابع عشر من رمضان سنة ١٤٥ هـ ، وقتل النفس الزكية ، وقطعت رأسه فأرسلت الى المنصور ،

لساعته .. كما شرع في حصار المدينة افتضاديا ، فمنع الطعام والحبوب التي تأتي المدينة من الشام عن طريق حصارها عند وادي القري (٢٤٨) ، وطلب الى والى مصر ان يسد خليج أمير المؤمنين الذي حفره عمرو بن العاص عام الرمادة سنة ٣٣ هـ كي تصل عن طريقه الحبوب والغذاء من مصر الى بحر القلزم ، أمر بسده حتى لاياتى الى المدينة مدد من أنصار النفس الزكية بمصر (٢٤٩) .. ثم كتب الى كل امراء البلاد أن يرسلوا اليه الاجناد ، بحيث يتوالى وصولها كل يوم ، وكانت الكوفة مركز التجمع والاستعداد لخروج البصرة وثورتها المنتظرة ..

أما المدينة فلقد أرسل اليها جيشا من جند خراسان ، يقوده عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، ومعه محمد بن أبي العباس السفاح .. وجهز هذا الجيش تجهيزا عاليا ، وأغدق عليه المال والمسيره والسلاح والخييل والبغال ..

ولقد أدرك النفس الزكية حرج مركزه في المدينة ، وضعف امكانياتها في الصمود والقتال ، فاستشار أنصاره ، فحبذ البعض الخروج عنها الى مصر ، وقالوا له : « لست تعلم أنها أقل بلاد الله فرسانا وطعاما وسلاحا ، وأضعفها رجالا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : تعلم أنك تقااتل أشد بلاد الله رجالا وأكثرها مالا وسلاحا ؟ فقال : بلى ، فقالوا : الراى أن تسير بمن معك حتى تأتى مصر ، فوالله لا يردك راد ، فتقاتل الرجل بمثل سلاحه وكراعته ورجاله

(٢٤٨) (تاريخ الطبرى) ج ٧ ص ٥٧٨ (طبعة المعارف - احداث سنة ١٤٥ هـ) .

(٢٤٩) القلفشندى (صبح الاعشى) ج ٣ ص ٢٩٨ .

حيث طيف بها في الآفاق .. أما أصحابه الذين صمدوا معه في القتال فقتلوا ، ثم صلبوا صفين على جانبي الطريق مابين « ثنية الوداع » حتى دار عمر بن عبد العزيز . ووقف أمام كل صليب حارس يحول دون الجثة ودون أهلها حتى لا يواروها التراب ، ودام ذلك ثلاثة أيام ، حتى تأذى الناس من الرائحة ، فأمر عيسى بن موسى بالجثث فألقيت من فوق جبل سلع لتسقط في « المفرح » مقبرة اليهود (٢٥٠) !

وهكذا أخفقت هذه الثورة التي قادها النفس الزكية كي يعيد بها الخلافة شورى ، وأجهضت عندما فقدت شرط التمكّن الذي كان عمرو بن عبّيد شديد الحرص على التمسك به والتأكيد عليه .

ثورة البصرة :

لم تكن ثورة البصرة التي قادها ابراهيم بن عبد الله بن الحسن ، أخو النفس الزكية ، مستقلة عن ثورة المدينة التي تحدثنا عنها ، بل كانت جزءا منها وتابعة لها .. فلقد كان محمد و ابراهيم معا ، يدبران ويختفیان ، كما كانا عضوين في تنظيم المعتزلة ومن أئمة هذا التنظيم .. ولقد كان الاجل المضروب بينهما لاعلان الثورة في الحجاز والعراق في آن واحد لم يحن بعد عندما نجحت خطة المنصور في اجبار النفس الزكية على التعجيل بظهوره واعلان ثورته بالمدينة ، ولذلك يروى البعض أن نبا ظهور

(٢٥٠) (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٥٧٧ - ٥٨٥ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

النفس الزكية عندما جاء الى ابراهيم بالبصرة ، مع امره له بالظهور واعلان الثورة هو ايضا ، اصاب ابراهيم الرعب والفم والوجوم .. ولكن أصحابه سهلوا عليه الامر .. (٢٥١) ، وكان ابراهيم مختفيا قبل ذلك في البصرة ، يتردد بينها وبين الكوفة ، يأخذ البيعة لآخيه النفس الزكية بامرة المؤمنين .. وكان والي البصرة من قبل ابي جعفر المنصور - سفيان بن معاوية - يميل الى غض الطرف عن نشاطه الثوري ضد الدولة ، بل لقد قيل انه بايعه سرا ، وضلل اثنين من قادة المنصور كانا قد حضرا يرقبان الامر ويتجسسان اخبار ابراهيم ، وفي الليلة التي ظهر فيها ابراهيم - اول ليلة من رمضان سنة ١٤٥ هـ - دعاهما سفيان عنده ، فاحتبسهما حتى يسهل لابراهيم الخروج ، فخرج ابراهيم بأنصاره ، واقتحم السجن فأخرج من فيه من المعارضين ، وكانت عدة جند جيش ابراهيم الذين يأخذون العطاء من ديوانه يوم خرج أربعة آلاف ، فيهم كوكبة من فرسان المعتزلة وأبرز المقاتلين الذين قاتل بعضهم في ثورة يزيد بن الوليد وما بعدها من الوقائع وأيام اللقاء ..

ولقد استقر الامر لابراهيم في البصرة والاهواز وفارس وأكثر سواد العراق ، ولما بلغه خبر مقتل النفس الزكية ، حول أنصاره البيعة بالامامة له ، وازدادت عزيمتهم وتصميمهم على قتال المنصور ، لان من يقتل النفس الزكية لابد أن يكون جديرا بالعداء مستوجبا للقتال ، وبعبارة الطبري : فان ابراهيم لما اتاه نعي أخيه .. « أخبر الناس

(٢٥١) المصدر السابق . ج ٧ ص ٦٢٨ (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) .

.. فازدادوا في قتال أبي جعفر بصيرة ! » وعند ذلك خرج ابراهيم بجيشه « في المعتزلة وغيرهم من الزيدية ، يريد محاربة المنصور » (٢٥٢) ، وكان ذلك بعد العيد ..

والتقى ابراهيم بجيشه مع جيش المنصور في « باخمرى » من أرض « الطف » على مسافة ستة عشر فرسخا من الكوفة (٣٥٣) ، وكان على جيش المنصور عيسى بن موسى ، الذي قاتل النفس الزكية بالمدينة في رمضان .. وكساد النصر أن يكون من نصيب ابراهيم وجيشه ، بل لقد بدأ أصحاب عيسى بن موسى في الفرار .. وكان الحر شديدا ، فتضايق ابراهيم من « قبائه الزرد » ، ففك أزراره ، فنزل الزرد الى ما تحت ثدييه ، وحسر عن لبتة (٢٥٤) ، فاته نشابة عائرة - « أي نبل لا يدرى من رمى به » - فأصابته في لبتة ، فعانق فرسه ، وتقهقر ، فاستدار أصحاب عيسى بن موسى ، وشغل أصحاب ابراهيم بأمره ، فدارت الدائرة عليهم ، « فقتل ابراهيم وقتلوا عن آخرهم وقتلت المعتزلة بين يديه صبورا وكان فيهم بشير الرحال - من أئمة المعتزلة - يقاتل بين يدي ابراهيم ، وعليه مدرعة صوف ، متقلدا سيفاً حمائله تسعة ، تشبها بعمار ابن ياسر ! .. وكان بشير زاهدا ، سمى بالرحال لأنه كانت له رحلة للحج كل عام ، وهو القائل يعبر عن بفضه للمنصور : أن في قلبي حرارة لا يسكنها إلا برد العندل

(٢٥٢) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ .
(٢٥٣) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٢٣٥ .
(٢٥٤) اللبة : موضع القلادة من الصدر .

أو حر السيف ! (٢٥٥) .. » . ولقد أسكنها حر السيف عندما قاتل ثم قتل مع وجوه أصحابه في يوم الاثنين لخمس ليال بقين من ذي القعدة سنة ١٤٥ هـ ، أي بعد ظهور ابراهيم في البصرة بثلاثة أشهر الا خمسة أيام ..

والدور الذي نهض به قادة المعتزلة في ثورة البصرة يتحدث عنه قتال رجالاتهم في معارك هذه الثورة ، وخاصة يومها الاخير ، كما يتحدث عنه دورهم في الجهاز الاداري والعسكري الذي أقامته هذه الثورة منذ اعلانها ، فكانت قيادة الشرطة في المعتزلة ، تولاهما ابراهيم بن نائلة العشمي ، وكان خليفة ابراهيم بن عبد الله بن الحسن . وكان على القضاء عباد بن منصور .. أما مقدمة الجيش فكان عليها المضاء بن القاسم الثعلبي .. وكان صاحب راية القتال عبد الله بن خالد بن عبيد الله الجدلي .. وكان الوالي على فارس : عمرو بن شداد .. كما كان هناك كثيرون من الفرسان ، ورماة الحديق (٢٥٦) ، الذين تحدث عنهم البلخي والحافظ والقاضي عبد الحار .. ولما انهزمت الثورة فر عدد من الذين نحا من القتال الى بلاد المغرب - وفيهم بعض أولاد بشير الرحال - فلحقوا بمعتزلتها ، وأسهموا في نشر الاعتزال هناك (٢٥٧) .

(٢٥٥) (مقالات الاسلاميين) ج ١ ص ١٥٤ . و (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١١٣ .
(٢٥٦) الحديق - تضبط بفتح الحاء والدا - والحدقة : سواد العين الاعظم . والمراد : مهرة الرماة .
(٢٥٧) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٢ - ٢١٥ . و (تاريخ الطبري) ج ٧ ص ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ . (طبعة المعارف - أحداث سنة ١٤٥ هـ) . و (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٢٤ .

هكذا قامت ثورة المعتزلة ضد المنصور سنة ١٤٥ هـ ،
فاستمرت ما بين المدينة والبصرة خمسة أشهر قبل أن
تهزم أمام تفوق جند الخراسانيين . وهكذا اضـساف
المعتزلة الى قائمة الائمة الذين استحقوا الامامة بالاختيار
والبيعة ، والعقد : محمد بن عبد الله بن الحسن ، واخاه
ابراهيم ، لانهم - كما يقول القاضي عبد الجبار - : « ثبت
في جملتهم من يصح بيعته اقامة الامام ، خصوصا ابراهيم
فان عامة اصحابه كان من المعتزلة » (٢٥٨) .

الفصل الخامس

حقبة المعارضة والتأييد

كانت ثورة المعتزلة سنة ١٤٥ هـ هي آخر ثورات
المعتزلة المسلحة ، ونهاية نشاطهم المسلح ضد العباسيين ،
وبعدها تميز نشاطهم من نشاط الزيدية ، وبدأت الزيدية
تواصل مسيرة الخروج والمقاومة المسلحة ، منفردة بقيادة
ذلك النمط من انماط التغيير للسلطة ، ومحتفظة في
ذات الوقت بعلاقات فكرية تربطها بالمعتزلة ، ومتمتعة ،
في نشاطها هذا ، بتأييد قطاع من المعتزلة ، هم مدرسة
البغداديين على وجه التحديد ..

ففي خلافة المأمون خرج وثار الامام الزيدى محمد بن
ابراهيم بن طباطبا « المتوفى سنة ١٩٩ هـ سنة ٨١٤ م »
.. وبعد موته بايعت الزيدية لمحمد بن محمد بن زيد بن
على .. كما ظهرت في بلاد الطالقان بخراسان دعوة زيدية
قادها محمد بن القاسم بن عمر بن على بن الحسين سنة
٢١٩ هـ ، وبايعته الزيدية اماما مهديا ... وفي سنة
٢٥٠ هـ ظهر في الكوفة يحيى بن عمر بن الحسين بن
عبد الله بن اسماعيل بن جعفر بن ابي طالب ، وقاد
الزيدية في ثورته وثورته ضد العباسيين .. وفي نفس
التاريخ قامت دولة زيدية ، كشرة لثورة زيدية ، في

طبرستان « ٢٥٠ - ٣١٦ هـ » .. في سنة ٢٨٨ هـ
تأسست في صنعاء ، باليمن أشهر دول الزيدية وأهمها ،
عندما بويع بالامامة يحيى بن الحسين سنة ٢٨٨ هـ ..
(٢٥٩) ، وهى الدولة التى ظلت قائمة حتى اسقطتها ثورة
اليمن سنة ١٩٦٢ م .

كان هذا هو الاستمرار الزيدى فى المقاومة المسلحة
والخروج .. اما المعتزلة فانهم سلكوا للمقاومة سبلا اخرى
لم يكن من بينها الخروج المسلح ، ربما لفقد شرط التمكّن
وتخلف ضمان النجاح ، وربما لعبرة الفشل فيما تقدم لهم
من ثورات ، وربما لتزايد النشاط الفكرى والعقلى الذى
استدعاه قيام التحديات الفكرية التى ظهرت من الشعوبية
وفرق المانوية والمجوس ، وكذلك الغنوصية والنساطرة
ثم النصراني واليهود .. وما تطلبه ذلك من الاهتمام
بالفلسفة ، وفلسفة اليونان خاصة ، وادوات الجدل
العقلى ، ومنطق أرسطو بالذات ، مما طبع المعتزلة بالطابع
الفلسفى الغالب ، وكثر فى صفوفها الفلاسفة والحكماء ،
وباعد بينها وبين جماهير العامة ، فابتعد بها عن امتلاك
وقود الثورة ، وأثقل خطاها على درب الثورة بقيود
الحكمة والرزانة التى هى شأن الفلاسفة وطابع أصحاب
النظر العقلى وديدن الحكماء .

« اما السبل التى سلكتها المعتزلة فى معارضة الدولة
العباسية ، فلقد كانت كثيرة ومتنوعة .. »

* فهم قد تصدوا للفكر الشعبى الذى أسفر عن
وجهه ، وكذلك الذى استتر بمذاهب الفرس وفكرها
الدينى القديم ، وما أدخله أصحاب هذا الفكر فى المجتمع

(٢٥٩) (ثورة زيد بن علي) ص ١٥٦ - ١٦٢ .

العباسى من زندقة ونحال والحاد ومجون : استخلموها
كأسلحة لتسفيه احلام العرب وهدم عقائد الاسلام .. ومن
يقرا الجزء الخامس من « المبنى » لعاضى القضاة عبد الجبار
ابن احمد يعلم جهد المعتزلة فى محاربة الفرق التى
ظهرت فى ذلك العصر كى تجتث العروبة والاسلام من
الاساس ..

* وهم قد ظلوا على موقف المقد والمعارضة للعباسيين
مما جر عليهم الاضطهاد والسجن والتعذيب ، ولقد استمر
ذلك حتى عهد المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ ٨١٢ - ٨٣٣ م »
فدخل السجن فى عهد الرشيد أبرز قادة المعتزلة ومفكريهم
سجنهم بالجملة . وأصدر أوامره بمنع فكرهم والجدل
فى نظرياتهم ، وتحريم علم الكلام ، الذى كانوا هم فرسانه
وأول من أنشأه فى الثقافة الاسلامية ، حتى اضطر - كما
سبق أن ذكرنا فى القسم الاول من هذه الدراسة - الى
الافراج عن نفر منهم كى يناظروا « السمنية » فى بلاط
ملك السند عندما تحدى فكر الاسلام ، وأرسل بذلك
الى الرشيد .. ومن الذين سجنوا فى ذلك العهد بشر بن
المعتمر ، وثمامة بن أشرس .. وغيرهما كثيرون ..

* على أن أهم مظهر يجسد معارضة المعتزلة للعباسيين
فى ذلك العصر كان تأسيس مدرسة المعتزلة البغداديين
.. تلك المدرسة التى كان تأسيسها فى النصف الثانى من
القرن الثانى الهجرى ، أى عقب فشل ثورة سنة ١٤٥ هـ
والتي كان مؤسسها بشر بن المعتمر « المتوفى سنة ٢١٠ هـ
٨٢٥ م » .

وكل الذين أرخوا للمقالات ، وكذلك الذين أشاروا فى
دراساتهم الى المعتزلة ومدارسها وتياراتها ، يتحدثون عن

وجود مدرستين في صغوف المعتزلة ، ، على العهد
العباسي ، مدرسة البصريين ومدرسة البغداديين . . دون
ان يدبر واحد منهم الاسباب التي اوجدت تلك الخلافات
الفكرية ، مما استتبع قيام مدرستين في اطار الاعتزال . .
وقبل ان تقدم تفسيرنا لهذه الظاهرة ، نود ان ننبه الى
ان هذه التسميات - البصريين والبغداديين - لا تعني ان
هذا التمايز والاختلاف قد حكمته اسباب جغرافية ، فمن
بين من عاش ببغداد من أئمة المعتزلة من كان في تيسار
المعتزلة البصريين ، ومن بين المعتزلة البغداديين من لم يكن
مستقره في بغداد . . فهما مدرستان تتمايزان فكريا ،
لا جغرافيا . . اما سر تسمية احدهما بالمعتزلة البصريين ،
والثانية بالبغداديين فراجع الى القضية التي من اجلها
تم هذا التمايز والاختلاف في اطار الاعتزال . .

فلقد مر في الحديث عن الفضل ، والافضل ،
والمفضول - بالقسم الثاني من هذه الدراسة - . . ان
قدامى المعتزلة ، أي أولئك الذين سبقوا عصر تأسيس
بغداد « ١٤٥ هـ - ٧٦٢ م » على يد المنصور العباسي ،
كانوا يفضلون : ابا بكر ، فعمر ، فعليا ، فعثمان . . . وان
مدرسة المعتزلة البغداديين ، أي الذين ظهوروا في العصر
العباسي ، بعد تأسيس بغداد ، قد اجتمعوا على تفضيل
على بن ابي طالب على سائر الصحابة . . فتفضيل على
كان هو القضية التي اوجدت ماسمى بمدرسة المعتزلة
البغداديين ، وهي قضية اثارها هذا النفر من أئمة المعتزلة
في العصر العباسي ، أي عندما اغتصب العباسيون
السلطة ، وضربوا وقهروا الثورة المعتزلية التي كان
العلويون يحاربون فيها مع المعتزلة ، ثم استمروا في قهر

ثورات العلويين ، زيدية وغير زيدية . . ومارسوا ضدهم
ما مارسه الامويون ضد الهاشميين . . فكان تفضيل
مدرسة البغداديين المعتزلية لعلى بن ابي طالب موقفا
سياسيا تعاطفت فيه وبه هذه المدرسة مع العلويين
المضطهدين ، واتخذت به موقفا مناوئا ومعارضاً لسلوك
العباسيين هذا ، بعد ان عجزت عن المناوأة والمعارضة
بالثورة والسيف والخروج . . فهو اذا موقف سياسي ،
وليس مجرد جدل عقيم حول قضية عقيمة عفى عليها
الدهر وتجاوزها الزمان ! . .

أما مدرسة المعتزلة البصريين فانها هي التي استمر
اعلامها يرون في التفضيل ، وترتيب الصحابة فيه ، نفس
مذهب أسلافهم الذين عاشوا قبل تأسيس بغداد ، أي قبل
العصر العباسي ، وسميت « بالبصريين » ، لان البصرة
كانت في ذلك التاريخ السابق موطن قيادة المعتزلة الذين
قرروا هذا المذهب في التفضيل . .

فهذا التمايز والخلاف الذي حدث بين المعتزلة ، كان
المظهر المجسد للموقف السياسي الذي اتخذوه من الدولة
العباسية ، عندما كان رفضهم للحكم العباسي يعبر عنه
تأسيس مدرسة البغداديين الرافضة لقهر بني العباس
لثورات العلويين ونشاطهم السياسي ، وهو الرفض الذي
استمر في التعبير عن الموقف العام للمعتزلة ، حتى جاءت
اواخر سنوات حكم الرشيد ، فبدأ في المعتزلة تيار يهادن
العباسيين ، ثم يمنحهم قدرا متزايدا وناميا من التأييد ،
فتبلور هذا التيار في مدرسة المعتزلة البصريين . .

واذا كانت نشأة مدرسة المعتزلة البغداديين قد
ارتبطت بالسياسة ، كما أشرنا ، فان الحال كان كذلك

أيضا في نشأة مدرسة المعتزلة البصريين .. فلقد أشرنا من قبل الى ان اغتصاب العباسيين للسلطة والدولة والثورة من المعتزلة كان ثمرة لقلبة تيار العنصر الشعبي الخراساني ، الذي قاده أبو مسلم الخراساني ، على التيار القومي العقلاني الذي كان يمثلته المعتزلة ومن والاهم ، ولم يؤد قتل المنصور لأبي مسلم « ١٣٧ هـ ٧٥٤ م » الى تخليص الدولة من نفوذ ذلك التيار ، وانما الذي حدث هو استبدال قبضة أبي مسلم العسكرية الفظة في تعاملها مع الخلفاء الذين صنعهم ، بقبضة البرامكة الناعمة المترفة التي تملك الوزارة والنفوذ ، وتحتضن التيارات العسكرية الشعبية ، وترعى أصحاب العقائد القديمة والنحل التي يناصرها المعتزلة العدا . ولذلك فاننا نريد أن نلفت النظر الى ذلك العام ١٨٨ هـ - سنة ٨٠٣ م الذي تخلص فيه الرشيد من نفوذ هذه الاسرة وحكمها بما سمي « بنكبة البرامكة » ، وأن نؤرخ به لعهد جديد بدأ فيه العباسيون مرحلة حاولوا فيها الافلات من قبضة التيار الشعبي الخراساني الذي صنع خلافتهم ، وأن يقيموا نوعا من التوازن بين عناصر الامة والاصول الحضارية لاجناس رعاياها ، وذلك طلبا لاسترداد السلطة والنفوذ الذي استأثرت به الاسرة البرمكية ، وتقربا الى العناصر المعارضة والثائرة ، واستهدافا لبلورة الشخصية الموحدة للامة الواحدة ، مستفيدين من حالة الرخاء والامن التي سادت عصر الرشيد ، والتي جعلت الدولة لا تحتاج كثيرا ، كما كان الحال في الماضي ، للقبضة الخشنة للجنود الخراسانيين .

ونحن نريد أن نربط بين التخلص من نفوذ البرامكة .

وبين افراج الرشيد ، بشكل جماعي ، عن ائمة المعتزلة المسجونين ، فليس ماتقدمه كتب المقالات والفرق من سبب لذلك بالمقنع وحده ، فهي تقول : انه أفرج عنهم لينظروا رجلا من السمنية في بلاط ملك السند (٢٦٠) ! وتلك ، لعمرى ، مهمة لا تحتاج للافراج عن حزب سياسي وفرقة مذهبية بكاملها ، وتخفيف ما فرض عليها وعلى فكرها ونشاطها من قيود .. اذ ان ذلك الهدف المتواضع يكفي فيه الافراج عن مناظر أو اثنين ، مثلا ، اما اطلاق سراح المعتزلة ، أعداء الشعبية ، والذين قاتلوا ضد سيطرة الجند الخراساني على الدولة العربية الاسلامية ، فاننا نراه ثمرة من ثمرات الجهد الذي بذله الرشيد لتخليص الدولة من تلك السيطرة التي كانت للشعبوية عليها بنكبته للبرامكة سنة ١٨٨ هـ .

ويؤكد مذهبنا هذا أن الرواية تذكر أن الرشيد قد اعتقل بشر بن المعتز لأنه قيل له : ان بشرا « رافضي » ، أي علوي شيعي ، فلما قال بشر في سجنه شعرا بوضوح مذهبه ، وجاء في هذا الشعر قوله عن مذهب المعتزلة :

لسنا من الراضية الفلاة
ولا من المرجئة الجفاة
لا مفرطين ، بل نرى « الصديقا »
مقدما والمرتضى « الفاروقا »
نبرا من عمرو ومن معاوية

ونقل هذا القول الى الرشيد « أفرج عنه » (٢٦١) ! . فهو افراج سياسي ، لاسباب فكرية وسياسية ، وهو

(٢٦٠) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٣١ .

(٢٦١) المصدر السابق . ص ٣٠ .

تعبير عن تحول جزئي في موقف الدولة من المعتزلة ، جاء
ثمرة لضرب النفوذ الشعبي الذي كان البرامكة يمثلونه
حقيقة ويرعونهم عمليا في أوساط الفكر والأدب ودواوين
الحكم ببغداد ومختلف الأقاليم ..

ونحن نقول : ان هذا التحول في موقف الدولة العباسية
كان جزئيا ، ولم يكن كليا ، لاننا نقيسه بمقاييس المعتزلة
الفكرية والسياسية ، فهم قد ظلوا على موقفهم من أن نظام
الحكم العباسي ملكي وراثي ، وليس بالخلافة السوروية ،
وعلى موقفهم من معارضة قهر العباسيين للعلويين
واستبعادهم لهم من مراكز الحكم ودوائر النفوذ والتأثير
.. ولذلك فان اطلاق الرشيد لسراح المعتزلة لم ينسبه
معارضة المعتزلة للحكم العباسي ، اذ استمرت المعارضة ،
بل والرفض ، قائمين في صفوف المعتزلة البغداديين ، على
حين بدأ تيار المهادنة والتأييد لبنى العباس ، في صفوف
المعتزلة ، ينمو ويتبلور في شكل مدرسة المعتزلة
البصريين ، وخاصة في عهد : المأمون « ١٩٨ - ٢١٨ هـ
٨١٣ - ٨٣٣ م » والمعتصم « ٢١٨ - ٢٢٨ هـ ٨٣٣ -
٨٤٢ م » والواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ ٨٤٢ - ٨٤٧ م » وهم
الخلفاء الذين تعاطفوا مع الفكر الاعتزالي ، وبلغ نفوذ
المعتزلة على عهدهم قمة ما بلغه من ازدهار ..

واذا شئنا امثلة نضربها لمعارضة المعتزلة البغداديين ،
بل ورفضهم لسلطة الدولة العباسية ، ومقاطعتهم أجهزة
دولتها ووظائف دواوينها وادانتهم لنمط الحياة فيها ..
فان هناك الكثير من هذه الامثلة .. فمنها ، على سبيل
المثال :

١ - موقف أبي موسى عيسى بن صبيح المردار « المتوفى

سنة ٢٢٦ هـ سنة ٨٤٠ م » على عهد المعتصم - ولقد كان
المردار زاهدا عابدا ، حتى لقب براهب المعتزلة - وكان
موقفه من العباسيين ، بمن فيهم المعتصم ، الذي كان
معتزليا ، هو موقف الرفض والادانة ، بل لقد افتى بكفر
من يخدم الدولة وسلطانها ، وحكم انه لا يرث ولا يورث !
على حين أن غيره من البغداديين المعتزلة كان يقول ، فقط
بفسق « من لا يس السلطان » حتى من المعتزلة البصريين !
والبغدادى يحكى هذا الراى عن المردار ، ويعجب كيف لم
يقتله العباسيون ، فيقول : « والعجب من سلطان زمانه ،
كيف ترك قتله ، مع تكفيره اياه وتكفير من خالطه ؟! » (٢٦٢)

٢ - موقف أبي محمد جعفر بن مبشر الشافعي « المتوفى
سنة ٢٣٤ هـ سنة ٨٤٨ م » ، على عهد الواثق - الذي
كان معتزليا أيضا - فلقد رفض ابن مبشر أن يتعاون مع
الدولة ، أو أن يلى القضاء فيها ، واستنكر قبول هداياها
بل ورفض أن يستقبل الوزير المعتزلى أحمد بن أبي دؤاد
.. ولما قال الواثق لابن أبي دؤاد : « لم لا تولى اصحابك
- « أى المعتزلة » - القضاء ، كما تولى غيرهم ؟! » قال
ابن أبي دؤاد : « يا أمير المؤمنين ، ان اصحابك يمتنعون
من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر ، وجبت اليه بعشرة
آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت اليه بنفسه ،
واستأذنت ، فأبى أن يأذن لي ، فدخلت من غير اذن ،
فسل سيفه في وجهي ، وقال : الآن حل لي قتلك ! ...
فانصرف عنه . فكيف أولى القضاء مثله ؟! » (٢٦٣) .

(٢٦٢) (الفرق بين الفرق) ص ١٥١ ، ١٥٢ .
(٢٦٣) (فضل الاعتزال والبيانات المعتزلة) ص ٢٦٩ . و (باب ذكر
المعتزلة) ص ٤٤ .

بالشعبوية والزندقة .. ولقد هجا ابن أبي دؤاد بقصيدة قال فيها :

لقد أصبحت تنسب في إيراد
بأن يكنى أبوك : أبنا دؤاد
فلو كان اسمه عمرو بن معدى
دعيت إلى زييد أو مسرر
لئن أفسدت بالتخويف عيشي
لما أصلحت أصلك في إيراد
وان تك قد أصبت طريف مال
فبخلك باليسير من التلاد (٢٦٧) !

فهذه امثلة من مواقف المعتزلة البغداديين الذين ظلوا على رفضهم للسلطة العباسية ، والمعارضة لها ، والمقاطعة لجهاز حكومتها ، والذين كان تفضيلهم لعلی ابن أبي طالب وتقديمهم له ، وتعاطفهم مع العلويين - حتى سموا شيعة المعتزلة - موقفا سياسيا رفضوا به سلطة بنی العباس وسلطانهم ..



أما تيار المعتزلة الذي ظل ، في قضية التفضيل ، على مذهب قدماء المعتزلة من أهل البصرة ، والذي سمي لذلك بالمعتزلة البصريين ، تميزا له عن تيار المعتزلة البغداديين ، فلقد اتخذ من الدولة العباسية ، خاصة في عهود المأمون ، والمعتصم ، والوائق موقف المساندة والتأييد .

ولم يكن تأييده هذا يعنى التخلي عن فكر المعتزلة في الإمامة ورفض النظام الملكي في توارث الخلافة ، لان عهد

(٢٦٧) (الاغانى) ج ٢٠ ص ٦٩٣٩ ، ٦٩٤٠ .

٣ - ومثل جعفر بن مبشر ، في موقفه ، موقف أبي الفضل جعفر بن حرب الحمداني « ١٧٧ - ٢٣٦ هـ ٧٩٣ - ٨٥٠ م » ، فعندما تمذهب بمذهب المعتزلة البغداديين ، ترك مناصبه في الدولة ، وكانت من كبار المناصب ، وتخلص من الاموال التي احتازها اثناء ملاسته لخدمة الدولة ، حتى ماكان منها ملابس يستر بها جسده .. في قصص تروى عن موقف دونه مواقف القديسين (٢٦٤) !

٤ - موقف أبي عمران موسى بن الرقاش - « من الطبقة السابعة في طبقات المعتزلة » - ، وكان يقيم الدولة العباسية تقييما يرى به ان دارها « دار كفر » ، ويحرم « المكاسب » التي تأتي في ظلها وظل سلطتها وسلطانها (٢٦٥) !

٥ - موقف محمد بن اسماعيل العسكري « من الطبقة السابعة في رجالات المعتزلة » - .. وكان يناوئ الدولة العباسية ، ويحقر شأنها ، الى الحد الذي وصف فيه كتاب السلطان بقوله : « هذا الكتاب أهون على من التراب » (٢٦٦) !

٦ - موقف سعيد بن حميد بن بحر - « وكان وجهها من وجوه المعتزلة » .. فلقد أدت معارضته لاحمد بن أبي دؤاد الى دخوله السجن عندما اتهمه ابن أبي دؤاد

(٢٦٤) آدم متز (الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ٢ ص ٨٦ . ترجمة د . محمد عبد الهادي ابوريدة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

(٢٦٥) (باب ذكر المعتزلة) ص ٤٤ .

(٢٦٦) المصدر السابق . ص ٤٠ .

المأمون - من وجهة نظر هذا التيار - كان يمثل تغييرا
أساسيا في طبيعة السلطة يستدعي ، بالتبعية ، تغييرا
أساسيا في الموقف منها والتقييم لها . . . ونحن نستطيع ان
نكشف هذا التغيير الذي طرأ على السلطة في حقيقتين
رئيسيتين :

الاولى : ان موقف السلطة من نظام توارث العرش
قد طرأ عليه تغيير يبتعد بها عن طبيعة النظام الملكي . . .
فلقد مر بنا رفض عمرو بن عبيد لعهد المنصور لابنه المهدي
بولاية العهد ، لانه لا يصلح لها ، ولانه في اطار الوراثة ،
وهو الامر الذي يرفضه أغلب مفكري الاسلام ، كما أشرنا
عند الحديث عن ولاية العهد ، اذ منعوا ان يعهد الامام
بها الى أحد من أصوله أو فروعه ، وجعلوا امضاء ذلك
مشروطا برأى اهل الاختيار ، أى جعلوا العهد كلا عهد . .

أما التغيير الذي أحدثه المأمون فكان ذلك الذي قام به
في سنة ٢٠٢ هـ سنة ٨١٧ م عندما أنهى الموقف العباسي
التقليدي الذي يمارس الاضطهاد والقهر ضد العلويين .
فعقد ولاية العهد الى امام علوي هو علي بن موسى الرضا ،
وعقد له علي ابنته كذلك (٢٦٨) . . حتى لقد ثار
ضده أمراء بنى العباس ، واتهموه بالتشيع ، وقالوا في
ذلك شعرا هجوه به . . فقال فيه عمه ابراهيم بن المهدي
- المعروف بابن شكلة - :

إذا الشيعي جمجم في مقال
فسرك أن يسوح بذات نفسه
فصل على النبي وصاحبيه
وزيريه وجاريه برمسه !

(٢٦٨) (تاريخ الشعوب الاسلامية) ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

فرد عليه المأمون هاجيا اياه بقوله :
إذا المرجى سرك أن تراه
يموت لحينه من قبل موته
فجدد عنده ذكرى على
وصل على النبي وال بيته (٢٦٩) !

ولن نقدح في موقف المأمون هذا ان علي بن موسى
الرضا قد مات قبل المأمون ، فلم يل الخلافة ، وان العهد
بها قد كان من نصيب المعتصم العباسي ، لان العهد اذا ماتم
عن رضا من اهل الاختيار فهو غير مردود ولا مسرفوض
في مذهب اهل العدل والتوحيد . . فنحن امام تغير
حقيقى في موقف السلطة من العلويين . .

كما لا نقدح في موقف المأمون أن طريقه الى الخلافة لم
يكن الاختيار والبيعة والعقد على النحو الذى يقول به
المعتزلة ، لاننا قد سبق وأشرنا الى توليهم لعمر بن عبد
العزيز ، عندما قالوا أنه استحق الامامة بعدله وان كان
قد نالها بعهد من سبقه من أمراء الجور الامويين . .

والثانية : ان المأمون كان على مذهب المعتزلة ، ومن هنا
فان تقييمهم لسلطته ودولته كان طبيعيا ان يكون ايجابيا
وبالتأييد والمساندة . . وأبو الهذيل العلاف « ١٣٥ -
٢٣٥ هـ ٧٥٢ - ٨٤٩ م » يحدث المأمون فيقول له : ان
تأييدهم له راجع ، فقط ، الى قوله بالعدل والتوحيد . .
يقول : « يا امير المؤمنين ، انى ما أتيتك لمرزية دينار ولا
درهم ، ولكن لنفيك الشبهين عن الله : شبه الخلق ،
وشبه الجور . . » (٢٧٠) .

(٢٦٩) (مروج الذهب) ج ٢ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢٧٠) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٢١٣ .

ولقد انعكس هذا الموقف المذهبي للمأمون في تقريبه المعتزلة ، وتوليته المشورة لاحمد بن ابي دؤاد ، ثم توصيته من بعده باستمرار المشورة فيهم وبقائها بيد ابن ابي دؤاد . . فلقد جاء في وصية المأمون للمعتصم : « . . وأبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد ، لا يفارقك الشركة في المشورة في كل امرك ، فانه موضع ذلك ، ولا تتخذن به سدي وزيرا . . » (٢٧١) .

ولقد انعكس هذا التغير الذي حدث في موقف السلطة من المعتزلة والعلويين ، وهو التغير الذي ارتبط بتمذهب المأمون بمذهب المعتزلة ، انعكس في تبلور مدرسة المعتزلة البصريين التي ايدت وساندت دولة العباسيين . .

فهشام بن عمرو الفوطي ، الشيباني « المتوفى ٢١٨ هـ ٨٣٣ م » - وهو من أئمتهم المقدمين - كان مقربا الى المأمون عظيم القدر لديه « حتى كان اذا دخل على المأمون يتحرك حتى يكاد يقوم ! » . . (٣٧٢) .

وعندما كان المأمون بمدينة مرو ، وادركته الحيرة في ماهية الموقف الصواب في قضية الامامة ، وعلاقة كل من العباسيين والعلويين بها ، دعا المفكرين الى الكتابة فيها ، وأن يرفعوا اليه أبحاثهم ، فيما يشبه ما تنظمه السدول الحديثة من مسابقات ، فاشترك الجاحظ « ١٥٩ - ٢٥٦ هـ ٧٧٥ - ٨٦٩ م » - من المعتزلة البصريين - في التأليف فيها ، ورفع كتابه الى المأمون ، فوافق مذهب المعتزلة ما كان يبحث عنه المأمون ، واستدعى الجاحظ للقاءه ،

(٢٧١) د . البير نصري نادر (فلسفة المعتزلة) . ج ١ ص ٢٩ .
طبعة الاسكندرية .
(٢٧٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب المنية والامل (ص ٣٥) .

وكتب الجاحظ عن ذلك يقول : « . . ولما قرا المأمون كتبى في الامامة ، فوجدتها على ما امر به ، وصرت اليه - وكان قد امر اليزيدي بالنظر فيها ليخبره عنها - قال لي : قد كان بعض من نرتضى عقله ونصدق خبره خبرنا عن هذه الكتب باحكام الصنعة ، وكثرة الفائدة ، فقلت له . . قد تربى الصفة على العيان ، فلما رايتها رايت العيان قد أربى على الصفة ، فلما فليتها أربى الفلى على العيان ، كما أربى العيان على الصفة ، وهذا كتاب لا يحتاج الى حضور صاحبه ، ولا يفتقر الى المحتجين عنه ، قد جمع استقصاء المعاني واستيفاء جميع الحقوق ، مع اللفظ الجزل ، والمخرج السهل فهو سوقى ملوكى ، وعمامى خاصى » (٢٧٣) !

ولقد كان مذهب الجاحظ في الامامة - كنموذج لفكر مدرسة معتزلة البصرة فيها - يقوم على السخرية من الدعوى القبلية فيها وادعاء احياء قريش لها . . ولقد سلك لذلك طريقا غريبا غمض مقصده من سلوكه على كثير من الباحثين . . فهو قد صنف كتابا في « امامة ولد العباس » ينتصر فيه لمذهب الراوندية التي قالت : انها لولد العباس خاصة دون بطون قريش واهليائها . . وهو قد صنف « كتاب العثمانية » ينقض فيه حجج الشيعة العلويين الذين يفضلون عليا على ابي بكر ، وينتصر فيه لمذهب المعتزلة في ان ابا بكر هو الافضل ، وان امامته هي الحق - ونلاحظ ان ذلك يتعارض مع مذهب الراوندية ويهدمه من اساسه . . وهو قد صنف كتابا في

(٢٧٣) (البيان والتبيين) ج ٣ ص ١٨٦ . (طبعة المطبعة السلفية) .

امامة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان « ذكر فيه رجال
الرواية ودافع عن حق بني أمية في الامامة - وهو ما يحالف
مذهب كتابيه السابقين - !

ولقد أثارت كتب الجاحظ هذه جدلاً كثيراً ، فنقضها
الشيعة - ومن نقضها منهم المسعودي - ونقضها
المعتزلة البغداديون - ومن نقضها منهم أبو جعفر
الاسكافي - . . . وفسر المسعودي تأليف الجاحظ لكتب
في الامامة لا تحوي مذهبه بأن نزعاً من « التمساجن
والتطرب » هو الذي دعاه الي ان يؤلف كتباً لم تكن على
مذهبه ولا يمثل فكرها اعتقاده . . . (٢٧٤) . ولكننا نعتقد
ان الجاحظ قد أراد من وراء نصرة كل المذاهب التي
تنطلق الى الامامة من منطلق عرقي وقبلّي ان يقول : ان كل
هذه المذاهب باطلة ، بدليل ان نصرتها جميعاً ممكنة ،
وهدمها جميعاً ممكن ، وبما ان الحق واحد ، فلا بد ان
يكون الحق غيرها جميعاً ، فليست الوصية بطريق للامامة ،
سواء اكانت مدعاة لعلي او لابي بكر او للعباس . . . وليس
الملك ، على مذهب الامويين والروانية ، بالمذهب الحق ،
وانما الحق في هذا الامر هو الشورى والاختيار والعقد
والبيعة كسبيل لتمييز الامام وتنصيبه ، كما قال ويقول
اهل العدل والتوحيد . . .

واذا كنا قد ذكرنا موقف المعتزلة البغداديين ومذهبهم
في مقابلة الدولة العباسية ، حتى على عهد : المأمون ،
والمعتصم ، والواثق ، فان موقف يوسف بن عبد الله بن
اسحاق الشحام « ١٥٣ - ٢٣٣ هـ - ٧٦٧ - ٨٤٧ م » هو

(٢٧٤) (مروج الذهب) ج ٢ ص ١٨٧ ، ١٨٨ .

نموذج لتأييد المعتزلة البصريين لهذه الدولة ، في تلك
العهد ، بل واشتراكهم في جهاز حكمها ، فمما رفضه
جعفر بن مبشر قبله ونهض به الشحام . . . فلقد « روى ان
الواثق « ٢٢٨ - ٢٣٣ هـ - ٨٤٢ - ٨٤٧ م » أمر ان يجعل
مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة ومن اهل الدين
والطهارة والنزاهة ، لانصاف المتظلمين من اهل الخراج .
فاختار ابن ابي دؤاد ابا يعقوب الشحام فجعله ناظراً على
الفضل بن مروان ، فقمعه ، وقبض يده عن الانبساط
في الظلم « (٢٧٥) !

وأبو معن ثمامة بن أشرس النميري « المتوفى سنة ٢١٣ هـ
سنة ٨٢٨ م » كان من مدرسة المعتزلة البغداديين ، وكان
ينتقد المأمون ويتهمه بالبخل ، ولما عاتبه المأمون في ذلك
قال له : « يا أمير المؤمنين ، اني ما تكثرت بك من قلة ،
ولا تعززت بك من ذلة ، وما بي وحشة من الله الى احد ! »
(٢٧٦) . . . ومع ذلك فلقد اجتهد المأمون في تقريبه منه
والاستعانة به ، فكان ينهض بتفقد امور الدولة في الاقاليم ،
وتصفح احوال البريد والعمال والخراج . . . الخ . . . الخ
ثم يتقدم الى المأمون باقتراح ما يراه سبيلاً للاصلاح ،
فيأمر المأمون بتنفيذ ما يقترحه من اصلاح (٢٧٧) .

هكذا شهدت الدولة العباسية ، في تلك الفترة مدرسة
اعتزالية تعارض وتقارع وتبصر ، واخرى تؤيد وتساند
وتدفع الدولة اكثر فأكثر نحو مذهب اهل العدل
والتوحيد . . .

(٢٧٥) (باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنية والامل) ص ٤٠ .

(٢٧٦) (فضل الاعتزال ولبقات المعتزلة) ص ٢٥٨ .

(٢٧٧) (رسائل الجاحظ) ج ٢ ص ٢٦٦ .

ولقد استمر هذان الموقفان والنهجان في صفوف المعتزلة حتى ولي الحكم المتوكل العباسي سنة ٢٣٣ هـ سنة ٨٤٧ م . . .

أما منذ عهد المتوكل ، وبعد الانقلاب الفكري والسياسي الذي أحدثه ، وأزاح به المعتزلة والعلويين من مراكز الدولة وأجهزة حكمها فان موقف المعتزلة ، جميعا : بصريين وبغداديين ، قد عاد الى التوحد والاتفاق على معارضة الدولة ورفض سلطتها ومناوأة سلطانها ، وازداد التقارب في تلك الحقبة الزمنية بين المعتزلة والزيدية - الذين كانوا يواصلون الثورة والخروج - وكذلك الشيعة العلويين . .

وشاعر المتوكل علي بن الجهم يعبر عن عدائه وعداء حزبه للمعتزلة - الذين يسميهم أحيانا « بالوائقية » ، نسبة للوائق ! - وعدائه للشيعة كذلك ، فيقول :
تضافرت السروافض والنصارى

وأهل الاعتزال على هجائي
وعابوني ومما ذنبي اليهم
سوى علمي بأولاد الزنساء
أنا المتوكل هـوى ورايا
وما « بالوائقية » من خفاء

وعندما نفى المتوكل زعيم المعتزلة أحمد بن أبي دؤاد : هجاه علي بن الجهم ، شامتا ، فقال فيه وفي المعتزلة :
يا أحمد بن أبي دؤاد دعوة
بعثت اليك جنادلا وحديدا
ما هذه البدع التي سميتها
بالجهل منك العدل والتوحيد !

أفسدت أمر الدين حين وليته
ورميته بأبي الوليد وليدا (٢٨٠)

وعندما يمرض ابن أبي دؤاد ، يشمت فيه علي بن الجهم ، ويتحدث عن انتصار « أصحاب الحديث » على المعتزلة بانقلاب المتوكل عليهم ، فيقول :

لم يبق منك سوى خيالك لامعا
فوق الفراش ممهدا بوساد
فرحت بمصرعك البرية كلها
من كان منهم موقنا بمعاد
كم مجلس لله قد عطلته
كي لا يحدث فيه بالاسناد
ولكم مصابيح لنا أطفأتها
حتى يزول عن الطريق الهادي
ولكم كريمة معشر أرملتها
ومحدث أوثقت في الأقياد
ان الأسارى في السجون تفرجوا
لما أتتك مواكب العواد (٢٨١)!

وهكذا . . فمنذ حدوث ذلك الانقلاب الفكري والسياسي الذي أخرج أصحاب الحديث من السجون ، ووضع مكانهم المعتزلة والعلويين . . علت نبرة النقد والرفض للدولة العباسية جميع دوائر الاعتزال .

فأبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمد بن محمود البلخي

(٢٨٠) يشير الى أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد . . الذي ولي الأمر بعد والده .
(٢٨١) (الاغانى) ج ١٠ ص ٣٦٧٠ - ٣٦٧٢ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٢ ، ٣٦٩٤ .

الكعبي « المتوفى سنة ٣١٩ هـ » - من الطبقة التاسعة
للمعتزلة - استقال من خدمة الدولة على عهد المقتدر
« ثم تاب من ذلك واسأح ؟! » (٢٨٢) ، كما يتوب
الانسان من الذنب تترفه يداه !..

ومحمد بن عمر الصيمري - « من الطبقة التاسعة »
- قد حكم على المجتمع العباسي الذي غلب عليه الجبر
والتشبيه بأنه « دار كفر » ، وافق مع مذهب
« الهدوية الزيدية » - أتباع يحيى بن الحسين - في هذا
التقييم .. (٢٨٣) !

ولقد بلغ انقلاب الدولة على المعتزلة الى الحد الذي
أسقطت فيه شهادتهم أمام القضاء ، أي جردتهم من
« حقوقهم المدنية » ، بتعبيرنا الحديث ؟! .. فكان
أبو محمد عبد الله بن العباس الرامهرمزي - « من الطبقة
التاسعة » - ببذل للقضاة الاموال كي يقبلوا شهادات
المعتزلة ويرونيهم متصفين بالعدالة اللازمة للشهود !! كما
بنى لنفسه منزلا في مزرعة نائية ، سماه « الرباط » .
كان يلجأ اليه عند الخوف من السلطان (٢٨٤) .

ولقد امتثلت الدولة الغزنوية وقائدها محمود الغزنوي
(٣٩٠ - ٤٨١ هـ - ٩٩٩ - ١٠٣٠ م) لاوامر الدولة
العباسية باضطهاد المعتزلة ، فأخذ الغزنوي يجمع
المعتزلة من البلاد ليضعهم في سجن اتخذه لهم في

(٢٨٢) (باب ذكر المعتزلة) - من كتاب النية والامل (ص ٥٢)

(٢٨٣) المصدر السابق . ص ٥٧ .

(٢٨٤) (فضل المعتزلة وطبقات المعتزلة) ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

« عزدار » .. (٢٨٥) ، فكان ممن اعتقل من نيسابور :
أبو الفتح الاسفهانى ، وامام مسجدتها الجامع : أبو
الصادق ، وعالم النحو : أبو الحسن السابري ، - وهم
من الطبقة الثانية عشرة - فحبسوا حتى ماتوا هناك
(٢٨٦) ! .

وكما عم انقلاب المتوكل المعتزلة بالاضطهاد ، فلقد
شمل به الشيعة العلويين كذلك . فالامويون قد قتلوا
الحسين ، والمتوكل هدم قبره وسواه بالتراب ، ثم
حرث أرضه وزرعها كي لا يزوره احد من الناس !! مما
جعل ابن السكيت يقول :

بالله ان كانت امية قد انت
قتل ابن بنت نبيها مظلوما
فلقد انت بنو أبيه بمثله
فندا لعمرك قبره مهذوما
أسفوا على الا يكونوا شاركونا
في قتله ، فتبعوه يتيما (٢٨٧) ؟!

كما أصدر ابن المتوكل « محمد المستنصر » أوامره ،
بعد موت أبيه ، بالتضييق على العلويين اقتصاصا ،
ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية ! فكتب كتابا
الى الامصار بمنعهم من « تقبل التسباع » أي منعهم من
وضع « المتزمين » وحرمانهم من حقوق « الالتزام » ،

(٢٨٥) وهي قلعة (عز) ، في رصناق برزعة ، بنواحي اران ، شمال
اذربيجان ، بعد نهر الرس .. انظر (مرآة الاطلاع على اسماء الامكنة
والقلاع) .

(٢٨٦) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ٧٦٧ .

(٢٨٧) (نظرية الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية) ص ٣٩٢ (والبيت

الاخير نرى انه لو انتهى بكلمة (رميما) لكان أولى !) .

والا يركبوا الخيل ، والا يغادروا مدينة الفسطاط ، والا يزيد ما يملكه احدهم من الرقيق على عبد واحد ، والا تقبل شهاداتهم في الخصومات ، وان تقبل شهادات خصومهم دون ان يطالبوا ببينة على هذه الشهادات (٢٨٨) !!

ولعل هذا هو الذي جعل نفرا من المعتزلة - منهم ابو علي الجبائي - يفكر ويسعى كي يوحد صفوف المعتزلة والشيعة ، لان الاضطهاد قد عمهم معا ، وقال : « لقد وافقونا في التوحيد والعدل ، وانما خلافتنا في الامامة ، وواجب ان نجتمع حتى نكون يدا واحدة ! .. » (٢٩٨)

ولقد توجت الدولة العباسية اضطهادها هذا للمعتزلة ، وكرسته ، وجعلته قانونا وفكرا رسميا للدولة بذلك الكتاب الذي اشرف على وضعه الخليفة القادر « ٣٨١ - ٤٢٣ هـ - ٩٩١ - ١٠٣١ م » وسماه « الاعتقاد القادري » وجعل علماء السنة واصحاب الحديث يوقعون عليه ، ثم امر به فعمم في الاقاليم ، وقرىء في الدواوين ، وتلى على المنابر .. ولقد ادخل هذا الكتاب - الذي صدر ليحرم فكر المعتزلة ويجرمه - في الاسلام « كهنوتا » اعتقاديا مستعارا من قرارات المجامع الكنسية ، غربا عن روح الاسلام وطبيعته .. وفي هذا « الاعتقاد القادري » صدرت اوامر الخليفة بأن :

١ - يمنع تدريس علم الكلام والمناظرة في مسائله ،

(٢٨٨) (خطط المقرئ) ج ٢ ص ٢٧١ .
(٢٨٩) على فهمي خشم (الجبائيان : ابو علي وابو هاشم) ص ٢٩٤ .
طبعة ليبيا سنة ١٩٦٨ .

خاصة الاعتزال ومقالات اهله . وانذر المخالفين بالعقوبة والنكال .. قتلا ونفيا وسجنا ..

٢ - يلعن المعتزلة على منابر المساجد ، حتى يصير ذلك سنة متبعة من سنن الاسلام !

٣ - تحريم قول المعتزلة في « التوحيد » ، حيث يثبت « الاعتقاد القادري » لله الصفات التي ينفيها عنه تنزيه المعتزلة وتوحيدهم ، فيقول عن الله سبحانه وتعالى : انه « هو القادر بقدره ، والعالم بعلم ازلي غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والمبصر ببصر ... متكلم بكلام .. وكل صفة وصف بها نفسه او وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية ... وان كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكلما ، وانزله على رسوله على لسان جبريل بعدما سمعه جبريل منه .. ولم يصير بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لانه ذلك الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق .. ومن قال انه مخلوق ، على حال من الاحوال ، فهو كافر ، حلال الدم ، بعد الاستتابة منه ! » .

٤ - تحريم قول المعتزلة في « العدل » والاختيار ، حيث يقول « الاعتقاد القادري » : ان الله « هو مدبر السماوات والارضين ومدبر ما فيها ومسئول في البر والبحر ، لا مدبر غيره ... والخلق كلهم عاجزون .. » سواء منهم : « الملائكة والنبيون والمرسلون والخلق كلهم اجمعون » .

٥ - تحريم قول المعتزلة في « المنزلة بين المنزلتين » ، وذلك بتقرير « الاعتقاد القادري » ، لمذهب المرجئة في

معاوية وسحبته عندما يقول : اننا « لا نقول في معاوية الا خيرا ... » .

ولقد أصدرت الدولة هذا الكتاب باعتباره « اعتقاد المسلمين ، ومن خالفه فقد فسق وكفر ! » (٢٩٠) ، فجعلت من اضطهاد المعتزلة ونفيهم من المجتمع الرسمي ودوائر الفكر والتوجيه والتأثير وإبادة تراثهم ، جعلت من ذلك قانونا وعقيدة دينية على الجميع أن يراعوها ويضعوها موضع التطبيق .. فكانت تلك قمة المحن السياسية والفكرية والسياسية التي حرمت الحضارة العربية الإسلامية من الشراء الفكري الذي تمثل في الفكر العقلاني الذي مثله المعتزلة ، ومن الفكر السياسي الذي قدموه ، والذي تمثل أول ما تمثل ، وأكثر ما تمثل في فكرهم عن الإمامة وفلسفة الحكم ، سواء منه الجانب النظري أو تلك الجهود التي بذلوها لوضع هذا الفكر في التطبيق .

ولكن هذا الاضطهاد الذي أصاب المعتزلة منذ عصر المتوكل العباسي لم يفلح في اجتثاث فكرهم العقلاني من أرض الحضارة العربية الإسلامية ، فعاش نفر من اعلامهم يفكرون ويبشرون ويكتبون دون أن يعلنوا على الملأ مذهبهم في الاعتزال ، وإذا تحدثوا عن أسلافهم سموهم « بعلماء الكلام » أو « متكلمي البصرة » ! . وهكذا ، كما صنع أبو الحسن الماوردي « ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م » وامثاله .. كما أن التناقضات

(٢٩٠) (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) ج ١ ص

٣٨١ - ٣٨٣ .

الفكرية والسياسية التي قامت بين خلافة بغداد وبين بعض الدول الإسلامية التي قامت وقوى نفوذها على حساب نفوذ الخلافة العباسية قد أتاح للمعتزلة قدرا من الحرية - كما حدث في ظل الدولة البويهية « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ - ٩٤٥ - ١٠٥٥ م » - مما مكن فكر المعتزلة من صحوة ازدهر فيها إنتاج اعلامهم وعطاؤهم الفلسفي والسياسي ، وهي الصحوة التي يعد القاضي عبد الجبار ابن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ٤١٥ هـ » علما عليها .. وهو الامر الذي حفظ لنا تراث المعتزلة الحديث بعد أن باد تراثهم القديم ، فأصبح بالإمكان أن ندرس المعتزلة ونقيم فكرها من خلال تراثهم هم ، لا من خلال ماكتبه عنهم الخصوم والاعداء .

حول الاجابة على هذه الاسئلة اختلفت فرق الاسلام، وبالتحديد نشأ التياران الرئيسيان في هذا التفكير... فقالت الشيعة بنظرية: الوصية والتعيين من الله للامام وسلبت الامة حقها في تقرير مصير الحكم في مجتمعها... وذلك عندما جعلت طبيعة السلطة دينية، بأن قاست الامامة على النبوة، وقررت أن طبيعتهما واحدة، ومهمتهما واحدة، والغاية منهما واحدة، فوقفت مع ما نسميه اليوم: الحكم «بالحق الالهي»، والقول «بالدولة الدينية»!

وترتبا على هذا الموقف المحوري قالت الشيعة بعصمة الائمة قياسا على عصمة الانبياء والمرسلين... وبالعلم اللامحدود الذي يتصف به الامام... وباتصال نبأ السماء وأخبارها بالامام، بواسطة «روح القدس»، على نحو يضمن له ما ضمنه الوحي للانبياء! ومن ثم فلقد فسرت الصراع على السلطة في المجتمع الاسلامي تفسيراً دينياً، فكفرت الصحابة الذين قدموا ابا بكر في الخلافة على علي بن أبي طالب، ونزعت صفة الايمان والاسلام عن كل خصوم الشيعة السياسيين!

تلك هي الفكرة المحورية في الفكر الشيعي عن الامامة واصول الحكم وفلسفته: القول بالحق الالهي، والدولة الدينية، ووحدة السلطتين: الدينية والزمنية في ذات الامام وحكمه... وعلى هذه الفكرة رتبوا كل النتائج التي توصلوا اليها، وانطلاقاً منها وصلوا الى كل الاحكام التي أصدروها، مما عرض له هذا البحث فيما تقدم من صفحات...

وكان المعتزلة على وعي تام بأن تلك هي القضية

خلاصة البحث

لن نجعل من الحديث عن خلاصة هذا البحث مناسبة لايجاز الافكار الرئيسية التي عرضناها في أبوابه وفصوله، ففي ذلك تكرار لا نحمده، وترديد لا تدعو اليه الحاجة... ونؤثر على ذلك أن تكون الخلاصة اشارة مركزة الى ان الصراع الفكري الذي خاضته فرق الاسلام حول قضية الامامة واصول الحكم وفلسفته - وهو الصراع الذي عرض له هذا البحث - قد دار حول قضية رئيسية كانت هي المحور والمنبع والملتقى... تلك هي قضية: طبيعة السلطة في المجتمع... ادينية هي؟ أم مدنية؟؟

وبعبارات الاسلاف: هل الامامة ركن من أركان الدين؟ والسماء هي التي تختار الامام وتعينه؟ وهل هو وكيل الله، يحكم نيابة عنه، وينطق بقانونه؟؟

أم ان الامامة من الفروع، وليست من الاصول، ولذلك فهي ليست من أركان الدين؟ والامام يستند الى جماعة المسلمين، الذين يختارونه وينصبونه ويحاسبونه ويعزلونه؟ فهو حاكم باسم الامة، يقضى بشريعتها، وتفوضه فيما هو من مصالح دنياها؟؟...

ومن ثم الطبيعة السياسية لفكرها الاساسى تقف دون محاولة الشيعة المزج بين نظريتهم فى الامامة وبين اصول الدين .

٣ - ان الطبيعة المدنية والاجتماعية لاي مجتمع يتكون من اية جماعة بشرية تتطلب قيام سلطة تفوضها هذه الجماعة القيام بعدد من المهام التى تتنازل عنها هذه الجماعة لهذه السلطة بمقتضى عهد الرضا وعقد التفويض - ومن هنا فان الامام قائم لمصلحة الدنيا وانتظام امرها - على حين ان الدين قد قام بالنبوة التى اختتم طورها محمد عليه الصلاة والسلام ، ولا زال قائما بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع المستند اليهما - وجماعة المسلمين ، التى تختار الامام بواسطة ممثليها ، هى سند هذا الامام وقاعدة قوته وشوكته وسلطته ، ولها مراقبة ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه مرابطته ، وحسابه ، والاخذ على يده ، وكذلك خلعه اذا اخل بشروط عقد التفويض ، ان سلما وان بالثورة والقتال حسب ما تقتضيه مصلحة الناس . . فالثقة فى الامة ، والعصمة لها وحدها ! . .

٤ - ان الطبيعة المدنية والسياسية للمهام التى ينصب الامام لانجازها هى التى تحدد صفاته والشروط التى يجب ان تتوافر فيه . . فهو حاكم اعلى فى الدولة ، تشترط فيه شروط الحاكم التى تضمن له التمكن من تنفيذ الشريعة والقانون ، وليس صاحب سلطان دينى تتطلب فيه العصمة والاتصال بنبا السماء . بل ان التقدم فى السياسة والحرب ورباطة الجأش مقدم فى صفات الامام عن الصلاح والتقوى والفقه فى الدين وزيادة النسك وكثرة العبادات ، لان طبيعة المهام الموكولة

الاساسية والفكرة المحورية فى الصراع ، ومن ثم فلقد ساقوا حججهم وأدلتهم وبراهينهم لتفنيدها ، ولايات مذهبهم فى مدنية السلطة والحكم ، بما يترتب على هذه الفكرة من نتائج وتؤدى اليه من احكام . . . فكانت نظريتهم فى هذا المقام ، كما عرض لها هذا البحث ، متمثلة فى عدد من النقاط ، أهمها :

١ - ان دولة الخلافة الراشدة كانت نظاما سياسيا اسهم المسلمون بارادتهم البشرية فى بنائه ، ومن ثم فان الطابع السياسى ، وليس الدينى ، هو الذى يطبع بناءها . . فمصطلحات مبحث الامامة . . وشؤون التشريع السياسى . . والصراع على السلطة . . كانت مباحث وقضايا سياسية ، واجتهادات انسانية ، تمت فى اطار وصية الدين العامة بالعدل واداء الامانات الى اهلها ، ومن ثم فلا حق لمسلم ان يتخذ منها سبيلا للقول بكفر خصمه لان الخلاف والاتفاق فى هذه الامور قد تم وحدث بين ابناء الدين الواحد والملة الواحدة والقبلة الواحدة .

٢ - ان نشأة البحث النظرى فى نظرية الامامة ، وخاصة القول بالنص والوصية على مذهب الشيعة ، قد حدث بعد انقضاء عهد دولة الخلفاء الراشدين . . . وليس فى كتاب الله ولا سنة نبيه الصحيحة ولا فى تراث الصحابة ما يشهد لهذه النظرية الشيعية او بصحتها او بوافقها . . فهى لا تعدو ان تكون نظرية سياسية طرات على الفكر الاسلامى ، واجتهد اصحابها كى يجدوا لها سندا من الدين ، وذلك حتى ينتقلوا بمبحثها من اطار الفروع والسياسة الى اطار اصول والدين .

ولكن النشأة السياسية لكل الفرق الاسلامية الكبرى

اليه هي التي تحدد الشروط المطلوبة فيه والصفات التي لا بد وأن يتصف بها .

٥ - أن سلطة الامام والدولة لا تقف عند حد : حماية بيضة الامة والدفاع عن استقلالها وحريتها ، وكذلك حفظ أمنها الداخلي ، والقضاء في المنازعات والفصل في القضايا التي يترافع بها الناس الى القضاة .. بل ان لهذه السلطة مدخلا في الكثير من امور المجتمع والافراد . فلها السلطة والسلطان في كل ما هو عام ، يمس مصلحة المجموع ، ولها كذلك أن تتدخل في شؤون الفرد اذا عجز عن تسييرها على النحو الاصلح له وللمجتمع .. فالطابع « الشمولي » يغلب على اختصاصها والمدى الذي يذهب اليه سلطانها ..

٦ - ان الفكر النظري الذي قدمه المعتزلة في الامامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل ، وذلك عندما حاولوا وضعه موضع التطبيق ، بالسلم حيناً وبالثورة حيناً آخر .. وذلك لانهم لم يكونوا مجرد فلاسفة الهيين ومفكرين نظريين ، بل كانوا كذلك مجردة وثوارا ، اقاموا تنظيما « فكريا - سياسيا » تسلم بالعقل ، وناضل في سبيل دولة : بحل فيها الفكر القومي القائم على الحضارة محل العصبية القبلية والتعصب الشعوبي .. ويسود فيها العقل على الخرافة ، ويتقدم على غيره من الادلة وسبل الاستدلال .. ويصبح فيها « اهل الاختيار » الذين يكونون « الراي العام المستنير » هم سند الدولة وقوتها ، وهم كذلك الرقباء عليها والمحاسبون لها .. دولة تسود فيها اصول المعتزلة الخمسة ، وترتفع فيها رايات اهل العدل والتوحيد !

كلمة عن مصادر هذا البحث

كانت طبيعة هذا البحث هي المعيار الذي حكم اختيارنا لمصادره ، وحدد لنا طبيعة المراجع التي بحثنا عن مادته فيها .. وحتى يكون لهذه العبارة المجملية معنى واضحا ، وكذلك حتى تكون قائمة « المصادر » التي يذيل بها البحث ذات قيمة للناظر فيها ، فلقد آثرنا ان نلقى بعض الضوء على المعيار الذي حدد اختيارنا لهذه المصادر دون غيرها ، والعطاء الذي قدمته لنا هذه المصادر في بحثنا الذي قدمناه عن : الامامة وفلسفة الحكم واصوله .

وهذه الاضواء التي نود تسليطها على هذه المصادر توجزها هذه النقاط !

اولا : في بحث يرتاد ، للمرة الاولى ، دراسة فكر المعتزلة في الامامة وفلسفة الحكم واصوله ، كان لا بد وان نستقي هذا الفكر من منابعه الاصلية والاصيلة ، وهو الامر الذي تطلب منا أن نرجع الى كل ما تيسر حتى الآن للباحثين من آثار المعتزلة ، مطبوعة كانت تلك الآثار أم مخطوطة .. وذلك بالاضافة الى ما ورد عن آرائهم في كتب المقالات .

ولقد كان في مقدمة المصادر الاعتزالية التي رجعنا إليها موسوعة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني « المتوفى سنة ١٥ هـ » : « المغنى في أبواب التوحيد والعدل » وهي أوفى مصدر يضم آراء المعتزلة ويبسط القول في أصولهم الفكرية الخمسة ، ويجادل الفرق المخالفة لهم ، اسلامية كانت تلك الفرق أو غير اسلامية ...

و « المغنى » كتبه القاضي عبد الجبار في عشرين جزءا ، اكتشف منه وطبع حتى الآن أربعة عشر جزءا ، تقع في ستة عشر مجلدا .. ولقد اختص الحديث عن الإمامة بمجلدين من مجلداته هما الجزء العشرون بقسميه : الاول والثاني ، كما تناثرت آراء وأحاديث عنها في مختلف أجزاءه الأخرى ، ومن ثم كانت كل أجزاء « المغنى » مصدرا رئيسيا من مصادر بحثنا هذا ، لأنها قد أحاطت بكثير من الأصول والقضايا التي تتصل بمبحث الإمامة على نحو من الانحاء ..

أما القضايا الرئيسية التي توزعت على أجزاء هذا المصدر فإنها تتضح من هذا الثبت بهذه الأجزاء .

١ - الجزء الرابع : يضم مباحث « أصل التوحيد » من مثل : عدم جواز الحاجة على الله ، ونفى الرؤية عنه ، وإثبات وحدانيته .. الخ .

٢ - الجزء الخامس : يضم مباحث : الفرق غير الإسلامية وحجج المعتزلة ضد مقالاتها .. ثم البحث في أسماء الله سبحانه وتعالى .

٣ - الجزء السادس : - ويقع في مجلدين - يضم

الاول مبحث : « التعديل والتجويز » ، ويختص الثاني بمبحث : « الإرادة » .

٤ - الجزء السابع : يضم مبحث : « القرآن » والخلاف حول خلقه وقدمه ونظرية المعتزلة في هذا المبحث .

٥ - الجزء الثامن : يضم مبحث : « المخلوق » الذي يتناول أفعال الإنسان وحرية واختياره .

٦ - الجزء التاسع : يضم مبحث : « التوليد » الذي يتصل بمبحث الجزء الثامن في الحرية والاختيار .

٧ - الجزء الحادي عشر : يضم مباحث : « الآجال والارزاق ، والأسعار والرخص والفلاء ، والتكليف » ، وهي تتصل بمبحث الاختيار .

٨ - الجزء الثاني عشر : يضم مبحث : « النظر والمعارف » .

٩ - الجزء الثالث عشر : يضم مبحث : « اللطف ، والآلام » .

١٠ - الجزء الرابع عشر : يضم مباحث : « الإصلاح ، واستحقاق الدم ، والتوبة » .

١١ - الجزء الخامس عشر : يضم مبحث : « النبوات » .

١٢ - الجزء السادس عشر : يضم مباحث : « الأخبار ونسخ الشرائع ، وثبوت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، وأعجاز القرآن » .

١٣ - الجزء السابع عشر : يضم مبحث : « أصول الفقه » ..

١٤ - الجزء العشرون : - ويقع في مجلدين - بضمنان
مبحث : « الامامة » .

وغير موسوعة « المفنى » هذه رجعنا الى اثار القاضي
عبد الجبار الاخرى ، مثل : « شرح الاصول الخمسة »
و « المجموع المحيط بالتكليف » - في أسفاره المخطوطة
- و « تثبيت دلائل النبوة » - بجزئيه - و « فضـل
الاعتزال وطبقات المعتزلة » و « مختصر أصول
الدين » .

كما رجعنا الى ماكتبه المحدثون عن القاضي عبد
الجبار ، وكذلك ماكتبوه عن الجبائيان : أبى على وأبى
هاشم ، وهما من شيوخ القاضي عبد الجبار .

ومما يجدر التنبيه اليه ان كتابات القاضي عبد الجبار
تعرض لآراء المعتزلة جميعا ، وتحكى مقالات البصريين
والبغداديين منهم ، ولكن موسوعة ابن أبى الحديد
« شرح نهج البلاغة » - التى تقع فى عشرين مجلدا - تهتم
أكثر من غيرها بعرض مقالات المعتزلة البغداديين ،
ولذلك كانت هذه الموسوعة - مع نقض الاسكافى اعثمانية
الجاحظ - من أهم مصادرنا التى استقيننا منها آراء هذا
الفريق من المعتزلة ..

اما مقالات المعتزلة البصريين فيعرضها ويدافع عنها
الجاحظ ، ومن هنا كان رجوعنا الى كل آثاره الفكرية .
تقريبا ، وفى مقدمتها :

١ - رسائل الجاحظ : بجزئيهما .. ففيها تناثرت آراء
المعتزلة ومقالاتهم فى عدد من أهم مباحث الامامية
وقضاياها .

٢ - العثمانية : وهو الكتاب الذى جعل منه طابعه
الجدلى مصدرا من مصادر الامامة الهامة عند الجاحظ .
٣ - الحيوان : بأجزائه السبعة ، اذ تناثرت فيه
عدة آراء ومباحث فى الامامة وقضاياها .

٤ - التاج فى أخلاق الملوك : باعتباره من كتب
السياسة التى تعرض فيها الجاحظ لشؤون الحكم .

٥ - البيان والتبيين : الذى يعرض لامور سياسية
بين ثنايا الروايات والفصص الادبى .

كما رجعنا الى كتاب الخياط « الانتصار والرد على
ابن الراوندى الملحد » . وهو الكتاب الذى عرض لمقالات
المعتزلة من خلال دفع تهم خصومهم عنهم .. وكذلك كتاب
ابى الحسين البصرى : « المعتمد فى أصول الفقه » الذى
يمثل لونا متميزا من فكر المعتزلة غير علم الكلام .

كذلك رجعنا الى كتاب ابن المرتضى « المنية والامل فى
شرح كتاب الملل والنحل » وكتاب الحاكم بن كرامة
الجشمى « شرح عيون المسائل » . وهما يعرضان لمقالات
المعتزلة وطبقات رجالهم .. وكذلك لكتاب البلخى عن
طبقاتهم التى عرض لها فى مؤلفه : « مقالات الاسلاميين »
.. وكذلك كتابات صاحب بن عباد فى « رسائله »
ورسالته عن « الابانة عن مذهب اهل العدل » ...
وأىضا كتب الماوردى : « الاحكام السلطانية » و « أدب
القاضى » و « أدب الدنيا والدين » ..

واخيرا رجعنا الى كتابات المحدثين عن المعتزلة ومقالاتهم
واعلامهم ، سواء منهم العرب أو المستشرقين .

هذا عن المصادر الاصلية لفكر المعتزلة التى اعتمدنا

عليها في استيفاء مقالاتهم في الإمامة وأصول الحكم وفلسفته ..

ثانيا : وينفس المعيار ذهبنا نستقي مقالات الشيعة ومذهبها في الإمامة ، فعمدنا الى أوثق مصادرها التي كتبها أئمتها وأعلامها .. فرجعنا الى مصادر الشيعة الإمامية الأساسية ، وفي مقدمتها :

« الأصول من الكافي » للكليني .. وهو أوثق مصدر شيعي روت فيه الإمامية أحاديث أصولها ومقالاتها عن أئمتها .. و « الغدير في الكتاب والسنة والادب » الذي ضمنته الإمامية كل شاردة وواردة روتها هي أو سواها عن الوصية وأحاديثها .. و « مجمع البيان في تفسير القرآن » للطبرسي ، وهو نموذج للتفسير الشيعي الإمامي للقرآن الكريم ..

و « تلخيص الشافي » للطوسي « أبي جعفر » الذي يمثل رد الإمامية على المعتزلة ، وبالذات على « المغني » للقاضي عبد الجبار .. و « تجريد الكلام » و « تلخيص المحصل » للطوسي « نصير الدين » .. و « اثبات الوصية » للمسيودي .. و « منهاج الكرامة في معرفة الإمامة » لابن المطهر الحلي ..

كما رجعنا الى آثار امام الشيعة في عصره : الشريف المرتضى ، من مثل « أمالي المرتضى » بقسميها ، ومخطوط « المجموع من كلامه » ورسائله عن « انقاذ البشر من الجبر والقدر » ، وهي الآثار التي تناثرت فيها آراؤه في الإمامة ، ومثلت مع كتابه « الشافي » ، الذي رد به على أستاذه القاضي عبد الجبار ، جماع فكر الإمامية في نظرية الإمامة وفلسفتها .

كما رجعنا الى آثار مفكري الإمامية المحدثين ، وخاصة محمد رضا المظفر في « عقائد الإمامية » وعبد الحسين شرف الدين الموسوي في « المراجعات » ..

وأخيرا استأنسنا ببحث الدكتور أحمد صبحي عن « نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية » .. فاكتملت لنا مقالات الشيعة الإمامية من أوثق مصادرها ..

وكذلك فعلنا بمقالات الشيعة الاسماعيلية ، عندما رجعنا الى الكرمانى في « راحة العقل » وأبى حنيفة النعمان المغربي في « دعائم الاسلام » وهما من أهميات مصادرها التي أحاطت بمقالاتها .. ثم أضفنا اليها بحث المستشرق الدكتور برنارد لويس عن « أصول الاسماعيلية » .. فاكتملت معالم مذهبها في الإمامة من منابعها الفكرية الخاصة بها ..

وذاث الشيء صنعناه ونحن نستقي فكر الشيعة الزيدية .. وذلك عندما رجعنا الى كتابات أئمتهم : القاسم الرسي ، ويحيى بن الحسين في « رسائل العدل والتوحيد » بجزئها .. وإلى مخطوط ابن أبي يحيى الذي يرد فيه على المعتزلة ، وعنوانه « النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الإمامة » .. وكذلك آراء ابن متويه التي ضمنها تدوينه لشروح القاضي عبد الجبار للأصول الخمسة .. ثم أضفنا الى ذلك دراسة حديثة عن « ثورة زيد بن علي » كتبها ناجي حسن ، كرسالة جامعية ..

ثالثا : أما فكر الخوارج في الإمامة ، وتاريخ ثوراتهم .. فلقد اجتهدنا ، في استقاء مادتهما ، أن نسلك نفسى السبيل ، فرجعنا الى أوثق مصادر التاريخ القديمة ،

و « الاقتصاد في الاعتقاد » و « احياء علوم الدين » ..
ثم كتب البغدادي « الفرق بين الفرق » و « أصول
الدين » .. وكتب الشهرستاني : « الملل والنحل »
و « نهاية الاقدام » ..

ثم .. شرح التفتازاني « للعقائد النسفية » .. وشرح
الجرجاني « للمواقف » ..

اما فكر المدرسة الظاهرية فلقد استقيناه من مؤلفات
علمها ابن حزم الظاهري ، وبالدات : « الفصل في الملل
والاهواء والنحل » و « المحلى » و « الاحكام في أصول
الاحكام » ..

فاجتمعت لهذا البحث مادة مقالات اهل السنة في
الامامة من أوثق مصادر اثمتها واعلامها ..

خامسا : اما وقائع التاريخ واحداثه التي عرض لها
هذا البحث فان مصادرها كانت هي الاخرى أقدم
وأوثق مصادر ثقافتنا وحضارتنا في التاريخ .. فالى
جانب صحيحى البخارى ومسلم — باعتبارهما مصدران
من مصادر التاريخ أيضا — هناك الطبرى في تاريخه ..
وابن قتيبة في « المعارف » و « الامامة والسياسة »
و « عيون الاخبار » .. وابن سعد في طبقاته .. وابن
عبد البر في « الدرر » .. وابن النديم في « الفهرست »
.. والمسعودى في « مروج الذهب » ... والمبرد في
« الكامل » .. وعز الدين بن الاثير في « أسد الغابة »
و « اللباب » .. ونصر بن مزاحم في « وقعة صفين »
.. ثم النويزى في « نهاية الارب » .. والقلقشندي
في « مآثر الاناقة » .. والمقرئى في « الخطط » ..

وكتابات المحدثين في جمع مادة ثوراتهم وتاريخها .. ثم
اعتمدنا — الى جانب كتب المقالات التي كتبها غــير
الخوارج — في جمع مادة مذهبهم في الامامة على نص
لكاتب منهم هو ابو حفص عمر بن جميع ، فرجعنا الى
« متن عقيدة التوحيد » والى الشروح التي كتبها
الخوارج عليها ، وخاصة شرحى : الشماخى والتلاتى .
فاستطعنا ان نجعل منهجنا في الرجوع الى المصادر
الاصلية لاصحاب المذاهب والفرق مطردا ومتسقا حتى
في هذا الوطن الذى تعز فيه المادة وتندر الآثار الاصلية
المتاحة للباحثين ..

رابعا : وفيما يتعلق بمقالات اصحاب الحديث ،
والاشعرية ، والظاهرية ، وعامة من يطلق عليهم اسم :
اهل السنة ، فلقد اجتهدنا ان تكون مصادرنا هي مؤلفات
اعلامهم الاول ، وكذلك كتب المقالات التي أرخ بها هؤلاء
الاعلام للمذاهب والفرق .

فمن اصحاب الحديث نجد في مصادرنا آثار ابي يعلى
الفراء : « الاحكام السلطانية » و « كتاب الامامة » ..
وكتب ابن تيمية في : « العقود » و « السياسة الشرعية »
و « منهاج السنة النبوية » ..

ومن مفكرى الاشعرية نجد — على سبيل المثال — :
مؤلفات الاشعرى : « اللمع » و « الابانة » و « مقالات
الاسلاميين » .. ومؤلف « التمهيد » للباقلانى .. ومؤلفى
الجوينى : « الارشاد » و « لمع الادلة » .. وكتب الفخر
الرازى : « معالم أصول الدين » و « محصل افكار
المتقدمين والمتأخرين » و « اعتقادات فرق المسلمين
والمشركين » .. ومؤلفات الفزالى : « فضائح الباطنية »

وابن خلدون في مقدمته .. وذلك علاوة على الوثائق السياسية لمصر صدر الاسلام والخلفاء الراشدين .

فهنا ، ايضا ، امهات مصادر التاريخ وأوثق مراجعه ..

سادسا : ونفس المنهج قد اتبعناه عندما تطلب الامر مصدرا في اللغة نرجع اليه في تفسير المصطلحات .. او مرجعا في تقسيم العلوم وتعريف الفنون وتصنيف المصطلحات - او قائمة لرصد المطبوعات .. فلقد رجعنا الى امثال : ابن منظور ، والخوارزمي ، والتهانوي ، والجرجاني ، وطاش كبرى زاده ، وحاجي خليفة ، وسركيس ...

سابعا : واخيرا .. فان تركيزنا على استقاء مقالات الفرق من مصادرها الاصلية الاصيلية لم يمنعنا من الاستئناس بأراء المحدثين والمعاصرين ، فضمت مصادر هذا البحث أسماء كوكبة من اعلام فكرنا الحديث والمعاصر ، عربا ومستشرقين ، قدموا في اطار هذه الدراسات أعمالا فكرية جادة وممتازة ، فقدموا لنا في بحثنا هذا اسهامات يستحقون عليها الثناء والشكر والتقدير ..

تلك كلمة عن مصادر هذا البحث ، لعلها تفيد المطلع على قائمة المصادر ، فتحولها الى قائمة ناطقة بدلا من أن تظل خرساء لا تكاد تبين ! ..

المصادر

ابن أبي الحديد : (شرح نهج البلاغة) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .

ابن أبي يحيى : (أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام) : (النقض على صاحب مجموع المحيط فيما يخالف فيه الزيدية من الامامة) مخطوط مصور بدار الكتب المصرية (في ذيل . المجموع المحيط : للقاضي عبد الجبار) .

ابن الاثير (عز الدين ، الجزري) : (أسد الغابة في معرفة الصحابة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
(الباب في تهذيب الانساب) طبعة دار صادر ، بيروت .

ابن تيمية : (نظرية العقد « العقود ») تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٩ م .
(السيرة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية) مراجعة وتعليق : محمد عبد الله السمان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦١ م .

(منهاج السنة النبوية) تحقيق : د . محمد رشاد سالم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

ابن جميع (أبو حفص عمر) : (متن عقيدة التوحيد) نشر - موتيلينسكى . طبعة باريس سنة ١٩٢٠ م .

(مقدمة التوحيد وشروحيها) شرح : بدر الدين ابي العباس أحمد بن سعيد الشماخي (المتوفى سنة ٩٢٨ هـ) وأبى سليمان داود بن ابراهيم التلاتي (المتوفى سنة ٩٦٧ هـ) .

تصحيح وتعليق : أبو اسحاق ابراهيم اطفيش الجزائرى
طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ابن حزم (أبو محمد على بن أحمد بن سعيد) : (المحلى)
تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
(كتاب الفصل فى الملل والأهواء والنحل) طبعة القاهرة
سنة ١٣٢١ هـ .

(الاحكام فى أصول الاحكام) طبعة القاهرة ، الثانية ،
مطبعة الامام .

ابن خلدون (عبد الرحمن) : (المقدمة) طبعة القاهرة سنة
١٣٢٢ هـ .

ابن سعد : (الطبقات الكبرى) . طبعة دار التحرير ، القاهرة .

ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا) : (المغزى فى الآداب
السلطانية والدول الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨ م .

ابن عبد البر (يوسف) : (الدرر فى اختصار المغازى والسير)
تحقيق د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى) : (المعارف)
تحقيق : د . ثروت عكاشة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .

(عيون الاخبار) . طبعة دار الكتب ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
(كتاب الامامة والسياسة) . طبعة القاهرة سنة ١٣٢١ هـ .

ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) : (كتاب المنية والامل فى شرح
كتاب الملل والنحل) . مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

(باب ذكر المعتزلة - من كتاب المنيل والامل) تحقيق : توما
أرنولد . طبعة حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣١٦ هـ .

ابن المطهر الحلى (جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف
ابن على) : (منهاج الكرامة فى معرفة الامامة) . مطبوع

بكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية .

ابن منظور : (لسان العرب) طبعة القاهرة .

ابن النديم : (الفهرست) طبعة ليبزج .

أبو حنيفة الغري (النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد
التميمي) (دعائم الاسلام ، وذكر الحلال والحرام ،
والقضايا والاحكام عن أهل رسول الله عليه وعليهم أفضل
السلام) تحقيق : آصف بن على أصغر فيضى . طبعة القاهرة
سنة ١٩٦٩ م .

أبو ريذة (محمد عبد الهادى - دكتور) : (ابراهيم بن سيار
النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية) . طبعة القاهرة سنة
١٩٤٦ م .

أبو يعلى (محمد بن الحسين الفراء) : (الاحكام السلطانية)
تحقيق : محمد حامد الفقى . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

(كتاب الامامة) ورد ضمن كتابه (المعتمد فى أصول الدين)
مخطوطة الظاهرية ، بدمشق ونشرة : يوسف ايبش بكتاب
(نصوص الفكر السياسى الاسلامى « الامامة عند السنة »)
طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ م .

أبو يوسف : (كتاب الخراج) . طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

ادم مئز : (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى . او :
عصر النهضة فى الاسلام) ترجمة د . محمد عبد الهادى

أبو ريذة . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

ارسطو : (رسالة ارسطوطاليس الى الاسكندر فى سياسة المدن)
تحقيق : يوسف بيلافسكى . طبعة وارسو سنة ١٩٧٠ م .

أرنولد (توماس) : (الخلافة) ترجمة : جميل معلى . طبعة
دمشق سنة ١٩٤٦ م .

الاسكافى (أبو جعفر) : (مناقضات أبى جعفر الاسكافى لبعض ما
أورده الجاحظ فى العثمانية ، من شرح نهج البلاغة ،

لابن أبي الحديد (جمع وتحقيق : عبد السلام هارون . طبعة
القاهرة سنة ١٩٥٥ م . « فى ذهاية كتب (العثمانية) » .
الاشعرى (أبو الحسن على بن اسماعيل) : (الابانة عن أصول
الديانة) طبعة القاهرة . ادارة الطباعة المنيرية .
(مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين) تحقيق : محمد
محيى الدين عبد الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
وطبعة استانبول سنة ١٩٢٩ م . بتحقيق : ه . ريتز .
(كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع) . طبعة :
يوسف ايبش فى كتاب (نصوص الفكر السياسى الاسلامى :
الامامة عند السنة) بيروت سنة ١٩٦٦ م .
الاصبهائى (ابر الفرج على بن الحسين بن محمد القرشى) :
(كتاب الاغانى) تحقيق : ابراهيم اليبيارى . طبعة دار
الشعب ، القاهرة .
الابير نصرى نادر (دكتور) : (فلسفة المعتزلة) : طبعة
الاسكندرية .
الامينى (عبد الحسين احمد الامينى النجفى) : (الفدير : فى
الكتاب والسنة والادب) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
الباقلانى (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد) : (التمهيد فى الرد
على الملحدة والمعتلة والرافضة والخوارج والمعتزلة)
تحقيق : محمود محمد الخضيرى و د . محمد عبد الهادى
أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .
بدوى (عبد الرحمن - دكتور) : (مذاهب الاسلاميين) طبعة
بيروت سنة ١٩٧١ م .
بروكلمان (كارل) : (تاريخ الشعوب الاسلامية) ترجمة : نبيه
أمين فارس ومخير البعلبكي . طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

البغدادي (عبد القاهر) : (الفرق بين الفرق) طبعة بيروت سنة
١٩٧٣ م .
(كتاب أصول الدين) طبعة استانبول سنة ١٩٢٨ م .
الباقى (أبو القاسم) : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)
تحقيق : فؤاد سيد . طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .
التفتازانى (سعد الدين) : (كتاب شرح العقائد النسفية) طبعة
القاهرة سنة ١٩١٣ م .
التهانوى (محمد أعلى بن على) : (كشف اصطلاحات الفنون)
طبعة كلكتة ، بالهند سنة ١٨٩٢ م .
الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : (رسائل الجاحظ) تحقيق
وشرح : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤
وسنة ١٩٦٥ م .
(مجموعة رسائل) طبعة مطبعة السعادة بالقاهرة ، سنة
١٣٢٤ هـ .
(العثمانية) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة
سنة ١٩٥٥ م .
(الحيوان) تحقيق : عبد السلام هارون . طبعة القاهرة ،
الثانية .
(التاج فى أخلاق الملوك) تحقيق : محمد اديب . طبعة
بيروت سنة ١٩٥٥ م .
(البيان والتبيين) تحقيق : فوزى عطوى . طبعة بيروت .
سنة ١٩٦٨ م .
جب (هاملتون) : (دراسات فى حضارة الاسلام) ترجمة : د .
احسان عباس ، د . محمد نجم ، د . محمود زايد . طبعة
بيروت سنة ١٩٦٤ م .
الجرجاني (على بن محمد بن على) : (التعريفات) طبعة القاهرة
سنة ١٩٣٨ م .
(شرح المواقف) طبعة القاهرة سنة ١٣١١ هـ .

جمال الدين القاسمي الدمشقي : (كتاب تاريخ الجهمية والمعتزلة)
طبعة القاهرة سنة ١٢٣١ هـ .

الجويني (امام الحرمين أبو المعالي عبد الملك) : (كتاب الارشاد
الى قواطع الادلة في اصول الاعتقاد) تحقيق : د . محمد
يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد . طبعة القاهرة
سنة ١٩٥٠ م .

(لمع الادلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة) تحقيق :
د . فوقية حسين محمود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

جيوم (المفريد) : (الفلسفة وعلم الكلام) ترجمة : جرجيس
فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب : (تراث
الاسلام) من تأليف جمهرة من المستشرقين ، بإشراف :
توماس آرنولد .

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله) : (كشف الظنون عن أسماء
الكتب والفنون) طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م .

الحاكم الجشدي (المحسن بن كرامة) : (شرح عيون المسائل)
مخطوط مصور بدار الكتب المصرية .

الحسن البصري : (رسالة في القدر) تحقيق : محمد عمارة .
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل المعدل
والتوحيد) ج ١ .

الخطاط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان) .
(الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد) تحقيق : د .
نيبرج . طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م .

الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف) .
(مفاتيح العلوم) طبعة القاهرة سنة ١٢٤٢ هـ .

الدهلوي (ولي الله ، عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم)
(حجة الله البالغة) . تحقيق : الشيخ السيد سايق .
طبعة دار الكتب الحديثة - القاهرة .

ديورانت (ول) : (قصة الحضارة) طبعة لجنة التأليف والترجمة
والنشر . القاهرة .

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر) : (معالم اصول الدين)
طبعة القاهرة سنة ١٢٢٣ هـ . على هامش (المحصل) .
(محصل افكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والمتكلمين) .
طبعة القاهرة سنة ١٢٢٣ هـ .

(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) تحقيق : د . على
سامي النشار . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

الرئيس (محمد ضياء الدين - دكتور) : (النظريات السياسية
الاسلامية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
(الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية) طبعة القاهرة
سنة ١٩٦١ م .

الزركلي (خير الدين) : (الاعلام) طبعة بيروت ، الثالثة .
زهدي حسن جار الله : (المعتزلة) طبعة القاهرة سنة ١٩٤٧ م .

سانتيلا (دافيد دي) : (القانون والمجتمع) ترجمة : جرجس
فتح الله . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م . ضمن كتاب
(تراث الاسلام) .

سركيس (يوسف اليان) : (معجم المطبوعات العربية والمعربة)
طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م .

الشهرستاني (عبد الكريم) : (الملل والنحل) طبعة القاهرة سنة
١٢٢١ هـ . على هامش (الفصل) لابن حزم .

(نهاية الاقدام في علم الكلام) تحقيق : المفرد جيوم . طبعة
بدون تاريخ وبدون تحديد مكان الطبع .

الصاحب بن عباد : (الابانة عن مذهب أهل العدل) تحقيق : محمد
حسن آل ياسين . طبعة - ضمن مجموعة - بغداد سنة
١٩٦٣ م .

(رسائل الصاحب بن عباد) تحقيق : د . عبد الوهاب

عزام ، د . شوقي ضيف . طبعة القاهرة سنة ١٣٣٦ هـ .
 صبحي (أحمد محمود - دكتور) : (نظرية الإمامة لدى الشيعة
 الاثنى عشرية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
 صفى الدين البغدادي (عبد المؤمن بن عبد الحق) : (مراصيد
 الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع) تحقيق : على
 البيجاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
 طاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى) : (مفتاح السعادة ومصباح
 السيادة) طبعة القاهرة . دار الكتب الحديثة .
 الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
 تفسير القرآن . طبعة طهران . شركة المعارف الاسلامية .
 الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) : (تاريخ الامم والملوك)
 طبعة القاهرة الاولى . وطبعة دار المعارف ، بتحقيق : محمد
 أبو الفضل ابراهيم .
 طه الحاجري (دكتور) : (الجاحظ : حياته وآثاره) . طبعة
 القاهرة سنة ١٩٦٢ .
 طه حسين (دكتور) : (الفتنة الكبرى) . طبعة القاهرة سنة
 ١٩٧٠ وسنة ١٩٦٩ م .
 (الشيخان) . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
 الطهطاوي (رفاعة رافع) : (نهاية الايجاز في سيرة ساكن
 الحجاز) طبعة القاهرة ، الاولى .
 (انوار توفيق الجليل) . طبعة القاهرة ، الاولى .
 الطوسي (أبو جعفر) : (تلخيص الشافعي) تحقيق : السيد حسين
 بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - ١٣٨٤ هـ .
 الطوسي (نصير الدين) : (تجريد الكلام) طبعة القاهرة سنة
 ١٣١١ هـ . على هامش (شرح المواقف) .

(تلخيص محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين) طبعة القاهرة
 سنة ١٣٢٣ هـ ، على هامش (المحصل) للرازي .
 عبد الجبار (أبو الحسن عبد الجبار الاسدي - قاضي
 المقضاة) : (المغنى في أبواب التوحيد والعدل) طبعة
 القاهرة .
 (مختصر أصول الدين) تحقيق : محمد عمارة . طبعة
 القاهرة سنة ١٩٧١ . ضمن كتاب : (رسائل العبد
 والتوحيد) ج ١ .
 (المجموع المحيط بالتكليف) مخطوط مصور بدار الكتب
 المصرية .
 (شرح الاصول الخمسة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
 طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
 (تثبيت دلائل النبوة) تحقيق : د . عبد الكريم عثمان .
 طبعة بيروت سنة ١٩٦٦ .
 (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد .
 طبعة تونس سنة ١٩٧٢ .
 عبد السلام هارون « تحقيق » : (نواذر المخطوطات) - المجلس
 الاول . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
 عبد الكريم عثمان (دكتور) : (قاضي المقضاة : عبد الجبار بن
 أحمد الهمداني) طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .
 علي سامي النشار (دكتور) : (نشأة الفكر الفلسفي في
 الاسلام) . طبعة المعارف ، مصر ، سنة ١٩٦٩ م .
 علي بن أبي طالب : (نهج البلاغة) طبعة دار الشعب ، القاهرة .
 علي عبد الرزاق : (الاجماع في الشريعة الاسلامية) طبعة القاهرة
 سنة ١٩٤٧ م .
 (الاسلام وأصول الحكم) دراسة وتقديم : محمد عمارة .
 طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .
 علي فهمي خشيم (دكتور) : (الجبائيان : أبو علي وأبو هاشم)
 طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م .

الغزالي (أبو حامد) : (فضائح الردانية) تحقيق د . عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

(كتاب الاقتصاد في الإسلام) طبعة القاهرة - محمود علي صبيح .

(أحياء علوم الدين) . طبعة دار الشعب . القاهرة .

فين فلوتن : (السيادة العربية والشوكة والإسرائيليات في عهد بني أمية) ترجمة : د . حسن إبراهيم حسن . محمد زكي إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

فلووزن (يدايوس) : (تاريخ الدولة العربية) ترجمة د . محمد عبد الهادي أبو رييدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

(الخوارج والشيعة) ترجمة : د . عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٨ م .

القاسم الرسي : (وسائل العدل والتوحيد) دراسة وتحقيق : محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

القرافي (أحمد الرئيس بن عبد الرحمن) : (الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القضاة) تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القلقشندي (أحمد بن محمد الله) : (مآثر الأئمة في معسالم الخلافة) تحقيق : عبد الستار فراج . طبعة الكويت سنة ١٩٦٤ م .

الكليزي (أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق) : (الأصول من الكافي) تحقيق : علي أكبر المفاوي . طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

الكرماني (أحمد حميد الدين) : (راحة العقول) تحقيق : د . محمد كامل حسين . د . محمد مصطفى هاشم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٢ م .

لويس (برنارد - دكتور) : (أصول الاسماعيلية) ترجمة : د .

خليل أحمد جاور . جاسم محمد الرزوق . طبعة القاهرة - دار الكتب الحديثة .

المزدي (أبو الحسن علي بن محمد بن حسين) : (الإحكام السلطانية والولايات الدينية) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٠ م . (أدب القاضي) تحقيق : محيى دلال السرحان . طبعة بغداد سنة ١٩٧١ م .

(أدب الدنيا والدين) تحقيق : مصطفى السقا . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) : (الكامل - باب الخوارج) طبعة دمشق سنة ١٩٧٢ م .

محمد حميد الله الخيدر بيلدي : (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م .

محمد رشيد رضا : (الخلافة أو : الإمامة العظمى) طبعة القاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

محمد عبيد (الامم) : (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبيد) دراسة وتحقيق محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

محمد بن علي بن أبي طالب النيسابري المجتازي (أبو الحسين) : (كتاب المعتمد في أصول الفقه) تحقيق : محمد حميد الله . أبو بكر ، حسن حنفي . طبعة دمشق سنة ١٩٦٥ م .

مذكور (إبراهيم - دكتور) : (في الفلسفة الإسلامية - منهج وتطبيق) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

المرقضي (علي بن الحسين الموسوي - الشريف) : (أمالي المرقضي - فرد الثرائد ونور القلائد) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(مجموع من كلام السيد المرتضى) مخطوطة مصححة من دار الكتب المصرية (١٥٩٠ م)

(انقاذ البشر من الجبر والقدر) تحقيق : محمد عمارة .
طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م . ضمن كتاب (رسائل العدل
والتوحيد) ج ١ .

السيد هودي (أبو الحسن علي بن الحسين بن علي) : (مروج
الذهب ومعادن الجواهر) تحقيق : محمد محيي الدين عبد
الحميد . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
(اثبات الرضوية) طبعة طهران سنة ١٣١٨ هـ .

المظهر (محمد رضا) : (عقائد الامامية) طبعة النجف ، دار
النعمان للطباعة والنشر .

المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي) : (خطط المقريزي : كتاب
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) طبعة دار التحرير ،
بالقاهرة .

(معرفة ما يجب لآل البيت النبوي من الحق على من عداهم)
تحقيق : محمد أحمد عاشور . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م .
(اتعاظ الخلفاء بإخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء) ، تحقيق
د . جمال الدين الشيال . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ م .

الموسوي (السيد عبد الحسين شرف الدين) : (المراجعات) طبعة
حلب - سوريا سنة ١٩٧١ م .

ناجي حسن : (ثورة زيد بن علي) طبعة بغداد سنة ١٩٦٦ م .
نصر بن مزاحم المذقري : (وقعة صفين) تحقيق : عبد السلام
هارون . طبعة القاهرة سنة ١٢٨٢ هـ .

نعيم زكي فهمي (دكتور) : (طرق التجارة الدولية ومحطاتها
بين الشرق والغرب) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .
نلينسو (كاراو الفونسو) : (بحوث في المعتزلة) ترجمة :
عبد الرحمن بدوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ . ضمن كتاب
(التراث اليوناني في الحضارة الاسلامية) .

الذويختي (الحسن بن موسى) : (كتاب فرق الشيعة) تحقيق :
هـ . ريتز . طبعة استنبول سنة ١١٢١ م .

الذويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) : (نهاية الارب
في فنون الادب) طبعة دار الكتب المصرية .

واصف بن عطاء : (خطبة واصل التي اسقط منها الرأى) تحقيق
عبد السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ . ضمن كتاب
(نوازل المخطوطات) المجلد الاول .

يحيى بن الحسين : (رسائل العدل والتوحيد) ج ٢ دراسة
وتحقيق محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م .

يحيى هويدي (دكتور) : (تاريخ فاسفة الاسلام في القسارة
الافريقية) ج ١ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥ م .

موسوعات : (صحيح البخاري) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(صحيح مسلم - بشرح النووي) طبعة محمود توفيق ،
بالقاهرة .

(دائرة المعارف الاسلامية) طبعة دار الشعب ، بالقاهرة .
(الموسوعة العربية الميسرة) طبعة دار الشعب ،
بالقاهرة .

(الموسوعة الفلسفية المختصرة) ترجمة : عبد الرشيد
الصالح ، جلال العشري ، بإشراف : د . زكي نجيب محمود .
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

صدرت هذه الطبعة - بكتاب الهلال - في ثلاثة اقسام :
١ - الخلافة ونشأة الاحزاب الاسلامية - مايو سنة ١٩٨٢ م
٢ - المعتزلة واصل الحكم - أبريل سنة ١٩٨٤ م .
٣ - المعتزلة والثورة - مايو سنة ١٩٨٤ م .